



حكاية الطليعة الوفدية

إسماعيل زين الدين

حكاية الطليعة الوفدية والحركة الوطنية

١٩٤٥ - ١٩٥٢

د. إسماعيل محمد زين الدين



سلسلة
حكاية مصر

تصدرها
الهيئة العامة لقصور الثقافة

• حكاية الطليعة الوفدية
والحركة الوطنية ١٩٤٥-١٩٥٢
• د. إسماعيل محمد زين الدين
القاهرة 2014م
• تصميم الغلاف: د. خالد سرور
• المراجعة اللغوية: محمود أبو عيشة
• رقم الإيداع: ١٤١٤٠ / ٢٠١٤
• الترقيم الدولى: 978-977-718-753-4
• المراسلات :
باسم / مدير التحرير
على العنوان التالى : 16 شارع أمين سامى - قصر العينى
القاهرة - رقم بريدى 11561
ت : 27947891 (داخلى : 180)
• الطباعة والتنفيذ :
شركة الأمل للطباعة والنشر
ت : 23904096



سلسلة شهرية للشباب تعنى بنشر تاريخ مصر

الآراء الواردة فى هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجه الهيئة بل تعبر عن رأى وتوجه المؤلف فى المقام الأول.

حكايـة الطليعة الوفـديـة
والـحركة الوطنيـة ١٩٤٥ - ١٩٥٢

المقدمة

بالرغم من الدراسات الجادة العديدة التى تعرضت لحزب الوفد منذ نشأته عقب ثورة ١٩١٩ ، ودوره فى مسار الحركة الوطنية ، باعتباره طليعة الأحزاب التقليدية التى ظهرت على الساحة السياسية عقب دستور ١٩٢٣ حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فإن أحدا من الباحثين لم يلق اهتماما بإفراد دراسة خاصة تتناول ذلك التيار التقدمى الذى خرج من تحت عباءة الوفد ليشكل، بدوره، جماعة أطلقت على نفسها "الطليعة الوفدية" ، بعد أن فشل الحزب ، وخصوصا بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ التى دافع عنها مكرم عبيد دفاعا شديداً باعتبارها "معاهدة الشرف والاستقلال" ، فى إعطاء مضمون اجتماعى يتيح له قيادة الحركة الوطنية بمختلف اتجاهاتها(١).

وقد لعبت الطليعة الوفدية دورا هاما ومؤثرا في أحداث الحركة الوطنية التي شهدتها البلاد فيما بين عامي ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، كما قدمت لحزبها من خلال العديد من المقالات والدراسات مضمونًا اجتماعيا للاستقلال الوطني ، وأساسا اجتماعيا للحركة الوطنية ، حيث ربطت بين الاستقلال الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية للمواطنين(٢) . كذلك وقف هذا التيار بالمرصاد لكل من قام - سواء من رجال حزب الوفد أو حكومات الأقلية - بمحاولة الاعتداء على الحريات العامة أو الدستور ، إضافة إلى طرح صورة تقدمية لحزب الوفد ، تمثل هذا في انتهاج بعض السياسات الاجتماعية كتقرير مجانية التعليم وإقرار مشروع الضمان الاجتماعي ، هذا إلى جانب الضغوط المستمرة التي مارسها هذا التيار التقدمي على قيادته التقليدية ، وفي تعبئة الجماهير لحملها على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ الخاصة بالسودان .

وعلى الرغم من اختلاف التركيب الاجتماعي للطليعة الوفدية عن قيادات الحزب من الجناح اليميني المحافظ ، إلا أنها لم تفكر ، ولعديد من العوامل والأسباب ، في الانفصال أو الانشقاق عن الوفد ، كما فعلت بعض الفصائل الأخرى أثناء رحلة خروجها عن الحزب ، وارتضت لنفسها الارتباط بالتيار الأصيل داخل الحزب والعمل تحت جناحه ، على أمل أن تدفعه إلى سلوك سياسة أكثر تقدمية وخصوصا فيما يتعلق بالقضية الوطنية والمسألة الاجتماعية ، غير أنها عجزت ، بدورها ، ولأسباب عديدة ، على أن تفرض رؤاها على قيادات الحزب

من الجناح اليميني المحافظ، وأن تضع الأهداف التي سعت إلى تحقيقها موضع التطبيق والتنفيذ العملي، لتجنيب البلاد حدوث ثورة اجتماعية قد تعصف بالنظام السياسي برمته، وهو ما حدث بالفعل في يوليو ١٩٥٢.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى تمهيد وأربعة فصول وخاتمة.

تعرضت في التمهيد إلى ملامح الأزمة الاجتماعية وظروف تدهور حزب الوفد، ثم بدايات ظهور هذا التيار ووجوده على الساحة السياسية، وفقاً لإطاره التنظيمي الذى حددته الجماعة.

أما الفصل الأول، فقد تناولت الحديث عن الدور الذى لعبه هذا التيار في مسار الحركة الوطنية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وفي تكوين اللجنة الوطنية للطلبة والعمال، ثم محاولة التقارب والاندماج بين بعض الجماعات الماركسية وهذا التيار، بهدف سلخه عن الحزب. واختص الفصل الثاني ببيان موقف الطليعة من المسألة الاجتماعية والسياسية. وأفردت الفصل الثالث لإبراز دورها في الدفاع عن الحريات، وموقفها من تشريعات الصحافة وقانون المشبوهين السياسيين ومحاولة الانتقاص - من جانب حكومة الوفد الأخيرة - من سلطات مجلس الدولة. وجاء الفصل الرابع والأخير ليوضح مواقف الطليعة في آخر برلمان شهدته تجربة مصر الليبرالية قبل الثورة التي عصفت بالنظام (١٩٥٠-١٩٥٢). واختتمت الدراسة بعرض تقييم شامل لسلبيات وإيجابيات هذا التنظيم، ودوره في مسار الحركة الوطنية، ثم موقفه من ثورة يوليو ١٩٥٢.

وقد تضمنت الدراسة نماذج لبعض المقالات العديدة التى كانت تعبر عن أفكار وتوجهات هذا التيار التقدمى، إضافة إلى تراجم لبعض الشخصيات التى قدر لها أن تلعب دورا هاما خلال هذه الفترة موضوع الدراسة.

وأخيراً أرجو أن أكون قد وفقت فى إجلاء هذه الصورة الغامضة لفصيل هام من فصائل الحركة الوطنية.

وفقنا الله جميعا لخدمة وطننا العزيز

أ.د. إسماعيل محمد زين الدين

التمهيد
الأزمة الاجتماعية وتدهور الوفد

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية كان المجتمع المصرى يعانى أزمة اجتماعية حادة، حيث كان نحو ثلثى مساحة الأراضى الزراعية فى مصر يتركز فى أيدى بضع مئات من كبار الملاك، بينما كان هناك أكثر من مليونين من صغار الملاك لا تزيد ملكية الواحد منهم على بضعة قراريط.

ففى عام ١٩٣٧، كان كبار الملاك يبلغون نحو نصف بالمائة (٪) ويملكون حوالى ٣٩٪ من مساحة أراضى مصر الزراعية، ومتوسط الملكية الزراعية فى هذه الشريحة ١٨١ فدانا، بينما الشريحة الأكثر عددا من الملاك هم صغار الملاك الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة ويمثلون نحو ٩٣,٣٧٪ من جملة عدد الملاك ولا يملكون سوى ٢١٪ من مساحة الأراضى الزراعية ولا يتجاوز متوسط الملكية

الفردية بينهم ٢١ قيراطا، وبين طبقة النصف بالمائة وهذا القطاع العريض من صغار الملاك تقع غلالة رقيقة من متوسطى الملاك لا يتجاوز نسبتهم ٦٪ من عدد الملاك يملكون ٣٠٪ من مساحة الأرض الزراعية بمتوسط لملكية الفرد نحو ١٢ فداناً.

فإذا سلمنا بأن الأرض الزراعية أداة الإنتاج فى مجتمع عماد حياته الزراعة، وعلمنا بأن نحو ٨٠٪ من سكان مصر كانوا يشتغلون بالزراعة، وأن تعداد سكان مصر عام ١٩٣٧ بلغ ١٥,٩٠٤,٥٢٥ نسمة، فإن ذلك يعنى أن سكان الريف كانوا يزيدون قليلا على ١٢,٥ مليون نسمة بينما لا يزيد عدد الملاك بينهم عن ٢,٤٠٠,٨٣٥ نسمة، أى أن نسبة المعدمين من سكان الريف بلغت ٧٦٪ من جملة عدد السكان، مما يعكس بشاعة مشكلة الفقر فى الريف المصرى عندئذ(٣).

وترتب على اعتبار الأرض مجالا لاستثمار الأموال وليس مجرد أداة للإنتاج، تجمع الأراضى فى أيدى شريحة النصف بالمائة من أصحاب رؤوس الأموال من المصريين والأجانب على حد سواء وحرمان المنتج الحقيقى (الفلاح) من أداة الإنتاج الزراعى (الأرض)، فلم يعد هناك مجال أمام السواد الأعظم من سكان الريف المعدمين سوى العمل إجراء لدى كبار الملاك أو النزوح إلى المدن التماسا للرزق، كما لم يكن أمام صغار الملاك مفر من أن يلجأوا إلى كبار الملاك لتمويل نشاطهم الزراعى فيقترضون منهم أو من المرابين الذين انتشروا فى ربوع الريف المصرى، وكثيرا ما كانوا يعجزون عن

الوفاء بديونهم، فيسلبون أرضهم، وينضمون بذلك إلى جيش المعدمين أو يستأجرون أرضا يفلحونها ويعيشون على فتات إنتاجها بعد ما يستولى صاحب الأرض على معظم الريع(٤).

ولقد واجهت البروليتاريا المصرية بشقيها الريفى والصناعى مصاعب جمة خلال الحرب العالمية الثانية، فالفلاحون فى الريف بمختلف فئاتهم كانوا يعانون الكثير. فعمال الزراعة لا يزيد أجر الواحد منهم عن قرشين أو ثلاثة قروش فى اليوم، ولا يحظون بفرصة عمل دائمة، وصغار مستأجرى الأراضى كانوا يعانون من ارتفاع قيمة الإيجارات الزراعية ارتفاعا لا تبرره الاعتبارات الاقتصادية، بل إن حرية التعاقد على الإيجارات كانت مفقودة نظرا لتضخم عدد سكان الريف والتنافس على التأجير من جانبهم(٥).

ولم يكن عمال الصناعة بالمدن أحسن حالا من إخوانهم أهل الريف. حقيقة أن فرص العمل قد زادت أمامهم بسبب كثرة المصانع وورش الإصلاح والصيانة سواء منها المحلى أو التابع للقوات البريطانية، فانتعشت أحوالهم المادية شيئا ما، ولكن هذا الانتعاش لم يكن ظاهرة عامة تمتع بها العمال ككل وإنما اقتصر فقط على من كان يعمل بمعسكرات الجيش الإنجليزى وعلى من كان يعمل فى المصانع التى كانت تنتج سلعا تتطلبها الحرب والتى اضطرت لتشغيل أكبر عدد من العمال للوفاء بهذه المتطلبات وكان ثمة انتعاش استثنائى مرتبط بالظروف الاستثنائية أيضا التى أوجدتها الحرب، وعندما انخفض الإنتاج الصناعى فى أواخر الحرب وهو

الإنتاج الذى لم يكن يهدف إلى زيادة رخاء الجماهير، وإنما كان يهدف إلى توفير احتياجات الجيوش فى المنطقة، بدأت البطالة تنتشر بين العمال انتشارا ملحوظا حتى بلغ عدد العاطلين منهم ٣٧٦ ألف عامل(٦).

وكان من بين مظاهر سوء توزيع الثروات، استمرار الهبوط فى متوسط الدخل القومى بالنسبة للفرد من ٩,٦ جنيه فى العام خلال الفترة من ١٩٣٥-١٩٣٩ إلى ٩,٣ جنيه فى العام خلال الفترة من ١٩٤٠-١٩٤٥، وفقا للأسعار الثابتة، أى الأسعار الحقيقية مع استبعاد عامل الارتفاع الملحوظ فى الأسعار، أضف إلى هذا سوء التوزيع الشديد لهذا الدخل بين طبقات المجتمع(٧).

وإذا نظرنا إلى توزيع الدخل القومى لوجدنا أن ٦١٪ من هذا الدخل يذهب إلى كبار الملاك والرأسماليين، فقد قدر الدخل القومى عام ١٩٤٥ بمبلغ ٥٠٢ مليون جنيه ذهب منه ما يزيد على ٣٠٨ ملايين جنيه على شكل ايجارات وأرباح وفوائد، بينما نجد متوسط أجر العامل الزراعى فى العام لا يزيد عن أربعة عشر جنيها وفق احصائيات ١٩٥٠، ولو راعينا ارتفاع تكاليف وأعباء المعيشة لكان الأجر الحقيقى لا يتجاوز ثلاثة جنيهات فى العام، كما أن متوسط الأجر السنوى لعمال المدن وفق إحصائيات ١٩٤٢ لا يزيد عن ٣٥ جنيها، أى ثمانية جنيهات أجر حقيقى فى العام الواحد(٨).

وحتى هذه الأرقام وحدها لا تكفى للدلالة على مقدار ما كانت تعانيه مصر، فقد قدرت مصلحة الإحصاء فى عام ١٩٤٢ أن ما يلزم

لعامل وزوجته وأربعة أولاد، لا يقل عن ٤٣٩ قرشا فى الشهر طعاما وكساء، وذلك وفق الأسعار الرسمية، لا أسعار السوق السوداء التى كانت منتشرة فى هذا الوقت. ومع هذا فقد كان متوسط الأجر الشهرى للعامل فى عام ١٩٤٢ لا يتجاوز ٢٩٣ قرشا فى الشهر، أى أن الأغلبية العظمى للطبقة العاملة فى المدن كانت تعيش دون الحد الأدنى للكفاف بمقدار النصف تقريبا. وكانت أحوال عمال الزراعة أسوأ حالا من عمال المدن. هذا فى الوقت الذى زادت فيه الأرباح الموزعة فى الشركات المساهمة فى مصر من سبعة ملايين ونصف مليون جنيه فى عام ١٩٤٢ إلى نحو عشرين مليون جنيه عام ١٩٤٦، يذهب أغلبها إلى جيوب الاحتكاريين من أجانب ومصريين، كما ارتفعت إيجارات الأراضى الزراعية من ٣٥ مليون جنيه عام ١٩٣٩ إلى ٩٠ مليون جنيه عام ١٩٤٥، يذهب معظمها إلى جيوب كبار ملاك الأراضى الزراعية(٩).

وقد يقال إن بعض الحكومات إزاء هذه الأزمة الاجتماعية الملحة لجأت إلى إيجاد بعض الحلول بالنسبة لأصحاب الدخول الثابتة عن طريق منح الموظفين إعانة مالية لمواجهة الغلاء ووضع نظام للتسعيرة الجبرية وتقييد الاستيراد ومنع التصدير للسلع التى يحتاجها السكان بغير تصريح خاص منها، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل السريع لأن الزيادة لم تكن توازى الارتفاع الملحوظ فى أسعار الحاجات والسلع الضرورية ولم تنجح التسعيرة الجبرية بسبب تلاعب المنتجين والتجار وضعف الرقابة الحكومية، بل وتدخل بعض

المسئولين على أعلى المستويات فى خدمة هذا التلاعب، وكانت الطبقات ذات الدخول العالية بفضل مواردها الكبيرة من أهم العوامل فى عدم نجاح سياسة تقييد الاستهلاك التى تكفل بدورها عدالة التوزيع والحد من ارتفاع الأسعار(١٠) .

وتكشف المناقشات التى دارت بالبرلمان خلال تلك الفترة عن مدى غياب الوعى الاجتماعى عند كبار الملاك والرأسماليين المصريين الذين جعلهم يرون فى إبقاء الطبقات الفقيرة تعيش فى فقر وجهل ومرض أضمن لمصالحها، وبالتالى وقفت ضد كل علاج يطرح لحل بعض جوانب المسألة الاجتماعية من خلال وضع مسكنات لها فضلا عن التفكير فى الحلول الجذرية. وزاد من حدة هذا الاتجاه أن الأحزاب السياسية التى تعاقبت على الحكم - على اختلاف اتجاهاتها- كانت ترى أن أمامها مسألة تفوق ما عداها أهمية هى المسألة المصرية ونعنى بها تحقيق استقلال مصر التام وجلاء قوات الاحتلال البريطانى عن أرض الوطن، أما المسائل الأخرى اجتماعية وغير اجتماعية فعليها أن ننتظر حتى تحين ساعة الاستقلال، عندئذ يبحث القوم عن حل لها. وهكذا تقاعست كل تلك الأحزاب عن محاولة إيجاد حلول للمسألة الاجتماعية التى زادت تفاقما(١١) .

ومع تفاقم المسألة الاجتماعية وبقائها بلا حل بحجة التفرغ لتحقيق الاستقلال الوطنى التام وجلاء قوات الاحتلال البريطانى عن مصر، كانت الحاجة ماسة إلى إعادة تغيير هذه الأوضاع. وقد لعب المثقفون من أبناء الطبقة الوسطى، الذين تأثروا بالأفكار

الاشتراكية التى شاعت خلال الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها، وبالحركة الوطنية ذات المضمون الاجتماعى، دورا هاما فى طرح الأفكار الخاصة بعلاج الأزمة الاجتماعية من خلال الصحف والمجلات وتقديم بعض الدراسات التى تتعلق بتنظيم الملكية الزراعية وتعديل نظام الإيجارات وزيادة أجور العاملين بحقلى الزراعة والصناعة. وحمل فريق آخر من هؤلاء عبء المطالبة بإصلاح النظام القائم على الاستغلال والقهر الطبقى للحيلولة دون حدوث هزات اجتماعية، قد تعصف بالنظام القائم بأكمله، وهو ما حدث بالفعل فى يوليو ١٩٥٢ . وكان من بين هؤلاء جماعة "الطليعة الوفدية" التى أعلنت رسمياً عن وجودها على الساحة السياسية فى مارس ١٩٤٧، وهو ما سوف نعرض له من خلال تتبعنا لظروف نشأتها، ودورها فى مسار الحركة الوطنية، وما طرحته من أفكار تتعلق بعلاج الأزمة الاجتماعية آنذاك، إضافة إلى موقفها من الديمقراطية السياسية ومسألة الحريات العامة.

وقبل أن نتعرض لظهور هذا التيار التقدمى ووجوده داخل الحزب يجدر بنا أن نقف قليلا لنتعرف على الظروف التى مر بها الوفد منذ توقيع المعاهدة حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى تتضح لنا بجلاء معالم تلك الفترة، وما حدث بها من تطورات على الساحة السياسية.

فمنذ توقيع معاهدة ١٩٣٦ التى صورت على أنها "معاهدة الشرف والاستقلال" وخطوة هامة نحو الاستقلال التام، بدأت

التناقضات والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية فى الظهور، وعجز الوفد عن طرح برنامج اجتماعى تقدمى يواجه به هذه المشاكل التى طفت على السطح أو يقدم حلولا لها، كما فعلت أحزاب وتنظيمات الرفض التى ظهرت على يمين الوفد ويساره.

وقد شهدت الفترة التى تلت توقيع المعاهدة عديدا من التطورات الهامة، أدت بدورها إلى ضعف بناء الوفد التنظيمى وتدهوره، وفقدان التجانس بين صفوفه، مما ترتب عليه انفضاض كثير من الجماهير عنه، بحثا عن مجالات أخرى للعمل السياسى.

وقد بدأ التمزق الداخلى ينخر فى كيان الوفد وبنائه التنظيمى مع بداية حركة الانشقاقات التى شهدها الوفد آنذاك، والتى بدأها السعديون عقب خروجهم من الحزب، لكى ينشئوا الحزب السعدى عام ١٩٣٧، وكان لهذا الانشقاق أثره فى إضعاف الوفد وقوته التنظيمية؛ لأن ثلاثة من هؤلاء المنشقين كانوا يمثلون أقطاب الحركة الثورية الوطنية فى مصر منذ ثورة١٩١٩ حتى عام ١٩٤٢، فأحمد ماهر، أحد هؤلاء الخارجين، أو المنشقين، كان مسئولا عن حركة الاغتيالات السياسية، ومحمود فهمى النقراشى كان مسئولا عن حركة العمال. أما إبراهيم عبد الهادى، فقد كان مسئولا عن حركة الطلبة وتوجيهها، وبذلك خرج ثلاثة من أقطاب الوفد كان لهم ماضيهم فى صفحة الجهاد الوطنى الذى لا يمكن إغفاله سواء فى دوائر الوفد نفسه أو بين الجماهير الشعبية.

ومن الملاحظ على هذا الانشقاق، أنه لم يحدث فى إطار وطنى ضد سلطة الاحتلال البريطانى كما كان يحدث من قبل، ولكنه حدث نتيجة الصراع على السلطة داخل قيادة الوفد إلى جانب بعض القضايا التى مست نزاهة الحكم وسوء استغلال النفوذ أثناء حكومة الوفد، والتى كان من بينها مشروع كهربة خزان أسوان والذى أثيرت حوله أقوال كثيرة، أدت لخروج محمود فهمى النقراشى وأحمد ماهر من الوفد وتأسيس حزب جديد مناهض للوفد، وهو المعروف بالهيئة السعدية(١٢).

كذلك كان لخروج مكرم عبيد من الوفد فى عام ١٩٤٢، وانضمامه، بدوره، إلى المعارضة، ثم تكوينه جماعة سياسية جديدة أطلق عليها "الكتلة الوفدية المستقلة" مما ترتب عليه زعزعة قواعد حزب الوفد، نتيجة لشخصية مكرم عبيد الذى كان لسنوات طويلة السكرتير العام للحزب، والابن الروحى لسعد زغلول، وبالتالى فقد كان لديه دراية ومعرفة تامة بكافة شئون الوفد وخباياه، كما كان نفوذه داخل الحزب قويا، لما اكتسبه من سمعة طيبة ونزاهة أدبية، وهى سمعة من شأنها أن تعطى لهجماته ضد رئيس الوفد النحاس باشا، والسياسة التى كانت تنتهجها حكومته ثقلا خاصا بين الأوساط السياسية والشعبية.

ففى بداية عام ١٩٤٣، ألف مكرم عبيد كتيبا جرى تداوله سرا على الفور. وهذا الكتيب الذى صدر باسم "الكتاب الأسود" عبارة عن "وثيقة اتهام" الهدف منها - بسبب ما كشفت عنه من الوقائع

المزعجة - بذر الشكوك في نزاهة رئيس الوزراء وفى إخلاص المحيطين به وأرسلت نسخ منه إلى القصر الملكى وسفارات بعض الدول الأجنبية. وكان للاتهامات التى ساقها مكرم عبيد عن المحسوبية والاختلاس واستغلال النفوذ من جانب المسئولين فى الوفد قد أثارت نحوه تعاطفا عميقا لدى الأوساط الشعبية(١٣).

وفى الوقت الذى كان يعانى فيه الوفد موجة الانشقاقات هذه، وخروج تلك العناصر التى كان لها وزنها داخل الحزب، كان يتعرض على الجانب الآخر لكثير من النقد نتيجة لعقده معاهدة ١٩٣٦، التى جرت على مصر الكثير من المتاعب، ودفعت ثمن توقيعها، بما قدمته البلاد "للحليفة بريطانيا" من تضحيات أضرت الاقتصاد المصرى، وأدت إلى معاناة فئات عديدة من المجتمع خلال الحرب العالمية الثانية. هذا بالإضافة إلى الشكوك التى أثيرت حول مجىء الوفد إلى الحكم عقب حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢، والذى وصفه البعض بأنه كان على أسنة الحراب البريطانية. وأهم من هذا وذاك أن أسلوب الوفد فى العمل الوطنى لم يكن قد تغير فى كثير أو قليل، أسلوب المفاوضة مع الجانب البريطانى كوسيلة لحل القضية الوطنية بالطرق السلمية، دون طرح فكرة الكفاح المسلح من أجل الحصول على الاستقلال الوطنى، إضافة إلى موقفه المتخاذل تجاه بريطانيا، وخصوصا خلال فترة توليه الحكم أثناء الحرب، بعدم إثارته القضية الوطنية استغلالا واستثمارا لظروف الحرب(١٤).

وقد زاد من حدة الأزمة الداخلية التى كان يتعرض لها الوفد

آنذاك، أن خروج هذه القيادات البارزة قد رافقه دخول عناصر من كبار ملاك الأراضى الزراعية إلى قيادته، والتى أدت بدورها إلى حدوث تغييرات هامة فى تكوين الوفد، فبدلا من دعم هذه القيادة بدماء جديدة من العناصر الشابة التقدمية كعزيز فهمى ومحمد مندور، ضم إليها أشخاص وفقا لمعايير الثراء والعصبية دون اعتبار لدورهم الوطنى أو لماضيهم السياسى، فكانت هذه العناصر الجديدة تمثل القوة الضاغطة وراء سياسة مهادنة واحتواء الملك وتقديم بعض التنازلات له، ودعم من تأثيرها طبيعة تنظيم الوفد التى لم تكن تأخذ بقاعدة الانتخاب ولكن كان رئيس الوفد يقوم بتعيين عضو الوفد المصرى وهو اللجنة القيادية العليا وهكذا(١٥).

وكان من الطبيعى أن يؤدى تدهور الوفد وهو فى بؤرة القيادة المركزية للحركة الوطنية إلى ظهور تيارات جديدة فى أقصى اليمين واليسار. ففى اليمين ظهرت جماعة الإخوان المسلمين بزعامة الشيخ حسن البنا وحزب مصر الفتاة برئاسة أحمد حسين. وفى اليسار ظهرت الجماعات الماركسية المختلفة، كما تأثرت بعض التيارات التقدمية داخل الوفد بالاتجاهات الاشتراكية، وعبرت عن وجودها على الساحة السياسية بتكوين "جماعة الطليعة الوفدية"، محور دراستنا.

بداياات ظهور هذا التيار :

إذا أردنا تحديدا زمنيا لظهور هذا التيار التقدمى ووجوده داخل حزب الوفد، نستطيع القول إنه فى بداية عام ١٩٤٤، انتقلت قيادة الطلبة الوفديين كتنظيم يرتبط بتقاليد الوفد فى الدفاع عن الدستور

والحرية والاستقلال، منذ نشأته عقب ثورة ١٩١٩، إلى الطالب مصطفى موسى(١٦).

ففى خلال المؤتمر الطلابى الذى حضره صبرى باشا أبو علم سكرتير عام الوفد ووزير العدل آنذاك، لإعادة تنظيم لجان الوفد فى الأقاليم، بالإضافة إلى الاهتمام بتنظيم لجان الطلبة الوفديين بالجامعة والمدارس والإشراف على جهودها، برزت شخصية الطالب مصطفى موسى، لما كان يتميز به من سمات الشخصية القيادية والنزوع إلى الفكر التقدمى، إضافة إلى ما قام به من مواقف نقدية واعية لسياسة الوفد، وخصوصا فيما يتعلق بالمسألة الوطنية وقضية العدالة الاجتماعية. وفى خلال هذا اللقاء الذى تم بين لجنة الطلبة وسكرتير عام الوفد، طالب مصطفى موسى باستقلالية اللجنة ومواقفها بعيدا عن توجيهات قيادة الوفد، مما ترتب عليه احتدام الخلاف بين أغلب أعضاء اللجنة وصبرى أبو علم. وعقب هذا اللقاء العاصف آلت زعامة لجنة الطلبة الوفديين تنظيميا إلى مصطفى موسى، على الرغم من الضغوط التى مورست من جانب بعض قيادات الوفد على الطلاب لتأييد ترشيح يس سراج الدين، الذى كان يطمع فى رئاسة اللجنة، ويلقى تأييدا من جانب البعض، استثمارا لاسم عائلة سراج الدين(١٧).

ومنذ إقالة حكومة الوفد فى أكتوبر ١٩٤٤، بدأت القيادة الجديدة للطلبة الوفديين وشباب الخريجين تعبر عن نفسها ووجودها على الساحة من منظور عملى للسياسة، بعد أن كان يغلب عليها

التلقائية والانتفاع من وراء العمل السياسى الحزبى. وقد تزايدت قوة وتأثير هذا الجناح داخل الحزب بعد أن لعب دورا هاما ورئيسيا فى قيادة الحركة الوطنية التى شهدتها البلاد عامى ١٩٤٥، ١٩٤٦، حين قرروا بأنفسهم أسلوب النضال والكفاح الوطنى ضد الاحتلال البريطانى وممارساته، والقوى الرجعية داخل البلاد، ودعوا الجماهير بكافة انتماءاتهم إلى الالتفاف حول القيادة الجديدة وتأييد مطالبهم فى الحرية والاستقلال والاستجابة لنداءاتهم ضد القهر والاستغلال الطبقى من جانب السلطة الحاكمة.

وقد استمدت الطليعة الوفدية أفكارها التقدمية من بعض الأحزاب الأوروبية الغربية مثل حزب العمال البريطانى والحزب الاشتراكى الفرنسى، أو من الحركة الشيوعية، التى أخذت الطليعة الوفدية عنها الفكرة القائلة بأن هناك تحالفا بين الاستعمار والطبقة الحاكمة ذات النفوذ والسيطرة السياسية والاقتصادية على مقدرات الجماهير الكادحة، وانطبقت هذه الفكرة أيضا على قيادة حزب الوفد نفسه ذات الاتجاه اليمينى المحافظ. وبدت المواجهة حتمية والصدام متوقعا بين التيارين حين استطاع هذا الجناح التقدمى داخل الحزب الحصول على بعض الصحف والسيطرة عليها، كصوت الأمة ورابطة الشباب والبعث، تمكن من خلالها نشر أفكاره التقدمية بين الجماهير.

فعلى سبيل المثال، احتج هذا التيار على وقوف قيادة الحزب موقف العطف والسلبية من التغلغل الأمريكى فى منطقة الشرق

الأوسط عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، إدراكا ووعيا من جانبهم لحقيقة الولايات المتحدة الأمريكية والدور الذى كانت تلعبه للحلول محل الاستعمار البريطانى فى المنطقة، مستخدمة فى ذلك شتى الأساليب، وبدعوى مقاومة الخطر الشيوعى، إلى جانب تأييدها لإقامة ربيبتها إسرائيل لكى تكون شوكة فى قلب العالم العربى، هذا بالإضافة إلى تطلعها لتحقيق السيطرة والاستغلال الاقتصادى لمصادر الثروات الطبيعية فى المنطقة(١٨). كان هذا التيار متمسكا بمبادئه تمسكا أشد فى موقفه من القوى الاستعمارية. وقد رأى أن التضامن الدولى مع نضال الشعوب المقهورة الأخرى ضد هذه القوى المستغلة لابد أن يكون المبدأ المرشد فى السياسة. ولهذا اهتم بمقاومة وكفاح الشعب الفلسطينى ضد الاحتلال الإسرائيلى اهتماما فاق الحزب نفسه التى تمسكت بمفهوم مصرى ضيق للوطنية(١٩). وعلى نقيض قيادة الحزب، وكافة الأحزاب المصرية التقليدية - باستثناء الحزب الوطنى - رفض هذا التيار أيضا أن يضع كل آماله فى المفاوضات كوسيلة للحصول على الاستقلال التام، اقتناعا منه بعدم جدوى المفاوضات لتحقيق ذلك، وتعبيرا عن الرفض التام للاحتلال البريطانى للبلاد.

فعلى سبيل المثال أيضا، حين اضطرت القوات البريطانية، تحت ضغط الحركة الوطنية وحدها، إلى الجلاء عن القاهرة، كان نداء رابطة الشباب - لسان حال الطليعة الوفدية- يحمل عنوان "أيها المصريون لا تنسوا أن الإنجليز مازالوا فى منطقة القناة". وقد دعت

الصحيفة فى هذا المقال إلى ضرورة تعبئة جماهير الشعب ضد الاحتلال البريطانى حتى يتم الجلاء التام عن البلاد دون أية شروط مسبقة، ونبهت إلى عدم اتخاذ هذا الانسحاب الناقص المحدود موضوع للدعاية، وعارضت أن تظهره الحكومة وأبواق دعايتها المأجورة للشعب المصرى على أنه انتصار كبير للقضية الوطنية على العدو، مؤكدة، وبعديد من الأدلة التى ساقتها، أن الإنجليز مصممون على البقاء بمصر والسودان، وأن إجلاءهم عن وادى النيل يتطلب صراع شديد وكفاح أشد من جانب جماهير الشعب(٢٠).

وحين ألغت حكومة الوفد الأخيرة معاهدة ١٩٣٦ فى أكتوبر ١٩٥١ - استجابة لضغط الرأى العام والحركة الوطنية - ساهم هذا التيار بدور هام ومؤثر فى حركة الكفاح المسلح بمنطقة القناة، كما قام فريق منهم، بإمداد الفدائيين بالأسلحة والذخائر والقنابل، بل شارك البعض من المنتمين لهذا التيار، كعزيز فهمى، فى المعارك التى دارت ضد قوات الاحتلال البريطانى.

الإطار التنظيمى للطليعة الوفدية :

ويقودنا هذا إلى التساؤل عن الإطار التنظيمى للجماعة، ومدى استمرارية هذا النظام، وهل سعت الجماعة إلى تحقيق الاستقلال الذاتى والانفصال عن الحزب ام التزمت بالإطار العام الذى رسمته وحددته قيادة الوفد؟

عندما طرحنا هذا التساؤل على الدكتور عبد المحسن حمودة - أحد أعضاء التنظيم البارزين- أجاب على ذلك بقوله : أنه وجدت

قيادتان للطليعة الوفدية ، تولت القيادة الأولى مهام العمل السياسى بين دوائر الجماهير والاتصال بالرأى العام فى أوسع صوره وأشكاله ، والنزول إلى الميدان لتوعية ومخاطبة كافة فئات المجتمع المصرى ، وخصوصا الطبقات الفقيرة من الفلاحين والطلبة والعمال والتى كانت تتعرض لشتى أساليب القهر والذل والحرمان ، من خلال الأفكار المطروحة وإبرازها فى صورة واضحة ، بهدف خلق تيار وطنى يشارك فى حل القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وقد تولى مسئولية قيادة وتنظيم هذا النشاط وتحمل عبئه مصطفى موسى وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا للطلبة والعمال ، كعبد المحسن حمودة وكيل لجنة الطلبة التنفيذية العليا ، وأحمد عبد الجواد وهبة سكرتير اللجنة ، وأمين الكاشف ، وأحمد كمال عبد الرازق ، وعبد الرءوف أبو علم ، ووجيه راضى ، إضافة إلى بعض أعضاء الهيئة الوفدية ، الذين كانوا ينتمون فكريا إلى الطليعة الوفدية ، وفقا لمواقفهم الوطنية التقدمية كالمهندس محمد حنفى الشريف (نائب سوهاج) ورفيق الطرزى (نائب أسيوط) ومحمد حسنين (نائب بولاق) وعبد اللطيف المردنلى (سكرتير دائرة وحيد يسرى باشا) والذى يقال إنه -أى وحيد يسرى- كان يقوم بمساعدة الجماعة والإنفاق على بعض أفرادها نكاية فى سراج الدين ، وأخيرا الدكتور عزيز فهمى الذى كان واحدا من أبرز العناصر التقدمية الشابة داخل الهيئة الوفدية . أما القيادة الثانية للتنظيم ، فقد تحملت عبء التنظير الفكرى للجماعة ، من منطلق إصلاح النظام القائم على

الاستغلال والقهر الطبقى، دون العمل أو الدعوة إلى هدم الأسس التى كان يستند عليها. وتولى هذا العبء الدكتور محمد مندور(٢١). وقد استمر هذا العمل السياسى يمثل الإطار الرئيسى لنشاط الجماعة، حتى تم إلقاء القبض على أغلب أعضاء التنظيم فى مايو ١٩٤٧، بعد أن وجهت إليهم تهمة الاشتراك فى إلقاء القنابل التى انفجرت بدارى هيئتى الاستعلامات والأغذية التى كانت تابعة لسلطات الاحتلال البريطانى(٢٢).

ولكن، هل كانت الطليعة الوفدية تنشد الاستقلال الذاتى، والانفصال عن الحزب، نظرا لاختلاف رؤاها وأفكارها، وانتماءات أعضائها الاجتماعية، عن القيادة المسيطرة على توجهات الحزب، وخصوصا فيما يتعلق بالقضية الوطنية والمسألة الاجتماعية؟

لم يكن للطليعة الوفدية، لعديد من الأسباب، لعل أهمها قصور الإمكانات المادية، ونقص الكوادر السياسية المتمرسة لمثل هذا العمل، هدف الوصول، ولو بالاشتراك والتعاون مع التنظيمات الثورية الأخرى التى ظهرت على الساحة السياسية إلى الحكم، كما أنها لم تفكر، ونتيجة للأسباب السابقة، فى أن تتخذ عملا حاسما وثوريا للحلول محل قيادتها التقليدية، بل اقتصر نشاطها فى الضغط على قيادة الوفد من الجناح اليمينى المحافظ، للعمل على دفعها إلى سلوك وانتهاج سياسة أكثر تقدمية تتلاءم وطبيعة المرحلة ومدى ما حدث فيها من تغيرات اجتماعية واقتصادية، حتى لا تفلت الأمور تماما من يديها- وهو ما حدث بالفعل- مع الحرص

على إبقاء علاقتها الودية بتلك القيادات ذات الهيبة والنفوذ والثقل السياسي، ضمانا لاستمرارية نشاطها بين الجماهير، استثمارا واستغلالا لهذه الإمكانات المتاحة داخل الحزب(٢٣).

على أن هذا الوضع غير الطبيعي أبقى الطليعة الوفدية تيارا يفتقد ضمانات الاستمرار الذاتي ويرتبط في حدوده ونشاطه ومستقبله بموقف قيادة الوفد منه وسلطاتها على كافة تشكيلات الحزب، وجعلها تقف تحت رحمة ونفوذ الاتجاه اليميني الشديد المحافظ في قيادة الوفد(٢٤). وقد ظهر ذلك بوضوح، حين تولى سراج الدين سكرتارية الوفد خلفا لعبد السلام فهمي جمعة، وأراد أن يسيطر - بحكم منصبه هذا ونفوذه وثرائه داخل الحزب - على تنظيمات لجان الوفد، وعلى نشاط اللجنة العليا والتي كان من بين أعضائها مصطفى موسى، زعيم الطلبة الوفديين، وواحد من أبرز قيادات الطليعة. كذلك دارت خلافات حادة وعنيفة بين مصطفى موسى وسراج الدين، حين حاول الأخير تجريد زعيم الطلبة من سلطاته المخولة له من قبل اللجنة التنفيذية العليا للطلبة، وأتبع ذلك بالتدخل في اختصاصه، عندما أصدر قرارا يقضي بفصل خمسة من الطلاب الوفديين من اللجنة التنفيذية، بعد أن وجه إليهم تهم الشيوعية. ووصل الخلاف إلى نهايته، حين فكر سراج الدين في اتخاذ قرار آخر يقضي بفصل مصطفى موسى من الهيئة الوفدية، لتعنته، وهجومه المستمر على تلك السياسة التي كان ينتهجها سراج الدين(٢٥).

وفى البداية، اتخذت "الطليعة الوفدية" من دار صحيفة "صوت الأمة" والتى كان يشرف على تحريرها خلال تلك الفترة الدكتور محمد مندور، مقرا لعقد اجتماعات الجماعة، إلى أن اتصل بعض أعضاء الهيئة الوفدية بالنحاس وأبلغوه أن فريقا من شباب الوفد يعتنق المبادئ الشيوعية ويروج لها بين الجماهير، وأن هذا الفريق يتخذ من دار "صوت الأمة" مقرا له يعقد فيه اجتماعاته، فما كان من النحاس إلا أن قام باستدعاء الدكتور مندور وأمره بمنع مثل هذه الاجتماعات فى دار الصحيفة(٢٦). وقد ترتب على ذلك قيام الجماعة بالبحث عن مكان آخر، يضمن لهم الاستمرار فى عقد مثل هذه الاجتماعات، بعيدا عن أعين وموضع رقابة البوليس السياسى، فاهتدوا إلى تكوين لجنة أطلقوا عليها "لجنة القاهرة للتأليف والنشر"، واتخذوا من الطابق الأول من العمارة الكائنة بميدان الخديو إسماعيل مقرا لها. وقد انضم إلى هذه الجماعة -فيما بعد- بعض العناصر اليسارية من جماعة الفجر الجديد كصادق سعد وأحمد رشدى صالح وسعيد خيال وأبو سيف يوسف، بعد إغلاق صحيفتهم، إضافة إلى عدد كبير من الصحف والمجلات التقدمية الأخرى، فى أعقاب الحملة التى قام بها إسماعيل صدقى فى يوليو عام ١٩٤٦ (٢٧). ثم حاولت الطليعة - فيما بعد - إصدار صحيفة خاصة بهم لتعبر عن أفكار الجماعة بعيدا عن سيطرة قيادة الحزب، غير أن وزارة الداخلية رفضت التصريح لهم بإصدار مثل هذه الصحيفة. ومن ثم فقد اختمرت فى ذهن الجماعة الاتفاق مع

إبراهيم الروبي المحامي وأحد الأعضاء المناضلين بالهيئة الوفدية على إصدار مجلته "رابطة الشباب الوفدية" (٢٨).

وقد أشار إبراهيم الروبي إلى ذلك بقوله : "كنا جمعا حاشدا بدار الزعيم مصطفى النحاس نتذاكر حال الوطن الذى نكب بهذا العهد المشئوم. وكان من بيننا كثير من الطليعة الوفدية التي عرف عنها الإيمان بحقوق الوطن والتضحية بأغلى ما تملكه فى سبيل رفع نير الاستعباد.. وقد تحدث البعض منهم حديثا وطنيا رائعا. وتبين لى أنهم ألفوا من أنفسهم تشكيلة جديدة تضاف إلى تشكيلات الوفد المصرى ألا وهى الطليعة الوفدية وأنهم راغبون فى إصدار مجلة أو صحيفة لتكون ملتقى لأفكارهم ومنبرا يذيعون منه آراءهم ولتكون أداة اتصال ليس بينهم وبين شعب وادى النيل فحسب بل بينهم وبين شعوب الدول العربية جمعاء. وقد صادف هذا الرأى هوى فى نفسى فقدمت لهم مجلتى" (٢٩).

على كل حال، اتخذت الطليعة الوفدية من صحيفة رابطة الشباب الأسبوعية منبرا لأفكار الجماعة. فقد صدر العدد ١٥٤ فى ٢٠ مارس ١٩٤٧ يتضمن تحت اسمها عبارة "لسان حال الطليعة الوفدية" وبصدره صورة لمصطفى النحاس "زعيم الأمة وقائد الشباب". ثم كلمة لسكرتير عام الوفد صبرى أبو علم يرحب فيها بتولى الشباب تحرير هذه الصحيفة، لتتخذ منها منبرا عاليا تسمع به الأمة صوتها. وقد أشار فى هذه الكلمة أيضا إلى واجب الشباب النضالى فى دفع الحكومة الصامتة إلى الكلام وإيقاظ نواب الأمة.

كذلك أوضح محمود سليمان غنام فى هذا العدد أيضا ما تقوم به حكومات الأقلية التى لا تتمتع بتأييد الأغلبية الشعبية من كبت الشعور وتزييف إرادة الأمة فى اختيار ممثليها . وحذر مثل هذه الحكومات من شعور الأمة المكبوت ، والذى لابد من الانفلات يوما ما(٣٠) .

وحرصا على استقلالية الجماعة بعيدا عن مسميات التنظيمات الوفدية الأخرى ، والتى كانت قد أوغلت فى يمينيتها بتبعيتها لبعض قيادات الوفد ، كتنظيمات الشباب الوفدى والشبان الوفديين ، تم التوقيع على عقد شهرى لاستئجار المقر بين الطليعة الوفدية ممثلة فى مصطفى موسى وبين إبراهيم الروبى صاحب الصحيفة(٣١) . وقد استمرت الصحيفة تعبر عن أفكار الجماعة منذ مارس ١٩٤٧ ، حتى إغلاقها فى نهاية ديسمبر ١٩٤٧ ، بعد أن تعرضت الجماعة لموجة من المطاردات المتلاحقة من قبل الحكومة والبوليس السياسى ، أدت إلى احتجاب الصحيفة عن الصدور فيما بين منتصف مايو ونوفمبر ١٩٤٧ ، نتيجة إلقاء القبض على أغلب قيادات التنظيم ، عقب حوادث القنابل الشهيرة(٣٢) . ثم عادت "رابطة الشباب" إلى الصدور مرة أخرى فى مايو ١٩٥٠ ، بعد أن تم احتواء أغلب قيادات تنظيم الطليعة أثناء وزارة الوفد الأخيرة كعبد المحسن حمودة الذى سافر إلى الخارج للعمل كملحق صحفى لسفارتنا بواشنطن ، وأحمد كمال عبد الرازق الذى عمل سكرتيرا للنحاس للشئون البرلمانية ، ومصطفى موسى الذى بدأت تظهر عليه علامات الاعتدال فى خطه

السياسى المعادى لقيادات الوفد، حتى تمكن من الفوز فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة عن دائرة باب الشعرية، مما ترتب عليها إضعاف الطليعة كمنظم ومحرك للوفد(٣٣).

الفصل الأول
الطليعة واللجنة الوطنية للطلبة والعمال

في يونيو ١٩٤٥، ونتيجة للضغط المتزايد من جانب الحركة الوطنية، أعلنت الحكومة القائمة رفع الرقابة عن الصحف، وانتهاء منع الاجتماعات العامة، وإلغاء إجراءات الاعتقال الوقائى، ثم اتبعت ذلك بإلغاء الأحكام العرفية فى أكتوبر من نفس العام، فكان لهذا أثره على الأحوال الداخلية فى البلاد، فبرزت على الفور المسألة الوطنية على مسرح الأحداث السياسية فى مصر، لتفرض نفسها، ولتحدد مستقبل العلاقات المصرية البريطانية.

فقد شهدت هذه الفترة العديد من المؤتمرات والاجتماعات السياسية والحزبية، فى محاولة لإيجاد صيغة ملائمة لتحقيق جلاء القوات البريطانية والاستقلال التام بعيدا عن ربط البلاد بعجلة السياسة البريطانية الجديدة التى كانت تهدف إلى عقد

محالفة عسكرية جديدة، تضمن لإنجلترا اتخاذ مصر قاعدة عسكرية للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط، بدعوى مقاومة ومواجهة الخطر الروسى الذى يهدد سلامة المنطقة المرتكزة على المنشآت والمواصلات الحربية. وقد أسفرت تلك الاجتماعات عن تأليف هيئتين لقيادة الحركة الوطنية فى مواجهة السياسة البريطانية الجديدة، سياسة الأحلاف العسكرية والدفاع المشترك.

وكانت الهيئة السياسية الأولى والتى تألفت من الأحزاب السياسة التقليدية المشتركة فى الحكم آنذاك هى التى تولت مفاوضة الحكومة البريطانية، حول إمكانية تغيير معاهدة ١٩٣٦، نتيجة لتغير الظروف الدولية والداخلية، بمعاهدة جديدة تتفق وما قدمته مصر من تضحيات مادية وبشرية للحلفاء خلال الحرب، وتحقق مصر من خلالها، وبالطرق السلمية، دون طرح فكرة الكفاح المسلح، الاستقلال التام ووحدة وادى النيل. وقد حظيت هذه الهيئة بالرعاية والتوجيه وكانت موضع اهتمام وتأييد من قبل الحكومة القائمة والسراى.

أما الهيئة الثانية - موضوع دراستنا - فقد كانت بمثابة تجمع وطنى، ضمت كافة العناصر الوطنية التقدمية من شباب الوفد والكتلة، وبعض القوى الأيديولوجية الأخرى التى برزت على الساحة السياسية آنذاك كالإخوان المسلمين ومصر الفتاة والجماعات الماركسية بمختلف اتجاهاتها وانتماءات أعضائها.

وقد رأى هذا التجمع الوطنى الذى انفصل عن القيادات السياسية التقليدية التى ارتضت بالمفاوضات، أن التحرر الوطنى من الاستعمار والحصول على الاستقلال التام لا يمنحان بل يؤخذان بالقوة، وذهبوا إلى أن السلطات البريطانية لن تتنازل بمحض إرادتها عن المكاسب التى حصلت عليها فى معاهدة ١٩٣٦، خاصة وأن الوعود البريطانية بالجلاء فاقت الثمانين وعدا(٣٤).

وكان من أبرز هذه القطاعات تقدما وثورية فى قيادة الحركة الوطنية الطلبة والعمال. وبدأ النشاط يدب فى هذين القطاعين بالذات. أما بالنسبة للعمال فقد حدث فى أواخر عام ١٩٤٥، أن أعلن الاتحاد العالمى لنقابات العمال عن مؤتمره التأسيسى الأول وأهاب باتحادات العمال ونقابتها أن ترسل مندوبين مفوضين عنها للاشتراك فى المؤتمر وكان أن قامت فى مصر هيئتان للعمال، اللجنة التحضيرية لعمال القطر المصرى ثم مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى وأرسل العمال المصريون إلى المؤتمر التأسيسى للاتحاد العالمى للنقابات الذى عقد فى باريس فى أكتوبر ١٩٤٥ بوفدين. وفد يمثل اللجنة التحضيرية ووفد يمثل المؤتمر وفى باريس توحد الوفدان وفى أثناء انعقاد المؤتمر طرح وفد العمال المصرى عدة موضوعات كان أهمها: المطالبة بطرد القوات الأجنبية من وادى النيل، وأثر السياسة البريطانية فى تأخر الصناعة المصرية، والمشكلة الزراعية، بالإضافة إلى محاربتها للحركة النقابية والحياة الديمقراطية فى مصر.

وكان من الآثار الهامة المترتبة على ذلك أن ظهر بين قرارات الاتحاد العالمى للنقابات قرار يندد بالاستعمار البريطانى وأعوانه فى مصر (٣٥).

أما الطلبة فقد عرفوا أيضا الاجتماعات المتواصلة لتنظيم صفوفهم استعدادا لجولة جديدة من العمل الوطنى عند بداية العام الدراسى فى اكتوبر ١٩٤٥. وقد أسفرت تلك الاجتماعات عن تشكيل اللجان التحضيرية للجنة الوطنية للطلبة ووضعوا برنامجا من ثلاث نقاط:

أولا: النضال من أجل الاستقلال الوطنى ومكافحة الاحتلال العسكرى والسيطرة الاستعمارية الاقتصادية والسياسية والثقافية.

ثانيا: العمل على تصفية عملاء الاستعمار المحليين، من الاقطاعيين وكبار الماليين المرتبطين بالاحتكارات الأجنبية.

ثالثاً: توحيد كل القوى الوطنية المعادية للاستعمار.

وكان من أهم الشعارات التى رفعتها اللجنة "المفاوضات مع المستعمر على حقوق الوطن خيانة" وهو شعار ينبئ بنهاية مرحلة من مراحل الكفاح الوطنى كانت المفاوضات فيها هى الأسلوب الوحيد لتحقيق الأهداف الوطنية ويتضمن أى تنازلات يمكن أن تفرط بها الحكومة فى حقوق الوطن ورفض شروط تقرر مقابل الجلاء، كما أنه شعار يفضى برافعه، متى بقى مصرا عليه، إلى إمساك السلاح لطرد المحتلين. وبهذه المثابة كان هذا الشعار يفوق حزب الوفد الذى قام أسلوبه التقليدى على المفاوضات ويفوق شعار الحزب الوطنى "لا مفاوضة إلا بعد الجلاء" (٣٦).

وقد دعت، اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للطلبة، إلى إجراء انتخابات بين الطلبة من ممثلي اللجان الوطنية فى الكليات والمعاهد المختلفة، وتكونت بهذه اللجنة التنفيذية العليا، حيث تم انتخاب الطالب مصطفى موسى زعيم الطلبة الوفديين بكلية الهندسة وأحد قيادات الطليعة رئيسا للجنة التنفيذية العليا للطلبة فى ديسمبر ١٩٤٥. وكان من بين أعضاء اللجنة المنتمين للطليعة الوفدية عبد الرءوف أبو علم وأمين الكاشف وأحمد عبد الجواد وهبة وعبد المحسن حمودة(٣٧).

وعلى الرغم من غلبة العناصر الوفدية التقدمية، ممثلة فى الطليعة، والدور المؤثر والفعال الذى لعبته داخل اللجان المختلفة، وفى تعبئة جماهير الطلاب ضد الاحتلال البريطانى للبلاد والقوى الرجعية الأخرى، فإن رفعت السعيد يحاول أن يؤكد أن الطلبة اليساريين كانوا القوة الدافعة الحقيقية وراء الحركة الطلابية الوطنية فى هذه المرحلة، ويستند فى ذلك الرأى، على أن الأفكار التى صاغتها اللجنة التنفيذية الوطنية للطلبة كان يغلب عليها الفكر اليسارى، لما تضمنه البرنامج المطروح من مطالب اشتراكية إلى جانب المطالب الوطنية التى تتعلق بالجلاء التام ووحدة وادى النيل(٣٨).

وعلى ضوء المذكرة المصرية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ إلى الحكومة البريطانية، والتى طلبت فيها الدخول فى مفاوضات بين الدولتين لإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦، نظرا لتغير الظروف الدولية

والمحلية، والرد البريطانى عليها فى ٢٦ يناير ١٩٤٦، ليؤكد "أن المبادئ الأساسية التى قامت عليها المعاهدة سليمة فى جوهرها، وأن سياسة الحكومة البريطانية هى أن تدعم بروح من الصراحة والود والتعاون الوثيق الذى حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والإمبراطورية فى أثناء الحرب" (٣٩). تحركت اللجان التنفيذية للحركة الوطنية ممثلة للطلاب للإعداد لعقد مؤتمر عام بجامعة القاهرة (جامعة فؤاد) في التاسع من فبراير ١٩٤٦، حضره حشد كبير من طلاب الجامعات والأزهر والمدارس الثانوية، وأسفر هذا المؤتمر على القيام بمظاهرة ضخمة من الطلاب تحركت نحو قصر عابدين لإبلاغ الملك القرارات التى استقر عليها الطلبة لمواجهة الموقف المتخاذل من جانب حكومة النقراشى فيما يتعلق بقضية الاستقلال والتحرر الوطنى، والإعراب عن احتجاجهم من تلك السياسة البريطانية التى اتسمت بالمراوغة والمطل والتسويف، تلك السياسة التى اتصفت بها بريطانيا منذ احتلالها لمصر عام ١٨٨٢. وهنا حدثت مذبحة كوبرى عباس الشهيرة، حين تصدت قوات الأمن والبوليس لاعتراض الطلبة، ومنعهم من مواصلة المسير، وانهالت عليهم ضربا، فلجأ بعض الطلاب إلى القفز من فوق الكوبرى هروبا من الضرب الشديد فسقطوا فى النيل. وقد أصيب من الطلاب فى تلك الحوادث نحو المائة بإصابات مختلفة، كما تم القبض على أعداد أخرى منهم حيث نقلوا فى لوريات تابعة للشرطة إلى محافظة الجيزة وهناك تولت النيابة التحقيق معهم(٤٠).

وقد أشعلت مذبحة كوبرى عباس النار فى جموع الشعب بمختلف طوائفه وحدثت مصادمات أخرى عنيفة بين البوليس والعناصر الثائرة من الطلبة والشباب الوطنى فى كافة أنحاء البلاد، واستمرت المظاهرات فى الأيام التالية تهتف بسقوط الاستعمار والاستبداد، وانضم إليها العمال بعد أن اضربوا عن العمل فى الكثير من المصانع. وتظهر روح هذه الأيام فى أسلوب عزيز فهمى الجياش، وهو كما نعلم واحد من أقطاب الشباب الوفدى التقدمى "أنه وطننا فاحصدوا أرواحنا حصدا واحشرونا فى السجون حشرا واستعينوا على خطف جثث الشهداء بالكلب نمر وبغيره من الكلاب، وحرموا علينا الاحتفال بالشهداء وأبيحوا دماءنا فما أهون الفداء. لن ننزل عن شبر من الوطن المقدس ولن نفرط فى ذرة من وادى النيل أو نفنى عن بكرة أبينا. أنه وطننا وسنحميه بسواعدنا وأنها أرضنا وسندفع عنها بأيدينا(٤١).

ولكبت هذا الشعور الوطنى الفياض، سلكت الحكومة وأجهزة الأمن مسلك العنف والشدة تجاه تلك المظاهرات، كما صودرت أعداد كثيرة من الصحف التى كانت تقوم بتتبع ونشر أخبار المظاهرات أو التحقيقات التى كانت تجريها النيابة مع المقبوض عليهم من هؤلاء، مما ترتب عليه ازدياد موجة السخط والاستياء بين كافة طوائف الشعب، الأمر الذى أدى إلى إضعاف مركز الوزارة، فقدم النقراشى استقالته فى ١٥ فبراير ١٩٤٦، بعد أن عجزت وزارته عن تحقيق الأمن العام والسيطرة على الأوضاع الداخلية

المتدهورة داخل البلاد. وهنا أدركت السراى خطورة الطابع الجديد للحركة الوطنية، فعهدت إلى إسماعيل صدقى تأليف الوزارة الجديدة، فألفها فى ١٧ فبراير ١٩٤٦(٤٢).

رأى إسماعيل صدقى أن منع المظاهرات إطلاقا ومواجهتها بالقوة كان من الأسباب التى أدت إلى زلزلة مركز وزارة النقراشى، ومن ثم فقد سمح بقيامها مع الاحتياط لحفظ الأمن والنظام، والعمل على صيانة ممتلكات الأجانب، وأطلق سراح بعض الطلاب المعتقلين، بل لقد هنأهم على مشاعرهم الوطنية وتعهد بالذود عن مصالح البلاد(٤٣).

على أن جهود صدقى لتحقيق الأمن والاستقرار الداخلى ذهبت أدراج الرياح، لما كان يمتلكه من رصيد وماض ليس ببعيد فى مواجهة الحركة الوطنية، مستخدما فى ذلك أسلوب البطش والإرهاب، وإلغاء دستور ١٩٢٣، مما أدى إلى زيادة موجة التذمر والاستياء من جانب الحركة الوطنية، بمختلف فصائلها.

فبدأ الاتصال بين الطلبة والعمال لتنسيق العمل الوطنى فى مواجهة الأوضاع الجديدة، وأسفر هذا التلاحم عن تأليف اللجنة الوطنية العليا للطلبة والعمال، التى أصدرت قرارات بجعل يوم الخميس ٢١ فبراير ١٩٤٦ "يوم الجلاء" وفيه يتم إضراب عام لجميع هيئات الشعب وطوائفه للإعراب على التمسك بالجلاء التام وتحقيق وحدة وادى النيل(٤٤).

تحركت المظاهرة كما تحدد لها فى بيان اللجنة العليا للطلبة والعمال وطافت بشوارع القاهرة، وعمت الجموع روح الوحدة

الوطنية، بعيدا عن الانتماءات الحزبية، أعادت إلى الأذهان ذكرى مظاهرات ١٩١٩، ١٩٣٥. وهنا شعرت السلطات البريطانية بمدى خطورة الموقف، وأن ثمة قيادة جديدة للحركة الوطنية، لديها القدرة على مخاطبة الجماهير مباشرة، فرأت أن الأمر يتطلب نزولها ميدان المعركة لفصم عرى الوحدة الوطنية، التى تهدد الاحتلال البريطانى ومصالحه الحيوية فى المنطقة، لذا فقد قامت بالتصدى لجموع المتظاهرين بإطلاق النيران عليهم بميدان الإسماعيلية (التحرير حاليا)، مما أدى إلى استشهاد ٢٣ وجرح وإصابة ١٢١ من المصريين.

وعلى الرغم من تدخل القوات البريطانية، واعتراض المظاهرات السلمية بإطلاق الرصاص عليها، مما أسفر عن استشهاد وإصابة عدد كثير من المصريين. نقول على الرغم من مسئولية سلطات الاحتلال البريطانى عما وقع من أحداث أليمة فى هذا اليوم، فإن الحكومة البريطانية تقدمت فى مساء ذلك اليوم الذى شهد هذه المأساة بمذكرة احتجاج رسمية إلى الحكومة المصرية عن طريق المستر بوكر Boker مساعد السفير البريطانى بالقاهرة وولتر سمارت Samart السكرتير الشرقى للسفارة، وفيها طالبوا، بشئ من التهديد، بمنع المظاهرات منعا تاما وضرورة المحافظة على الأمن العام، وعلى ممتلكات الأجانب، وفى نهاية المذكرة طالبوا الحكومة المصرية بمعاقبة المسئولين عن تلك الحوادث، ودفع التعويضات اللازمة عن الأضرار التى نجمت عن ذلك، ولم ينس الإنجليز فى تبليغهم الرسمى

هذا أن يهددوا بإرجاء المفاوضات لتعديل المعاهدة إذا عجزت الحكومة عن تحقيق تلك المطالب. وأرسلت صورة من هذا الإنذار إلى الملك فاروق، بعد أن تم تبليغه إلى إسماعيل صدقي رئيس الوزراء(٤٥).

لن نتعرض للأحداث الداخلية التي شهدتها هذه الفترة بالتفصيل، ونكتفي هنا بالإشارة إلى الدور الهام الذى لعبته الطليعة الوفدية، ممثلة في اللجنة الوطنية للطلبة والعمال، في قيادة حركة الإضراب العام الذى عم كافة أنحاء البلاد، كما كان لها دورها في إحباط مشروع صدقي - بيفن - وفي إبراز جوهر السياسة البريطانية الجديدة في المنطقة، والتي كانت تهدف إلى ربط مصر بمعاهدة من معاهدات التحالف مع الاستعمار، وربطت تحقيق الأهداف الوطنية بالمضمون الاجتماعي للحركة الوطنية، وتحملت من أجل ذلك متاعب جمة، كما تعرضت للاضطهاد السياسي من قبل حكومات الأقلية(٤٦).

وعلى الرغم من تلك القيادة الجديدة للحركة الوطنية ممثلة في "اللجنة الوطنية للطلبة والعمال"، فإنها عجزت بدورها عن الاستمرار في قيادة الحركة الوطنية، لاقتصار نشاطها بين صفوف الطلبة والعمال، دون أن تتوجه إلى الريف المصرى الذى لعب دورا هاماً ومؤثرا في أحداث الثورة العرابية وثورة ١٩١٩، كما أنها لم تنظم صفوفها بين دوائر الجماهير، بتكوين لجان فرعية لها في المصانع وبين طلاب المدارس والجامعات. هذا بالإضافة إلى

الانقسامات التى سادت بين صفوف قيادتها، لتعدد اتجاهاتهم وانتماءاتهم، وعدم التنسيق والتوحيد فيما بينهما(٤٧). ففى الوقت الذى تكونت فيه اللجنة الوطنية للطلبة والعمال لقيادة الحركة الوطنية، بادر الإخوان المسلمون وبعض المنظمات الأخرى، بالانسحاب من اللجنة، وبإيعاز من حكومة صدقى، قاموا بتشكيل "اللجنة القومية" وذلك لتحطيم وإضعاف اللجنة الوطنية للطلبة والعمال، وفتح لها أبواب الدعاية والنشر المختلفة، بينما حرم هذا على اللجنة الوطنية، مما كان له أثره فى تفتيت جهود الحركة الوطنية فى مواجهة السياسة الاستعمارية والحكومات الرجعية.

وبعد أن تناولنا الدور الهام الذى لعبته الطليعة الوفدية، بالتعاون والتنسيق مع التيارات التقدمية الأخرى فى قيادة الحركة الوطنية، ينبغى الإشارة إلى نقطة هامة تتعلق بموقف الطليعة من بعض التنظيمات السياسية الأخرى.

فقد شهدت هذه الفترة، موضوع دراستنا، عديدا من محاولات التقارب والائتلاف بين بعض فصائل الحركة الوطنية من ناحية وبين التيارات التقدمية فى حزب الوفد من ناحية أخرى. وكانت قيادة الوفد برغم غلبة العناصر اليمينية فيها، تفسح المجال لهذا التقارب استغلالا واستثمارا لكل الإمكانات المتاحة لضرب حكومات الأقلية التى كانت تهدف، بدورها، القضاء على الوفد، وتأثراً بضغط التيارات التقدمية داخل الحزب.

ووفقا لما توافر لدينا من معلومات تتعلق بمثل هذا التقارب والائتلاف، يمكننا القول أن ثمة تجربتين من جانب الجماعات

الماركسية لاستقطاب بعض الطلبة الوفديين وشباب الطليعة ضد قيادات الوفد من الجناح اليمني. بدا ذلك واضحا من خلال تلك المحاولة التى قامت بها جماعة "الفجر الجديد" بالعمل داخل صفوف حزب الوفد، والتعاون مع الطليعة الوفدية فى إصدار صحيفتي صوت الأمة ورابطة الشباب، بالإضافة إلى المساهمة فى نشاط لجنة القاهرة للتأليف والنشر، بهدف خلق تيار يسارى بين صفوف الحزب، وخصوصا بعد إغلاق صحيفتهم عقب الحملة التى قام بها إسماعيل صدقى للإطاحة بالعناصر الوطنية والصحف المعارضة لسياسته فى ١١ يوليو ١٩٤٦(٤٨).

أما التجربة الثانية، فكانت تتمثل فى تلك المحاولة التى قامت بها "حدتو" بهدف استقطاب بعض العناصر التقدمية فى الحزب والعمل على سلخها من الوفد. وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال المقال الذى نشرته "الجماهير" لشهدى عطية الشافعى - أحد أعضاء هذا التنظيم- والذى يدعو فيه صراحة إلى ضرورة تأسيس حزب للطبقة العاملة والجماهير الكادحة ليمثل إرادتها ويعبر عن مصالحها(٤٩).

وعلى الرغم أن "الجماهير" كانت تطلق على "رابطة الشباب" "الزميلة المناضلة". وحين قامت الحكومة بمصادرة أحد أعداد المجلة، أشارت الجماهير بأن ذلك العمل يعد ضربة موجهة للحركة التحريرية، ويمثل اضطهادا للصحافة الوطنية المعارضة فى ظل النظام الحاضر. وأضافت أنه فى الوقت الذى تتمتع فيه الصحف الحكومية الأجيرة

بكامل حريتها فى نشر الدعاية للحكومة وتبرير عبثها بقضية الوطن، نراها من ناحية أخرى تتعسف مع الصحافة الحرة وتلقى بالكتاب الوطنيين فى أعماق السجون(٥٠). نقول على الرغم من هذا وذاك فقد ووجه هذا المقال السابق الإشارة إليه بهجوم عنيف من جانب يسار حزب الوفد، ممثلا فى الطليعة، إدراكا من جانبهم بأن الوفد بجماهيريته الواسعة، وما يتمتع به من ثقل على الساحة السياسية وبين الجماهير، نظرا لصلابته فى الكفاح وصدق وطنيته، وباعتباره وليد ثورة تغلغلت فى ضمير الشعب، هو المؤهل تاريخيا لقيادة الصراع الوطنى والاجتماعى معا، وأن أى كفاح طبقى يجب أن يخرج من صفوف العناصر التقدمية فى الحزب إلى داخل الوفد نفسه لتحويله وتطويره إلى حزب يتبنى مصالح الطبقات الكادحة. فلم يكن من المعقول، ووفقاً لهذا التصور أن تترك الطليعة حزب الوفد بجماهيريته الواسعة، وباعتباره ممثل الأغلبية، وتذهب إلى حركات ضيقة تعيش فى عزلة عن الشعب وتفتقد إلى القيادات الواعية بأبعاد المشكلة، أى أن مجال العمل الوطنى والتغير الاجتماعى لابد أن يكون عن طريق الوفد. ثم إن الطليعة ولدت فى رحم الوفد - على حد قول عبد المحسن حمودة - فلم يكن من الممكن ترك هذا الرحم وتذهب إلى تلك التنظيمات الأخرى، التى قد تعوق الطاقات الكامنة فى الطليعة، لأن هذه الجماعات الماركسية التى سعت إلى الارتباط تنظيميا بالطليعة، كانت تعتمد على الحلقات والدروس دون أن تحاول التوغل فى أعماق الجماهير والعمل بينها(٥١).

الفصل الثانى
الطليعة والمسألة الاجتماعية والسياسية

اهتمت الطليعة الوفدية بنضال الطبقة العاملة المصرية ضد الرأسمالية الأجنبية والمصرية، التى كانت تهدف إلى استنزاف موارد البلاد الاقتصادية، وتحقيق أكبر قدر من الأرباح على حساب جهد واستغلال هذه الطبقة الكادحة، دون أن تلقى بالا لمطالبهم المتمثلة فى تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى توفير الرعاية الصحية لهم، أسوة بزملائهم الأجانب من العاملين داخل تلك المؤسسات الصناعية.

وكان للمعاناة الاجتماعية والاقتصادية التى واجهتها الطبقة العاملة المصرية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، أثرها فى زيادة موجة الاضطرابات والإضرابات من جانب العمال داخل المصانع.

ومن الملاحظ ارتباط المطالب الاجتماعية والاقتصادية للطبقة العاملة المصرية بالمسألة الوطنية، ونعنى بها حركة التحرر الوطنى من الاستعمار، بدا هذا واضحا من خلال مطالعتنا للوثائق البريطانية إبان هذه الفترة، والتى كانت تشير مرارا إلى مدى الشعور بالعداء والكراهية من جانب هؤلاء للوجود الإنجليزى وسياسته الجديدة المتعلقة بالأحلاف العسكرية والدفاع المشترك(٥٢).

ففى مناطق التجمع الصناعى بالمحلة الكبرى، وكذلك فى شبرا الخيمة ازدادت موجة الاضطرابات منذ بداية عام ١٩٤٦ . ففى يناير من هذا العام امتنع عن العمل خمسة وثلاثون ألفا من العمال يضمون بالدرجة الأولى عمال النسيج فى مصانع الحرير والأقطان والأصواف. وانتشرت الإضرابات بالجملة حتى لزم الأمر احتلال بعض المصانع بالقوة العسكرية. وطالب العمال بألا تتجاوز ساعات العمل ٤١ ساعة أسبوعيا بدلا من ٥٤ ساعة وبحد أدنى للأجور قدره ٣٠ قرشا يوميا ودفع الأجور عن أيام العطلات والأعياد. وبعد أن هدأ الإضراب بعض الوقت استؤنف فى شهر مايو من العام نفسه وامتد إلى الإسكندرية حيث توقف عمال شركة الغزل عن أعمالهم من ١٥ إلى ١٩ يوليو واستمرت الحركة فى شهر سبتمبر ١٩٤٧(٥٣).

وعلى الرغم من التحذيرات والتهديدات المتكررة من جانب الحكومة، وبإيعاز من سلطات الأحتلال البريطانى بمنع مثل هذه

الإضرابات، فقد استطاع عمال الغزل والنسيج بمدينة الإسكندرية القيام بمظاهرة ضخمة ضمت حوالى أربعة آلاف عامل فى ١١ سبتمبر ١٩٤٧ (ذكرى الاحتلال البريطانى)، وأطلقت عليهم قوات الأمن والبوليس الرصاص لتفريقهم، مما أدى إلى حدوث العديد من الإصابات، كما قتل أحد العمال. وفى نفس هذا اليوم الذى شهدت فيه الإسكندرية تلك المظاهرات والاضطرابات العنيفة، أضرب موظفو وعمال المطبعة الأميرية بالقاهرة عن العمل(٥٤). واستمرت تلك الحوادث فى شهر يناير ١٩٤٨، مما ترتب عليه تدخل البوليس وقوات الجيش، نتيجة اتساع دائرة أعمال العنف بين العمال.

وانفجرت إضرابات أخرى، كان من بينها إضراب عمال السكك الحديدية الذى أدى إلى إعلان الأحكام العرفية. ثم إضراب عمال ومستخدمى شركات توزيع البنزين فى فبراير ١٩٤٨، وهو الإضراب الذى شل حركة المواصلات جزئيا، واكتسبت الحركة الاجتماعية أرضا جديدة وأخذت تمتد شيئا فشيئا لتشمل مستخدمى وموظفى الدولة وأصبح الجميع يطالبون بتحسين أجورهم وأحوالهم الاجتماعية(٥٥).

وقد أفسحت الطليعة الوفدية المجال للمطالب العادلة للطبقة العاملة المصرية، وحرصت على إبراز مشاكل العاملين الخاصة بتحسين أجورهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وهاجمت الأسلوب الذى تنتهجه الشركات الأجنبية لاستغلال هذه الطبقة

الكادحة إلى أقصى حدود الاستغلال، وضربت الأمثلة على ذلك بما كانت تقوم به شركة السكر والتي امتلكت ستة مصانع كبيرة لإنتاج السكر فى الحوامدية وأبى قرقاص والشيخ فضل ونجع حمادى وكوم أمبو وأرمنت، بالإضافة إلى ما كانت تمتلكه من تفاتيش زراعية تبلغ مساحتها آلاف الأفدنة، من استغلال للطبقة العاملة المصرية فى مصانع الإنتاج هذه، إضافة إلى تسخير الفلاحين الذين يعملون فى تفاتيش الشركة(٥٦). كذلك نددت الطليعة بأسلوب الفصل التعسفى الذى كانت تستخدمه الشركات بدعوى عدم توافر الأسواق لتصريف الإنتاج المتزايد، وانخفاض الطلب على السلع من جانب المستهلكين، دون مراعاة أو احترام للقوانين والتشريعات العمالية التى حرمت ذلك، وطالبت أصحاب هذه الشركات بالالتزام بقوانين العمل، وتطبيق نظم التأمينات الاجتماعية ضد المرض والعجز والشيخوخة والوفاة، فضلا عن التأمين ضد البطالة، إضافة إلى توفير الرعاية الطبية والاجتماعية للعاملين، أسوة بزملائهم الأجانب من العاملين بهذه الشركات والمصانع(٥٧). وهاجمت النظم المبتورة التى وضعتها بعض الشركات الكبرى لعمالها كشركة قناة السويس وشركة السكر وشركات المياه والكهرباء والترام بالإسكندرية وشركة الغزل بالإسكندرية، التى كانت تصرف لعمالها مكافآت ضئيلة عن مدة خدمتهم أو تقوم بمنحهم معاشا صغيرا مقابل استقطاعات من أجورهم أو مرتباتهم. كما اتخذت الطليعة طابع الهجوم العنيف

على الباشاوات الرأسماليين وسماسرة العهد الذين أضروا بقضية البلاد السياسية والاقتصادية بتعاونهم مع الرأسمالية الأجنبية المستغلة لتحقيق أغراضهم ومصالحهم الاقتصادية الواسعة على حساب إفقار جماهير الشعب الكادحة. ودعت المصريين إلى الوقوف صفا واحدا للتخلص من الأعداء الثلاثة الجاثمة على صدر هذا الوطن، ممثلة فى الأوتوقراطية الحاكمة والرأسمالية المدمرة - كما أسماها البعض منهم- وعبيد الحكم، حتى يتمكنوا من القضاء على ثالوث الفقر والمرض والجهل(٥٨).

وحين تعرضت الطليعة لقانون التوفيق والتحكيم فى منازعات العمال، الذى نظره مجلس النواب فى ١٩ فبراير ١٩٤٧، ووافق على إقراره بعد إجراء تعديلات طفيفة عليه. أشارت رابطة الشباب بأنه تشريع ضار بمصالح العمال، وأضافت بأنه يخالف روح الدستور، ولا يساعد على حل المشاكل العمالية، كما أنه يضر بالصناعات الوطنية، حيث يعطى لوزير الشئون الاجتماعية الحق فى تعيين أغلب أعضاء اللجان. وأوضحت بأن تدعيم الديمقراطية يتطلب إنشاء محاكم عمالية خاصة، وليس لجانا معينة، مشيرة بأن الفكرة من إنشاء هذه المحاكم الخاصة لتعرض عليها قضايا العمال، باعتبارها قضايا اقتصادية واجتماعية، وبالتالى فهى بحاجة إلى تخصص ودراسة من هذا النوع، فضلا عن توفير الإجراءات العديدة التى تتم فى مراحل عرض القضايا على المحاكم العادية، ولكونها سلطة قضائية تتمتع بالاستقلال التام بعيدا عن المؤثرات المختلفة،

ولديها الضمانات ليكون حكمها سليما غير مغرض أو متحيز. وأوضحت بأنه يجب أن تكون هذه المحاكم على درجتين حتى يمكن استئناف الحكم من قبل محكمة أعلى. واختتمت نقدها لهذا المشروع بقولها: "أنه لو تم بوضعه الحالي سيكون قانونا دكتاتوريا أحكم وضعه وصيغت بنوده لينفذ سيطرة أصحاب الأعمال على العمال وليعطيهم ثغرات ينصب منها عليهم غضبهم واستغلالهم تحت سمع القانون وتطبيقه" (٥٩).

وعلى الرغم من اهتمام الطليعة الوفدية بقضايا العمال والاتصال بهم في مواقع العمل والإنتاج للكشف عما يعانونه من استغلال وقهر طبقي وانخفاض في مستوى معيشتهم الاقتصادى والاجتماعي، فضلا عن تقديم بعض الحلول والمقترحات لمشاكلهم، إلا أنه لم يلحظ لها اتجاه مماثل بمثل هذا الاهتمام بأحوال الفلاحين، حيث يؤخذ عليها عدم وجودها بين دوائر الفلاحين وفي أعماق الريف المصرى، والكشف عما كانت تتعرض له هذه الطبقة من استغلال واستنزاف من قبل كبار الملاك والرأسماليين، إضافة إلى تدني مستوى معيشتهم الاقتصادى والاجتماعي، إلى جانب تعرضهم للأوبئة والأمراض والمجاعات التى كانت تفتك بعدد غفير من هؤلاء، لعدم توافر الرعاية الصحية لهم. وأهم من هذا عدم التعرض صراحة لأبعاد الأزمة الاجتماعية، ونعنى بها سوء توزيع الملكية الزراعية في مصر، كما فعلت بعض فصائل التنظيمات السياسية الأخرى، وكذا جماعة النهضة القومية، وكانت أقصى ما

وصلت إليه الطليعة الوفدية لحل هذه المشكلة أو مواجهتها، هو الموافقة الضمنية وباستحياء شديد على المشروع الذى قدمه العضو محمد خطاب إلى مجلس الشيوخ فى يونيو ١٩٤٥، والذى كان يقضى بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا بالنسبة للمستقبل أيضا(٦٠).

ولعل ذلك التردد من جانب الطليعة لمواجهة هذه القضية الهامة، راجع إلى التركيب الاجتماعى لهذه الجماعة، فمن الثابت تاريخيا أن قيادات الطليعة كانت من المثقفين وطلاب الجامعات، أبناء الطبقة البورجوازية الوسطى، والتى كان لبعضها مصالح زراعية واسعة فى الريف المصرى، ومن ثم فقد ركزت نشاطها على مشكلات مجتمع المدينة، دون أن تلقى بالا أو اهتماما كبيرا لمشاكل الريف، وخصوصا فيما يتعلق بسوء توزيع الملكية الزراعية، فضلا عن عدم توافر الكوادر وقصور الإمكانات المادية، هذا بالإضافة إلى تخوفها من الاصطدام بقيادات الوفد من الجناح اليمينى، لذا فقد تجنبت الطليعة الوفدية المساس بمصالح هذه الفئة من كبار الملاك الزراعيين، حتى لا تصطدم بالخط السياسى للحزب، وخصوصا بعد أن تعرضت لضربات متلاحقة، ولموجة من الاعتقالات المستمرة والسجن من قبل حكومات الأقلية، نتيجة لمواقفهم السياسية والاجتماعية، التى دفعت بعضهم إلى فقدان مستقبلهم الاجتماعى، بعد أن تعرضوا للفصل من الجامعات، كمصطفى موسى وأمين الكاشف وعبد المحسن حمودة، دون أن تلقى مؤازرة أو مساندة من جانب قيادة

الحزب ذات الاتجاه اليميني المحافظ، التي حرصت على اعتبار هؤلاء من الخارجين على الخط السياسي للحزب(٦١) . وقد ظهر ذلك بوضوح حين تخلت قيادة الحزب عن هؤلاء في بعض القضايا التي لفقت لهم، كقضية الشيوعية في يوليو ١٩٤٦ ، وحوادث إلقاء القنابل في مايو ١٩٤٧ .

ثانياً : المسألة السياسية :

كان من أهم الجهود التي بذلتها الطليعة الوفدية في هذا المجال هو الدفاع عن الحياة النيابية، ودعم الديمقراطية السليمة في ظل أحكام القانون والدستور والدعوة المستمرة إلى التمسك بالحزبية . فقد صاغ محمد مندور مجموعة من الأسس والمبادئ ودعا الشباب إلى التمسك بها، وتتلخص هذه المبادئ في أنه "على كل شاب أن يتعصب لدستور وطنه وما يكفله هذا الدستور للمواطن من حقوق، كحق التمثيل النيابي وكفالة الحريات العامة . ويجب أن يؤمن إيمانا راسخا ومتينا بأن قضية وطنه لن تحل ما لم تتحقق إرادة الأمة في اختيار ممثليها الحقيقيين، وكل رأى مخالف لهذا الرأى إنما هو نفاق تمليه مصالح الحاكمين الذين يستبدون بأمورنا" . وقد استمر محمد مندور في دعوته للشباب إلى التمسك بالحزبية، مشيرا ومنبها إلى أن الحياة السياسية في بلاد دستورية لا يمكن إلا أن تقوم على الحياة الحزبية . وهاجم دعوة البعض إلى القومية واللاحزبية(٦٢) .

وكانت هناك جبهة جديدة قد تكونت من مصر الفتاة والسعديين والدستوريين وجماعة الإخوان المسلمين والحزب الوطني وجبهة مصر

بزعامة على ماهر والتى تكونت من مجموعة من المستقلين عن الأحزاب السياسية. ودعت هذه الجبهة إلى جمع الكلمة واتحاد الأهداف ونبذ الخلافات السياسية والترفع عن النظام الحزبى والبعد عن التيارات السياسية المتطاحنة للوصول إلى الحكم، ودعت إلى تحقيق "الوحدة الوطنية"، وبرروا حيادهم هذا بأنه الوسيلة الوحيدة لإنقاذ الوطن وخير ما يعمل فى سبيله. وقد رد عبد المحسن حمودة على مزاعم هؤلاء بالدعوة إلى البعد عن الحزبية، متسائلا عما يقصد به من مفهوم "الاعتدال وعدم الحزبية"، مؤكدا أن "الطليعة الوفدية ترى فى الوفد دون الأحزاب الأخرى معانى الوطنية الصادقة والصلابة فى الكفاح، وتفخر بتعصبها لوفديتها وتطرفها فى مبادئها، التى تدعو إلى طرد الإنجليز والدفاع عن الحرية والديمقراطية وحقوق جماهير الشعب المقهورة بمختلف طبقاته" (٦٣).

ومع اشتداد الهجوم من جانب حكومات الأقلية على الوفد، بهدف الضغط عليه ومنعه من مزاولة نشاطه السياسى بين دوائر الجماهير من أجل القضية الوطنية، مما دعا النحاس الشباب إلى تنظيم صفوفهم لمواجهة الأخطار التى يتعرض لها الوفد. فنشطت الطليعة فى هذا العمل التنظيمى بدعم اللجان القاعدية للحزب والعمل على أحكام بنائها واقترحت رابطة الشباب أن يكون لكل من لجان الوفد فى الأحياء اجتماعات دورية منتظمة لتصبح "كل لجنة وحدة قائمة بذاتها يمكن الاعتماد عليها عند الشدائد

والمناسبات" وأن "تحيا كل لجنة حياة منظمة تزيل البلبلة السياسية القائمة وتشارك في حياة الشعب اليومية مشاركة تامة" . وقد قادت الطليعة الوفدية حركة واسعة لإنشاء نواد سياسية وفدية في المدن والأحياء الشعبية(٦٤) .

ومما هو جدير بالذكر أن ثمة مشروعا كانت تتبناه الطليعة الوفدية، لإعادة النشاط والحيوية داخل تنظيمات الشباب الوفدى. على أنه بتولى سراج الدين سكرتارية الوفد، خلفا لعبد السلام فهمي جمعة تم القضاء على هذه الفكرة من منبتها، نظرا لتخوف سراج الدين من أن نجاح مثل هذا المشروع، سيترتب عليه تقلص التنظيمات التقليدية التى كانت تسيطر عليها وتوجهها قيادات الحزب من الجناح اليمينى المحافظ، أمام تغلغل الطليعة بينها، مما جعله يقاوم مثل هذا المشروع ويعمل على وئده(٦٥) .

ركزت الطليعة الوفدية هجومها العنيف على السياسة الاستعمارية البريطانية التى كانت ترتكز على الأحلاف والدفاع المشترك وعلى التطلعات الأمريكية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، لإحكام قبضتها على المنطقة، عن طريق الاستغلال الاقتصادى المتمثل في السيطرة على مصادر الثروات الطبيعية وآبار البترول فى المنطقة، وإقامة القواعد العسكرية والأحلاف السياسية مع الحكومات الرجعية. وانتقدت السياسة التى كانت تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية للحلول محل الاستعمار البريطانى فى المنطقة بدعوى مقاومة انتشار الخطر الشيوعى. كذلك أفسحت

الطليعة الوفدية مجالا واسعا للحديث عن ظروف العالم العربى وحركات التحرير فيه وسياسة الاستعمار إزاءه وموقف القوى الرجعية فى تلك البلاد من الديمقراطية والحياة النيابية. فأوضحت أن معظم بلاد المنطقة قد قامت فيها أنظمة نيابية من حيث الشكل، وصاغت لنفسها دساتير اقتبستها من الدول الغربية اقتباسا صحيحا أو مشوها ولكن الفرق الشاسع بين الصورة والفحوى، وبين المظهر والجوهر. أو بعبارة أخرى بين هذه الأشكال النيابية والحياة الديمقراطية الحقيقية. كما طالبت الطليعة بدعم كيان الجامعة العربية والبعد بها عن التيارات الاستعمارية، وذلك بالالتزام بمبدأ الحياد التام بين الكتلتين، وبضرورة تحقيق الوحدة العربية من الدول المستقلة استقلالا حقيقيا. كذلك ساندت الطليعة الوفدية حركات التحرر الوطنى التى اجتاحت دول العالم الثالث عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث أفردت رابطة الشباب ركنا دائما للحديث عن مدى الاستغلال والقهر والاستنزاف الاقتصادى الذى كانت تتعرض له تلك الشعوب من جانب القوى الاستعمارية المختلفة، ونضالها ضد الاحتلال والقوى الرجعية، من أجل التحرر والاستقلال الوطنى.

الفصل الثالث
الطليعة والدفاع عن الحريات

معركة تشريعات الصحافة :

عندما عهد الملك فاروق إلى النحاس باشا بتأليف الوزارة فى ١٣ يناير ١٩٥٠ ، بعد أن فاز الوفد بالأغلبية الساحقة فى الانتخابات بتمكنه من الحصول على ٢٢٨ مقعدا من مجموع عدد مقاعد مجلس النواب البالغة ٣١٩ مقعدا ، كان أول إصلاح استهلت به الحكومة أعمالها هو إلغاء الرقابة على الصحف وكافة المطبوعات ، ثم اتبعت ذلك بإلغاء الأحكام العرفية التى كانت قد أعلنت عقب نشوب الحرب العالمية الثانية ، ونتيجة لهذا فقد ألغيت كافة القوانين الاستثنائية والمحاكم العسكرية .

وكان النحاس قد أشار فى خطاب العرش الذى ألقاه فى افتتاح البرلمان فى ١٦ يناير ١٩٥٠ ، بأن الحكومة قد قررت إلغاء الأحكام

العرفية وستتقدم بمشروع القانون الخاص بذلك، وأضاف أنها قد رفعت فعلا كل رقابة على الصحف والمطبوعات، وبدأت فى الإفراج عن المعتقلين لكى تنقل البلاد من الحالة الاستثنائية القائمة إلى حالتها الطبيعية، التى قوامها الأمن والحرية والمساواة فى ظل الدستور وأحكام القانون العام(٦٦).

وما أن ألغت الحكومة الأحكام العرفية فى مايو ١٩٥٠، حتى انطلقت الصحافة الشعبية ونهضت الأحزاب والتنظيمات السياسية وبدأت الجماهير تنادى للتجمع، وطفت المشاكل السياسية والاجتماعية - مشاكل مرحلة تاريخية كاملة - طفت على السطح وارتفعت الأصوات ضد الملك وبطانته والحاكمين، تهاجم البوليس السياسى مصدر الإرهاب، وتطالب بالمساواة وبالقوت والحرية، وتهاجم الملك والفساد والإسراف والغلاء وسوء توزيع الثروات بين أفراد المجتمع أرضا كانت أم رؤوس أموال(٦٧).

وكانت البلاد قد بدأت وقتئذ تضيق صدراً بتصرفات الملك فاروق وفضائح أفراد الأسرة المالكة وخصوصا والدته التى ضربت بالتقاليد الملكية والإسلامية عرض الحائط، وبدأت تعب من مباهج الحياة وهى فى خريف حياتها، وما كان من مباركتها لزواج شقيقته الصغرى (الأميرة فتحية) من رياض غالى ونزوحهم جميعا إلى الخارج، حيث أساءت تصرفاتهم إلى سمعة البلاد.

وفى ظل هذا الجو من الحرية، بدأت البلاد تتلمس طريق الصحافة تتنفس منه، وتعتمد عليه فى الدفاع عن قضاياها السياسية

والاجتماعية والاقتصادية. ثم استدارت إلى الملك فاروق تندد بتصرفاته ومسلكه الخاص وتهاجم رجال السراى والأسرة المالكة هجوما عنيفا بالتصريح حينا، وبالتلميح حينا آخر. وكان هجوم هذه الصحف الشعبية من الحدة والعنف بحيث أفقدت الملك صوابه. كما قام طلاب الجامعات والمدارس الثانوية بعدة مظاهرات عدائية، هتفوا فيها هتافات عدائية ضد الملك وأسرته، كان من بينها "أين الغذاء والكساء يا ملك النساء؟" (٦٨).

لذا، وتحت ضغط الملك، بدأت حكومة الوفد تعمل على إصدار سلسلة من التشريعات تتمكن من خلالها تقييد حرية الأفراد والرأى العام، مثل قانون الجمعيات وقانون المشبوهين السياسيين الذى كان يطلق أيدى الإدارة فى تعقب العناصر السياسية النشيطة، وقانون يحظر نشر أخبار القصر فى الصحف إلا بعد الموافقة المسبقة عليها من جهات الإدارة وذلك للحد من نشر فضائح الملك والعائلة المالكة، وقانون يحظر نشر أخبار الجيش إلا بعد الموافقة عليها من جانب الرقابة لتفادى ما حدث بالنسبة لقضية الأسلحة الفاسدة التى أثارت الرأى العام وعبأت الجماهير ضد المسئولين عن هذه الجريمة. وكانت الصحافة والتنظيمات الشعبية تواجه كل هذه المحاولات من جانب الحكومة والمسئولين بحملات شديدة وعنيفة من الهجوم وتعبئ الجماهير وتثير الرأى العام ضد العدوان على الحريات (٦٩).

فعلى سبيل المثال، نص قانون المشبوهين السياسيين الذى وضعه سراج الدين، وحاول تمريره فى البرلمان، متبعا فى ذلك شتى

الوسائل والأساليب لحمل النواب على قبوله وإقراره دون معارضة بعد أن رفعه إلى مجلس الوزراء توطئة لإصداره نص هذا القانون على أن يوضع تحت مراقبة البوليس فريقان : الفريق الأول وهو الذين سبق أن حكم عليهم مرتين فى قضايا خاصة بالمبادئ الهدامة . أما الفريق الثانى ، فهم الذين اشتهروا باعتناق هذه المبادئ والعمل على الترويج لها ، إذا وجدت أسباب موضوعية تقنع القاضى بفرض الرقابة من قبل البوليس السياسى على مثل هؤلاء(٧٠) .

وقد قوبل هذا القانون بمعارضة جماعية عنيفة من كافة الصحف ، كما عارضته نقابة المحامين وأصدرت بيانا أثبتت فيه أن هذا القانون يتعارض مع روح الدستور ونصوص مبادئ ميثاق حقوق الإنسان منذ أن أعلنتها الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ ، ثم مناداة هيئة الأمم المتحدة بالإعلان عنها فى عام ١٩٤٨ . وفى مجلس النواب تكونت جبهة من المعارضة بزعامة عزيز فهمى ومحمد مندور ومصطفى موسى للوقوف صفا واحدا ضد هذا المشروع المقيد لحرية الأفراد والعمل على إحباطه ، مما ترتب عليه قيام الحكومة ، وتحت ضغط الحركة الوطنية ممثلة فى كافة التيارات ، بالموافقة على إلغاء النص الخاص بالاشتهار(٧١) .

وفى يوليو عام ١٩٥١ عادت الحكومة لممارسة الاعتداء على الحريات ، حيث أعدت ، ونتيجة للضغوط التى كانت تتعرض لها من جانب الملك والسراى ، مجموعة من التشريعات التى تقيد بها حرية الصحافة على نحو دائم ومنتظم ، على أنها لم تستطع – أى

الحكومة- أن تتقدم بمثل هذه المشروعات إلى البرلمان، حيث لقيت معارضة من بعض أعضاء مجلس الوزراء، ممن كانوا لا يزالون على عهد التقاليد الوفدية وخصوصا فيما يتعلق بالمسألة الوطنية والحريات العامة، كمحمد صلاح الدين وإبراهيم فرج، اللذين قالا أثناء اجتماع مجلس الوزراء لمناقشة هذه القضية الهامة "أن موافقة البرلمان على هذه التشريعات أمر مستحيل وأن الوزارة يجب ألا تتحمل مسئوليتها فى ذلك". فاقترح بعض الوزراء أن يكلف أحد نواب الوفد بتقديمها باسمه الشخصى، ووافق مجلس الوزراء على هذه الطريقة رغم معارضة البعض منهم، لتخوفهم من انكشاف خيوط المؤامرة لدى الرأى العام وأعضاء البرلمان. وقد وقع الاختيار على المحامى اسطفان باسيلى النائب الوفدى لتقديمها إلى البرلمان(٧٢).

ويقدم إبراهيم طلعت فى مذكراته التى نشرتها روزاليوسف على أعداد فيما بين عامى ١٩٧٦، ١٩٧٧ تفسيرا آخر لهذه المناورة، وهو أن فاروق استدعى مستشاره الصحفى (كريم ثابت) لمناقشته فى هذا الأمر. واقترح الأخير على الملك أن يقوم باستدعاء النحاس باشا لمقابلته، ثم يقدم إليه مشروع قانون بتعديل قانون العقوبات تعديلا من شأنه فرض الرقابة على أنباء القصر وبتفسير بعض أحكام الدستور، بحيث لا تتمكن الصحافة الشعبية غير المأجورة من المساس أو القذف فى عرض الأفراد، وكذا الخدش بسمعة العائلات، أو تحريض وإثارة الجماهير على بعض طبقات المجتمع الذين أثروا على حسابهم(٧٣).

وقد أكد كريم ثابت للملك أن النحاس سوف يرحب بتقديم مثل هذا التعديل باسم الحكومة إلى البرلمان الذى يؤيدها، وأن أعضاء مجلسى النواب والشيوخ سوف يوافقان فورا وبدون معارضة على إصدار مثل هذا القانون بما للنحاس من سلطة أبوية عليهم. وقد ذكر إبراهيم طلعت، فى مذكراته هذه، أن محمود سليمان غنام الذى كان يشغل منصب السكرتير العام المساعد لحزب الوفد آنذاك، قد تمكن من الحصول على مسودة هذه القوانين - بطريقة ما - ثم قام بمقابلة اسطفان باسيلى، طالبا منه عرض هذه التشريعات على البرلمان، بعد أن أوضح له ظروف وملابسات هذه المسألة، مشيرا عليه بأن الهدف من تقديمه لهذا المشروع هو إثارة النواب والشيوخ الوفديون عليه، ورفض تلك التشريعات والدعوة إلى معارضتها واسقاطها بعد إحداث ضجة وثورة ترهب الملك ورجال السراى، فلا يعادون التفكير - مرة أخرى - فى محاولة العدوان على حرية الصحافة بصفة خاصة أو الحريات عامة.

كانت تلك الرواية التى قدمها إبراهيم طلعت فى مذكراته، والذى كان واحدا من أعضاء الطليعة الوفدية وأحد أعضاء مجلس النواب الأخير، والتى أكد فيها أيضا أن محمود سليمان غنام قد استخدم اسطفان باسيلى كمخلب قط لإثارة البرلمان ضد الملك وقوانينه الجائرة(٧٤).

على أن تلك التبريرات التى ساقها إبراهيم طلعت فى مذكراته، وحاول بها أن يبعد عن قيادات الوفد من الجناح اليمينى مسئولية

التواطؤ مع الملك فيما يتعلق بتلك القضية لا ينفى هذه التهمة عن رجال الوفد، ومحاولاتهم اقناع الشباب الوفدى التقدمى من أعضاء البرلمان تمرير مثل هذه القوانين التى تمثل قيدا على الصحافة وتحد من الحريات العامة.

ففى أثناء اجتماع الهيئة الوفدية لمناقشة هذه المسألة، بدا واضحا موقف الحكومة المتخاذل واتجاهها نحو الموافقة الضمنية على هذه التشريعات لممالأة الملك وكسب وده وتأييده، ثمنا لبقاء الوفد فى الحكم، ودليلنا على ذلك الحديث الذى وجهه سليمان غنام لعزيز فهمى أثناء هذا الاجتماع العاصف، والذى أوضح فيه "أن هذه الاقتراحات على الرغم من أنها سيئة إلا أنه يمكن صياغتها كتشريعات لا تجهض الحريات العامة أو حرية الصحافة. وفى ذات الوقت تحول بين الطعن فى أعراض الناس والعائلات". وحين سأله عزيز فهمى عن رأى النحاس فى هذه الاقتراحات أجابه - أى غنام - إجابة مبهمة، على حد قول إبراهيم طلعت، الذى شهد هذا الاجتماع العاصف(٧٥). ونزيد فى الأمر ايضاحا ببيان موقف آخر لأحد وزراء الداخلية بالنيابة لعدم وجود سراج الدين داخل البلاد خلال تلك الفترة. فقد وقف عبدالفتاح حسن يدافع عن هذه التشريعات باسم الحكومة أمام اللجنة التشريعية، مشيرا عليها بعدم التأثير بتلك الضجة والثورة المفتعلة التى تثيرها بعض الصحف، مؤكدا أن هذه القوانين المقترحة ليس فيها حد من حرية الصحافة، بل هى على العكس تحمى الصحافة الحرة من عبث

الدخلاء عليها، والذين لا هم لهم إلا إشاعة الأكاذيب وتشويه سمعة الشرفاء والخوض فى أعراضهم(٧٦).

أودع النائب اسطفان باسيلى سكرتارية المجلس مشروعات القوانين الثلاثة، والتى وضعها أحد رجال القانون، بهدف إدخال تعديلات وإضافات على قانون العقوبات بصورة تعطى مجلس الوزراء سلطة تعطيل الصحف إداريا، طالبا من المجلس نظرها وإقرارها على وجه السرعة.

ويقضى المشروع الأول بأنه فى حالة ارتكاب جريمة القذف فى حق موظف عام أو مكلف بخدمة عامة أو السب أو الإهانة طعنا فى عرض الأفراد أو خدشا بسمعة العائلات بطريق النشر فى إحدى الصحف، مع استمرار الصحيفة فى النشر أثناء التحقيق أو بعد إحالة الدعوى إلى المحكمة، أمرت المحكمة، بناء على طلب النيابة، بتعطيل الصحيفة مرات لا تقل عن ثلاث ولا تزيد عن خمس عشرة مرة، ويعاد هذا التعطيل كلما عادت الصحيفة مرات لا تقل عن ثلاث ولا تزيد عن خمس عشرة مرة، ويعاد هذا التعطيل كلما عادت الصحيفة إلى النشر.

أما الاقتراح الثانى، فكان يقضى بتفسير بعض أحكام الدستور بحيث تعتبر الصحيفة خطراً على النظام الاجتماعى إذا ثبت أنها دأبت بكيفية مطردة على نشر أخبار من شأنها إيقاع العداء بين طبقات المجتمع، أو إغراء الأفراد إلى القضاء على إحداها أو تشويه صورتها، ويجوز فى الحالات المذكورة لمجلس الوزراء إلغاء الصحيفة

أو وقفها عن الاستمرار (التعديلات المقترحة في المادتين ١٩٩ ، ٢٠٠ من أحكام قانون العقوبات الخاصة بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف).

ونص الاقتراح الثالث والأخير على ضرورة نظر الجرائم الصحفية على وجه السرعة(٧٧).

وما إن قدم اسطفان باسيلي هذه التشريعات لتقييد حرية الصحافة، حتى ثار الرأي العام ضد هذه المشروعات ثورة عارمة. وانبعثت أعنف صور المقاومة لها من التيار التقدمي داخل الهيئة الوفدية وشباب الطليعة بزعامة عزيز فهمي وأحمد أبو الفتح، اللذين حملا لواء المعارضة واشتدوا في نقدهم للحكومة، كما انتقلت المعارضة بدورها إلى اجتماعات الهيئة الوفدية والبرلمانية، وشنت الصحافة حملة ضارية عنيفة ضد مقدم هذه الاقتراحات وضد الذين أوحوا بتقديمها، واتهمته بالعمالة والعمل لحساب السراي والملك. وسرى الهمس بين النواب والشيوخ بأن اسطفان باسيلي ليس إلا مخلب قط لبعض زعماء الوفد الذين يريدون ممالأة الملك ثمنا لبقائهم في الحكم(٧٨).

وقامت المصري بزعامة أحمد أبو الفتح بحملة واسعة في صحيفتها لإجهاض تلك التشريعات، وعبأت الجماهير ضد الحكومة ومسلكها السلبي، ودعت الرأي العام إلى الوقوف صفا واحدا ضد هذه القوانين الجائرة، وناشدت النواب بالوقوف في وجه هذه التشريعات التي تفرض قيودا جديدة تحد من الحريات العامة التي

كفلها الدستور الذى كافح الوفد ورجاله سنوات طويلة، تحمل خلالها الكثير من المتاعب، لتوطيد أركانه ودعم نصوصه، ورجت أعضاء المجلس أن يحرصوا على حضور جلسة المناقشة، حتى يعرف الشعب أن الذين كانوا جنودا للدفاع عن الدستور لن يكونوا أداة لتحطيمه. وأشارت فى دعوتها لمناهضة المشروع بأن الصحافة ستسجل اليوم لكل نائب موقفه وهى لن تغفر لنائب أن يقف فى وجهها. وذكرت النواب بأن هذه التشريعات التى يراد فرضها الآن تقوم على أساس مشروعات كان قد أعدها إسماعيل صدقى من قبل فلا يليق بنواب الشعب اليوم أن يقروا تشريعات أراد فرضها على الشعب يوما ما أعداء الشعب(٧٩).

وانتهز أحمد أبو الفتح هذه الفرصة التى واتته للقيام بحملة عنيفة على الحكومة وانتقاد سياستها الداخلية التى وسعت الهوة بين الغنى الفاحش والفقر المدقع، مشيرا إلى الفوارق الطبقية داخل المجتمع. وقد استعرض فى حملته هذه سلسلة القوانين التى تحد من حرية الأفراد، مشيرا فى تهكم شديد على الحكومة "بأنه كيف يمكن أن يقال إن الصحافة تحتاج إلى قيد جديد والصحافة فى مصر تعانى من القوانين ما يعرض الصحفيين للحبس والاعتقال، والصحف للمصادرة والغلق بينما الصحفيون والصحف فى جميع الدول المتحضرة لاتجد من القوانين إلا ما يكفل لها حرية مطلقة وحماية ممن تسول له نفسه أن يقف فى سبيل حريتها". وتساءل فى حيرة وامتعاض عن الحرية التى تتمتع بها الصحافة فى مصر والتى يراد

تقييدها وتكبيلها بتلك القوانين الجائرة. ثم رد على هذا التساؤل بقوله : "ألا تكفى قوانين المطبوعات وقانون العقوبات وقانون أنباء القصر وقانون إضراب الطلبة وقانون إضراب العمال وقانون إضراب الموظفين وقواعد حظر أنباء الجيش ونيابة الصحافة وبوليس الصحافة السياسى.. ألا يكفى هذا الحمل الثقيل من القوانين التى تجثم على قلب الصحافة فتكاد تزهق روحها" (٨٠).

ثم استدار موجها حديثه إلى الحكومة والمسئولين، مشيرا "بأن القوانين ما شرعت إلا للصالح العام فأين الصالح العام فى فرض مثل هذه القوانين التعسفية، والبرلمانات ما وجدت إلا لتكون سياجا يحمى الحرية ويصونها فأين هى الحماية من تلك القوانين المجردة للحرية". وقد تساءل أبو الفتح عن الأسباب التى أدت إلى انتشار الشيوعية واعتناق بعض الأفراد من هذا المجتمع لمبادئها، وهل فكرت الحكومات المتعاقبة فى بواعثها ودراستها، وتلمس أسبابها فى محاولة جادة لعلاجها، أم اكتفت تلك الحكومات بفتح السجون والمعتقلات لمعتنقى هذه المبادئ وتوجيه الاعتمادات المالية اللازمة لمقاومتها. ووجه حديثه تلميحا إلى كبار الملاك والرأسماليين الذين أثروا على حساب فقر الشعب ومرضه وبؤسه، مشيرا إلى الظروف السيئة البالغة القسوة والصعوبة التى يعانى منها الفلاحون، نتيجة للسياسات الخاطئة من قبل الحكومات المتعاقبة، بالرغم أنهم يمثلون السواد الأعظم من هذا الشعب، الذى يبحث جاهدا عن الخبز فلا يجده، والكساء فلا يجده، بالإضافة إلى إصابتهم بعديد من

الأمـراض، فتكت بعـدد كـبـير مـنهم، لعدم تـوافر الأدوية اللازمة والظروف الصحية الملائمة، بعد أن لفظتـهم المستشفيات الحكومية، لعدم توافر الأماكن والوسائل الكفيلة باستقبالهم وعلاجهم. ثم تساءل – مرة أخرى– عن البرامج والخطط المدروسة التى أخذت بها كل الدول فيما عدا مصر، والاشتراكية الحقة التى اعتنقتها كل الدول إلا مصر، ومشروعات التأميم الكبيرة التى قامت كل دول العالم بتنفيذها عدا مصر. واختتم هجومه على الحكومة وسياستها محذرا إياها "بأن الحياة الصعبة القاسية التى فرضت على هذا الشعب الذى تحمل الكثير من التضحيات، دون أن يلقى بالا من جانب المسئولين، تكمن فى ظلها الشيوعية، وفى ظل الفقر والمرض والجوع والعرى واليأس والخوف تترعرع مبادئها. وفى الإهمال والتقصير تغذية للمبادئ التى أطلقت عليها الحكومة هدامة" (٨١).

وقد انعقدت الهيئة البرلمانية للوفد فى جمعية عمومية بالنادى السعدى، وحضرها جميع الوزراء، فيما عدا سراج الدين لوجوده خارج البلاد، وتزعم عزيز فهمى وأحمد أبو الفتح ومحمد مندور وإبراهيم طلعت ورفيق الطرزى ومصطفى موسى وعبد اللطيف المردنلى وحافظ شيحا، وهم من الطليعة الوفدية، جبهة المعارضة لهذه التشريعات. وقد لقى هؤلاء النواب تشجيعا وتأييدا لموقفهم هذا من قبل بعض الوزراء، الذين كانوا لا يزالون على عهدهم بالتقاليد الوفدية، مما ترتب عليه حدوث اضطراب وقلق شديد عند

الملك فاروق، الذى علم بذلك إلى حد أن أحد رجاله فى الوزارة صرح للصحف بتصريحات مشهورة جاء فيها "إن هذه التشريعات يجب أن تطبق في مصر مهما كان الأمر إذ لا يمكن أن تحكم وزارة بيضاء شعبا أحمر" (٨٢).

وفى هذا الاجتماع حدث نقاش حاد وعنيف بين محمود سليمان غنام والدكتور عزيز فهمى، الذى أخذ زمام المبادرة ليقف على عادته خطيبا ثائرا، مشيرا على الأعضاء الذين حضروا الاجتماع بضرورة رفض هذه المشروعات، حتى لو وافق عليها النحاس باشا من ناحية الشكل، بالرغم مما يحمله لنا جميعا من عاطفة الأبوة والزعامة وما نكنه له من إخلاص وحب وتقدير. وقد نبه عزيز فهمى المجتمعين بإن إقرارهم لمثل هذه التشريعات المقترحة معناه أن يسجل التاريخ لبرلمان الشعب القائم أنه تولى بنفسه محق الدستور والاعتداء على كل ما كفله من حريات(٨٣). ثم انتقل إلى الحديث فى موضوع التشريعات المقترحة، موضحا أن التشريعات الثلاثة ليس أخطرها - كما يتبادر إلى الذهن- التشريع الخاص بوقاية النظام الاجتماعى، مشيرا بأن تقديم هذا التشريع بالذات على التشريعين الآخرين لا يمكن أن يوصف إلا بأنه مناورة سياسية تهدف إلى صرف النظر عن خطورة هذين التشريعين المتعلقين بالمادتين ١٩٩، ٢٠٠ من قانون العقوبات، ثم استمر فى حديثه قائلا: إن مقدم هذه التشريعات تعمد أن يجعل تشريعه الخاص بحماية النظام الاجتماعى شديد القسوة إلى أبعد الحدود ذرا للرماد فى العيون، وذلك بهدف أن

يكون محور النقاش الدائر بين الأعضاء منصبا كله حول هذا التشريع، مما يترتب عليه الرفض التام من جانب الأعضاء لهذا الاقتراح، بينما يتم على الجانب الآخر الموافقة على ما بقى من تلك التشريعات المقترحة. وبهذا يتحقق الهدف منها وهو القضاء على حرية الرأى.

وعند هذه النقطة الهامة التى أوضحها عزيز فهمى، دارت مناقشة طويلة بين الأعضاء، وبدأ النواب مصطفى موسى وحافظ شيحا ورفيق الطرزى وعلى عبد العظيم يشرحون كل بدوره مدى الخطورة الكامنة وراء هذه التشريعات المذكورة. ثم عاد عزيز فهمى لتناول الموضوع مرة ثانية، موضحا للأعضاء بأن التعديل المقترح على المادة ١٩٩، يتيح للحكومة الحق، لو أرادت ذلك، فى القيام بإلغاء كافة الصحف خلال أسبوع واحد، دون أن تلقى معارضة فى ذلك. وأضاف أن هناك ثلاث نقاط على جانب كبير من الخطورة فى التعديل المقترح على هذه المادة. وبعد أن تناول هذه النقاط بالشرح والتحليل، ناشد النواب والشيوخ أن يخطوا خطوة مضادة فيؤيدوا التشريعات التى تقدم بها لإلغاء المادتين ١٩٣، ١٩٩ من قانون العقوبات، باعتبارها الوسيلة الوحيدة لفك القيود والأغلال التى تطبق على الصحافة وتحط من شأنها ومن كرامة البلاد(٨٤). وقد أيده فى ذلك رفيق الطرزى، الذى طلب، بدوره، من زملائه أعضاء مجلس النواب أن يتضافروا جميعا فى رفع تلك القيود والأغلال عن الصحافة.

أما أحمد أبو الفتح ، فقد أيد موقف عزيز فهمى، مشيرا على الذين حضروا هذا الاجتماع العاصف بأن يتكلم بصفته نائبا وفديا ثم بصفته صحفيا وفديا وهو لهذا يرجو أن تفهم وتعى الحكومة جيدا أنه من العار أن تنسب مثل هذه التشريعات المقترحة إليها ، وأضاف أنه وإن كان الذى قدم هذه التشريعات هو أحد النواب الوفديين وليس الحكومة إلا أن سنها والموافقة عليها فى عهد حكومة الوفد يكون عارا على الوفد وعارا على صفحة الجهاد النظيفة التى حمل الوفد رايتها منذ فجر الحركة الوطنية(٨٥) . وانفض الاجتماع العاصف هذا على أن يرغم المجتمعون اسطفان باسيلى على سحب تشريعاته أو يقررون فصله من الهيئة الوفدية . عندئذ تراجع باسيلى أمام هذه الضغوط من جانب التيار التقدمى داخل الحزب وقرر سحب مشروعه المشار إليه .

وكان عزيز فهمى وإبراهيم شكرى (النائب الاشتراكى) قد تقدما إلى مجلس النواب فى جلسة ٣٠ / ٧ / ١٩٥١ بعدة اقتراحات تتعلق ببعض مواد قانون العقوبات وهى المواد ١٩٣ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ . وطلب مقدماها إحالتها على وجه السرعة إلى لجنة الشئون التشريعية التى شكلت بالمجلس لمناقشة وبحث المشروعات بقوانين التى تقدم بها النائب اسطفان باسيلى . وقد رأى مقدما هذه الاقتراحات أنها تتضمن تعديلات لمشروعات القوانين المقدمة من باسيلى ، مما يترتب عليه إتاحة الفرصة للنظر إلى كليهما معا .

ويقضى المشروع الذى تقدم به عزيز فهمى بإلغاء المادتين ١٩٣ ، ١٩٩ من قانون العقوبات. وقد أوضح فى مذكرته الإيضاحية الأسباب التى توجب ذلك، مشيرا إلى أن "هاتين المادتين لا شبيهة لهما فى أى تشريع من التشريعات الجنائية وكليهما دخيل على قانون العقوبات".

أما الاقتراح الثانى فكان ينصب على إلغاء المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات، باعتبارها – كما أوضحت المذكرة الإيضاحية- "لا تتفق مع المبدأ الأساسى الذى بنى عليه التأثيم فى قانون العقوبات وهو مبدأ مسئولية الفرد عن جريمته وبالتالى تخالف مبدأ قانونيا مقرراً وهو مبدأ شخصية العقوبة" (٨٦).

وإمعانا فى إحراج الحكومة، بعد أن سحب باسيلى اقتراحاته المقيدة لحرية الصحافة، أشار عزيز فهمى أثناء اجتماع لجنة الشئون التشريعية لمناقشة هذه الاقتراحات التى تقدم بها، إلى أنه قد أشيع – إن صدقا أو كذبا – أن الحكومة وافقت موافقة ضمنية على بعض ما جاء فى مشروعات القوانين التى سحبها باسيلى، وأضاف بأن هذه الشائعة قد تركت فى نفوس بعض النواب وفى الرأى العام أثراً غير طبيعى لذلك يكون من المستحسن أن يدلى أحد الوزراء بتصريح يثبت فى محضر الجلسة يطمئن اللجنة التشريعية والنواب جميعا إلى أن الحكومة لا تزمع إصدار مثل هذه التشريعات المقيدة للحريات، على وجه الخصوص، أثناء العطلة البرلمانية فى صورة مراسيم بقوانين طبقا للمادة ٤١ من الدستور. مما أثار عبد الفتاح

حسن، الذى رد عليه بالقول :"أن هذه الحكومة ليست أقل حرصا من أغلى غلاة المتحمسين لحرية الصحافة وتقديس رسالتها، وأكد أن الحكومة لن تقوم باستعمال المادة ٤١ من الدستور فيما يتعلق بهذه القضية على وجه الخصوص" (٨٧).

وقد أشارت روزاليوسف فى هذا الصدد إلى أن معركة تشريعات الصحافة التى استمرت أسبوعا ثم انتهت بانتصار الجناح التقدمى داخل حزب الوفد يجب ألا تكون الأخيرة، وأنه ينبغى على هذا الجناح أن يثور لكل حادث رشوة أو سرقة أو استغلال وأن يفضح كل مساومة أو مؤامرة أو معاهدة ملوثة. وأضافت بأن معركة الصحافة لم تكن تمثل للشعب المصرى أكثر من ظاهرة عابرة للمعركة الكبرى ضد الذين لا يتنفسون إلا بخنق الآخرين. وهى بالنسبة للوفد أيضا يجب أن تكون كذلك. وأشادت بمواقف عزيز فهمى وأحمد أبو الفتح الوطنية والتى كان من ثمارها القضاء على هذه المؤامرة(٨٨).

كان لنجاح هذا التيار التقدمى داخل الحزب، ممثلا فى الطليعة الوفدية، أثره فى إجهاض مثل هذه التشريعات التى كانت تمثل قيدا حديديًا على الصحافة والأفراد، وقد أدرك الرأى العام أنه استطاع كسب هذه الجولة فازداد ضغطه على الحكومة، مطالبًا بالمزيد من الحرية للصحافة والاجتماعات، ظهر ذلك بوضوح فى تلك المشروعات التى تقدم بها كلٌ من عزيز فهمى وإبراهيم شكرى إلى مجلس النواب، بهدف إلغاء القوانين القائمة المقيدة لكافة الحريات.

وكان لهذا أثره أيضا فى موافقة البرلمان على قانون يقضى بعدم جواز حبس الصحفيين احتياطياً فى جرائم النشر، بعد إجبار الملك على التصديق عليه فى ٢٣ سبتمبر عام ١٩٥١ (٨٩).

أما بالنسبة لرجال الوفد من الجناح اليمينى المحافظ، الذين لم يتمكنوا من فرض هذا القيد الضار بالحرية، ثمنا لبقائهم فى الحكم، فقد كان موقفهم - على حد قول محمد زكى عبد القادر- يدعو إلى مزيد من العجب والدهشة، فقد كان الوفد مراراً يعيب على الحكومات غير الشعبية إقدامها على تقييد الحريات وعدوانها على الصحافة فكيف به لا يكتفى بالتقييد العرفى، ولكن يحاول صياغته فى قوانين دائمة التطبيق (٩٠).

الفصل الرابع
الطليعة وبرلمان (١٩٥٠-١٩٥٢)

فى يوليو ١٩٤٩ جىء بحسين سرى رئيسا للوزراء فى وزارة ائتلافية اشترك فيها كل من الوفديين والسعديين والأحرار الدستوريين بأربعة وزراء والحزب الوطنى بوزيرين، كما اشترك فيها أربعة من المستقلين. وكان معروفا منذ البداية أن هذه الوزارة قد تشكلت بهدف محدد وهو الإشراف على إجراء انتخابات مجلس النواب مع تهيئة الأوضاع السياسية الداخلية لهذه المعركة الانتخابية، تمهيدا لتأليف وزارة جديدة تعبر عن الرأى الشعبى وهو ما تضمنه الأمر الملكى لحسين سرى بتأليف الوزارة وجواب الأخير على هذا الأمر(٩١). فكانت وزارة حسين سرى، بطبيعتها وزارة انتقالية تقوم بإجراء الانتخابات، وتمهد لحكم آخر.

وقد أجريت الانتخابات فى ٣ يناير ١٩٥٠، وكانت نتيجتها حصول الوفد على ٢٢٨ مقعدا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغة ٣١٩ مقعدا. وحصل السعديون على ٢٨ مقعدا والأحرار الدستوريون على ٣٦ مقعدا، وكان معظم هذه المقاعد فى المناطق التى يتمتع فيها أعضاء هذين الحزبين بعصبية عائلية أو مالية قوية. وحصل الحزب الوطنى على ٦ مقاعد، والحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) على مقعد واحد. كما نجح المستقلون فى الحصول على ٣٠ مقعدا. وقد اعتبر الوفد هذه النتيجة تمثل فوزا ساحقا(٩٢).

وكان من بين الذين نجحوا فى هذه الانتخابات التى أجريت فى يناير ١٩٥٠، ممثلين لحزب الوفد، عددٌ من أعضاء الطليعة الوفدية، نذكر منهم، وفقا لمواقفهم التقدمية، وإعلانهم الصريح بتبعيتهم وانتمائهم فكريا لهذا التنظيم، كل من محمد مندور وعزيز فهمى ومصطفى موسى وأحمد أبو الفتح وإبراهيم طلعت ورفيق الطرزى ومحمد حسنين وعبد اللطيف المردنلى ومحمد حنفى الشريف ورياض شمس ومحمد بلال. والأخير موضع شك فى انتمائه للطليعة من جانب عبد المحسن حمودة أحد أعضاء التنظيم، الذى وصفه بأنه لم يكن يمثل يوما ما الاتجاه التقدمى، غير أننا اعتمدنا فى تصنيفنا له مع هذا التيار مواقفه الوطنية داخل البرلمان(٩٣).

ووفقا لما ذكرته عزة وهبى، استنادا على بعض المصادر المعاصرة، بخصوص البنية الاجتماعية للأغلبية الوفدية داخل مجلس النواب الأخير، يتضح تقلص نفوذ كبار الملاك الزراعيين، أمام الوضع الخاص

للمهنيين الذين كانوا يمثلون أعلى نسبة بعد كبار الملاك الزراعيين داخل المجلس، وهو أمر كان له دلالته، كما عكس الثقل الخاص للمهنيين، وبصفة خاصة المحامين داخل المجلس(٩٤) .

ولما كانت الطليعة الوفدية - كما أسلفنا القول - قد تعرضت لضربات متلاحقة من جانب حكومات الأقلية، وخصوصا فى عهد إسماعيل صدقى، نظرا لمواقفها التقدمية فيما يتعلق بالمسألة الوطنية أو القضايا الاجتماعية والاقتصادية، دون أن تلقى التأييد أو المؤازرة من جانب قيادات الوفد ذات الاتجاه اليمينى المحافظ، والذى تمكن خلال هذه الفترة من احتواء هذه العناصر داخل الحزب، لذا فقد تجنب هذا التيار التقدمى المساس بمصالح كبار الملاك الزراعيين، لعدم الاصطدام بالخط السياسى لتوجهات الحزب بخصوص هذه المسألة، ولكيلا يتهم أفراد هذا التيار - كما حدث فى يوليو ١٩٤٦- بالشيوعية والدعوة لقلب نظام الحكم(٩٥) . ومن ثم فلم نر دعوة صريحة من جانب هؤلاء داخل المجلس للمطالبة بتحديد الملكية الزراعية، كما فعل آنذاك العضو الاشتراكى إبراهيم شكرى، الذى قدم إلى المجلس اقتراحا خاصا بهذه المشكلة، طالب فيه بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا، كما فعل من قبل محمد خطاب الذى كان ينتمى للحزب السعدى.

على كل حال فقد تبلورت مواقف الطليعة الوفدية داخل مجلس النواب فى العديد من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كتطوير نظام الضرائب على الأرض الزراعية، والأخذ بمبدأ

التصاعد، أو الدعوة إلى توزيع الأراضى المستصلحة وتأجيرها لصغار الملاك والمعدمين أو بيعها لهم بشروط ميسرة، إضافة إلى الدفاع عن الديمقراطية والحريات العامة. وهو ما سوف نعرض له فى ضوء مناقشات الأعضاء داخل المجلس.

أولاً: المشكلة الاجتماعية والاستغلال الاقتصادى:

فى افتتاح الدورة البرلمانية العاشرة، ألقى النحاس باشا على الأعضاء خطاب العرش الذى تضمن برنامج الحكومة الخاص بتدعيم الاقتصاد الوطنى وتنمية الثروة القومية بمواصلة العمل ومضاعفة الإنتاج. وقد أشار فى هذا الخطاب أيضا إلى اهتمام الحكومة بتصنيع البلاد، باعتباره - على حد قوله - من العوامل الهامة والرئيسية فى رفع مستوى معيشة جماهير هذا الشعب(٩٦).

على أن النحاس لم يبين فى خطاب العرش السابق الإشارة إليه السبل التى ستتبعها الحكومة لتوفير الاعتمادات اللازمة لمثل هذه المشروعات الضخمة، التى تضمنها خطاب العرش، كزيادة الضرائب المباشرة على أصحاب الأراضى الزراعية والتى لم تكن تمثل سوى ٣,٤٪ من مجموع الإيرادات العامة للدولة آنذاك، بينما كانت ترصد ملايين الجنيهات من الميزانية على مشروعات تخدم فى الأساس مصالح أصحاب هذه الأراضى والتى كان يملك ٠,٥٪ من ملاكها نحو ٢,١٦٠,٠٠٠ فدان منها أى ما يعادل حوالى ٣٧٪ من المساحة الكلية للأراضى المنزرعة خلال تلك الفترة. كذلك لم يوضح خطاب العرش هذا الإجراءات التى ستتخذها الحكومة لمعالجة

مشكلة الغلاء ومواجهة ارتفاع نفقات المعيشة والتى كان يعانى منها العديد من الفئات(*).

وكانت مشكلة الغلاء وارتفاع نفقات المعيشة من المشاكل التى عجزت الحكومات المتعاقبة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى مجيء وزارة الوفد الأخيرة إلى الحكم عن إيجاد الوسائل والحلول الملائمة لها.

وعلى الرغم من الوعود التى بذلتها الحكومة لضغط المصروفات الحكومية وعدم فرض ضرائب جديدة، فقد ارتفعت الاعتمادات فيما بين عامي ١٩٥٠، ١٩٥١ حوالى ٢٥ مليون جنيه عن العام السابق، وفى العام التالى بلغت الزيادة فى أعباء الميزانية ٥٤ مليون جنيه، تم تغطيتها بزيادة الرسوم الجمركية وتعديل فئات الدمغة ورسم الأيلولة على التركات وتعديل ضرائب الثروة المنقولة وضريبة الأطيان مع تغطية ١٨,٥ مليون جنيه من المال الاحتياطى. وقد ترتب على هذه السياسة إرهاق الطبقات الفقيرة وذوى الدخل المحدود من الموظفين والعمال(٩٧).

لذا، فقد كان من الطبيعى، أن تحظى مشكلة الغلاء وارتفاع نفقات المعيشة، بالإضافة إلى الوسائل التى اتبعتها الحكومة، وأدت بدورها إلى إرهاق الطبقات الفقيرة، باهتمام أعضاء مجلس النواب، فى محاولة لعلاج احتدام هذه الأزمة الاجتماعية، ووضع الحلول الملاءمة لها.

ففى جلسة (٧/ ٣/ ١٩٥٠)، استعرض إبراهيم طلعت مسألة الغلاء وأسبابها ودعا المجلس والحكومة إلى الوقوف صفا واحدا

لعلاج المشكلة علاجا حاسما. وقد أوضح النائب الوفدى أن أسباب تفاقم هذه الأزمة راجع إلى انخفاض سعر الجنيه المصرى بنسبة ٣٠٪ نتيجة لخفض الجنيه الاسترلينى، مشيرا إلى انخفاض سعره قبل ذلك أثناء الحرب العالمية الأولى بنفس النسبة، أى أنها أصبحت ٦٠٪، مما ترتب عليه حدوث ذلك التضخم المالى الكبير الذى تعانى منه البلاد، وأدى إلى تفاقم مشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار. وطالب إبراهيم طلعت الحكومة بمعالجة قضية التضخم النقدى، التى أرجعها إلى ذلك القرار القديم الذى صدر فى عام ١٩١٦ من وزير المالية أسما، ولكنه فى الحقيقة صدر عن المستشار الإنجليزى لوزارة المالية فى ذلك الوقت، والذى قضى بأن يصدر البنك الأهلى العملة دون أن يكون هناك رصيد من الذهب. واستمر هذا القرار معمولاً به حتى وقتنا هذا، ورأى أن هذا هو السبب الرئيسى لمشكلة التضخم التى نعانيها الآن، لأن النقد المتداول فى السوق نقدا لا تتوافر فيه الثقة الكافية التى تكسبه الاحترام فى الأسواق المحلية أو الخارجية.

وعلاجا لهذه المشكلة، اقترح إبراهيم طلعت إلغاء هذا القرار السابق الإشارة إليه، وعدم السماح للبنك الأهلى بإصدار أوراق نقد بضمان سندات على الخزانة البريطانية، بأى شكل من الأشكال، فإذا تحقق ذلك، تبدأ الحكومة فى الحصول على قرض وطنى بمبلغ مائة مليون جنيه - على سبيل المثال - لاستغلاله فى القيام بتنفيذ بعض مشروعات التنمية الضخمة، مما يؤدى إلى امتصاص - تبعا لذلك- فائض النقد المتداول، وبالتالى يحد من التضخم الذى تشكو منه البلاد(٩٨).

أما محمد مندور الذى كان واعيا تماما بمشكلة التبعية الاقتصادية، فقد طالب الحكومة باتخاذ الإجراءات المالية الكفيلة بدعم عملتنا، والتحرر من الارتباط بعملة الاسترلينى، مع الاستمرار فى مطالبة إنجلترا بسداد ما عليها من ديون تجاوزت الثلاثمائة مليون جنيه، حتى يمكن النهوض بمشروعات التصنيع وبالاقتصاد الوطنى ككل. وقد أشار محمد مندور إلى مسألة أخرى لها علاقة وثيقة بمشكلة الغلاء، وهى قوة الشراء لكافة طبقات وفئات المجتمع، حيث يتمتع البعض من هؤلاء بقوة شراء غير محدودة، مما يترتب عليه المساهمة من جانبهم فى زيادة حدة الغلاء وارتفاع الأسعار ارتفاعا جنونيا. لذلك يجب العمل على امتصاص الأموال الزائدة عند هؤلاء حتى تضعف لديهم قوة الشراء، بعديد من الوسائل والإجراءات التى تقوم بها الحكومات، عن طريق الضرائب أو القروض، أو بسياسة السوق المفتوحة Open Market، والتى تتلخص فى بيع الحكومة لبعض الأسهم والسندات لمثل هؤلاء، ودعا محمد مندور الحكومة إلى اتخاذ إجراءات جريئة لإصلاح نظام الضرائب القائم بحيث يقيم ويفصل بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة ويحقق العدالة الاجتماعية بين مختلف الطبقات والفئات.

وفيما يتعلق بمسئولية الحكومة فى الحد من ارتفاع الأسعار، تساءل مندور بقوله : "هل من الممكن محاربة الغلاء والرسوم الجمركية فى مصر - أى الضرائب غير المباشرة التى يدفعها ذوو الدخل المحدود - تمثل ثلث إيراد الميزانية، حيث بلغت أكثر من ٧١

مليونا من الجنيهات" . وأجاب على ذلك التساؤل بدعوة الحكومة إلى خفض الرسوم الجمركية، على أن تحل محلها الضرائب المباشرة، باعتبارها الضرائب الديمقراطية العادلة، مع وضعها وفقا لنظام تصاعدى لا يظلم أحدا بل يستوى فيه وقع الإحساس بعبء الضريبة، مؤكدا على أهمية ذلك لمقاومة الغلاء. ولخص الإجراءات التى يجب أن تتبعها الحكومة – بما أسماه الإسعافات المؤقتة ذات الأثر المحدود – فى النقاط التالية:

١– تحديد أجور الأراضى الزراعية لعلاقته الوثيقة بأزمة الغلاء.

٢– تحديد إيجارات المنازل الجديدة، فبعد أن خفت أزمة البناء وأنشئت عمارات لا حد لها لم يعد هناك خطر من وقف حركة البناء، لتلافى ارتفاع إيجارها.

٣– إباحة الاستيراد على أوسع مدى ممكن مع عدم التضليل باسم حماية الصناعة المحلية، لكى لا تمتص دماء المستهلكين من أفراد الشعب العاجز عن الحصول على القوت الضرورى.

٤– تخفيض الرسوم الجمركية وخصوصا ما كان منها على الضروريات.

٥– تخفيض عن الخدمات العامة التى تؤديها الدولة للأفراد مثل أجرة التليفون والسكك الحديدية، حتى نضرب المثل للشركات والأفراد العاديين، مع تعويض ذلك بالضريبة المباشرة والضرائب النوعية على الأطباء والمحامين وغيرهم، والذى لا يدفع يكون مجرما فى حق الوطن، على أن يكون الدفع على أساس الإيراد

الحقيقى، تماما كما يحدث فى جميع دول العالم، مما يترتب عليه تعويض العجز الذى يحدث فى الميزانية من تخفيض الرسوم الجمركية(٩٩).

ونظراً للارتباط الوثيق بين تدهور وفساد الإدارة الحكومية من ناحية ومشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار من ناحية أخرى، لذا فقد اقترح محمد مندور أن تقوم الحكومة بتشكيل لجنة منها ومن بعض النواب والشيوخ لبحث الخلل فى الأداة الحكومية ووسائل علاجها للضرب على أيدى المرتشين والمختلسين، وقد ضرب مندور مثلا على ذلك بديوان المحاسبة وما يقوم به بين وقت وآخر بالكشف عن اختلاسات مشينة وخطيرة، منبها بأنه عندما يصل الأمر إلى هذا الحد يجب أن ندق ناقوس الخطر، موضحا أن الأداء الحكومية ستظل عاجزة عن القيام بدورها ما لم تستأصل أسباب الفوضى وتتطهر من الفساد المنتشر فيها انتشارا سرطانيا. وقد أكد أهمية تكوين مثل هذه اللجنة لتبحث عن الأسباب وتعالجها، وفقا لما يتراءى لها "بالقسوة أو باللين أو بإنصاف الموظفين ماليا أو بإحالتهم إلى مجالس التأديب أو تشديد العقوبات عليهم لتكون رادعة". وبذلك تستطيع الحكومة وهى تقوم بدراسة سياستها أن تعتمد على موظفين مخلصين شرفاء، يتمتعون بمقدرة وكفاءة فى أداء المهام المسندة إليهم، حينئذ تتمكن الحكومة من تنفيذ سياستها وبرامجها الإصلاحية وتصل إلى نتائج إيجابية وإلا فلا فائدة من رسم السياسات إن لم يؤيدها ويصاحبها التنفيذ(١٠٠).

وفي مايو ١٩٥٠ ، عادت قضية الغلاء وارتفاع الأسعار لتطل برأسها من جديد ، ففي الجلسة الخامسة والعشرين ، طالب النائب الاشتراكي إبراهيم شكرى بضرورة جعل الضريبة على الأرض الزراعية تصاعدية بحيث تحدد وفقا لمساحة الأرض الزراعية التى يمتلكها الأفراد ، مؤكدا أن ذلك يمثل أفضل الوسائل لعلاج الأزمة ، حتى تتمكن من وضع القواعد والأسس الصحيحة لتوزيع الملكية الزراعية في مصر ، لأن "محاولة فرض ضرائب حقيقية على من يجب أن تفرض عليهم هي العلاج الوحيد للمشكلة التى ندور حولها" وانتقد مسلك الحكومات المتعاقبة التى تتنصل من القيام بالإصلاحات الداخلية والمشروعات المختلفة ، التى طالب بها من قبل الأعضاء والرأى العام ، بحجة عدم توافر الموارد المالية اللازمة لمثل هذه المشروعات ، بالرغم من توافرها ، ولكنها لا تحصل من الأفراد بطريقة عادلة . وأشار على الحكومة بأنها لو أرادت حقا السير فى مشروعاتها الإصلاحية ، فيجب عليها أن تسلك الأساليب الاشتراكية الحقيقية ، وذلك بالإكثار من الضرائب المباشرة ، والتخفيف من الضرائب غير المباشرة التى يتحملها العامل والفقير على قدم المساواة مع الغنى الكبير(١٠١) ، وقد أيده فى هذا النائب محمد مندور وأضاف بأن إبراهيم شكرى تحدث عن عدم التوازن بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، إذ تبلغ الأخيرة ١٠٣ ملايين من الجنيهات بينما لا تتجاوز الأولى أربعة وعشرين مليونا من الجنيهات . والسبب الأساسى فى هذا الاختلال الواضح راجع إلى أن

الضرائب المباشرة تلقى الإعراض التام والمقاومة الشديدة من جانب أصحاب المصانع والمتاجر وملاك الأراضى الزراعية والعقارات المختلفة، بينما من السهولة بمكان فرض الضرائب غير المباشرة على أفراد الشعب المستهلكين، من خلال تلك العوائد التى تحصلها الدولة كالرسوم الجمركية أو مقابل بعض الخدمات العامة التى تؤديها الدولة للأفراد، ولهذا تلجأ إليها الحكومة كلما احتاجت إلى تنمية وزيادة مواردها المالية. ثم عاد ليطالب الحكومة مرة أخرى بتناول نظام الضرائب بالبحث والإصلاح، ودعا إلى أن تقيم التوازن العادل بين هذين النوعين من الضرائب، لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية العادلة والرفق بهذا الشعب.

ولضمان تحقيق أكبر قدر من الاستقلال الاقتصادى، طالب محمد مندور الحكومة بالقيام بتنفيذ مشروعات إصلاحية ضخمة، يمكن تغطية نفقاتها بالضرائب، مع عدم اللجوء إلى الاستعانة بالقروض إلا عند الضرورة القسوة، وعندما تكون المشروعات إنتاجية(١٠٢).

وحين استعرض الدكتور رياض شمس - طليعة وفدية - موضوع الغلاء وطرق معالجته، بعد أن قفزت الأسعار فى البلاد قفزات سريعة، لم يجد لها مثيلا - على حد قوله - فى أى بلد آخر، طالب بفلسفة جديدة فى السياسة التى تتبعها الحكومة بخصوص فرض الضرائب، فرأى أن تقوم الدولة بتحصيل ضرائب مضاعفة من القادرين على الحصول "على الدجاج والشواء والثمار الفاخرة،

ويدفعون فى أقة الكريز ثلاثين قرشا، بينما لا يستطيع غيرهم أن يأكل الخيار!! نريد من يشترى أقة الكريز بثلاثين قرشا أن يدفع لوزارة المالية ثلاثين قرشا أخرى". وضرب بعض الأمثلة على ذلك بما يحدث فى بريطانيا، حيث تقوم الحكومة بفرض ضريبة على الكماليات الفاخرة التى تباع فى إنجلترا دون أن يجد فى ميزانية الحكومة المصرية مثل تلك الضريبة التى يطلقون عليها Purchase Tax -ضريبة شراء-. وقد طالب رياض شمس وزير المالية أن يقوم بفرض ضريبة جديدة فى مصر كهذه الضريبة المفروضة فى إنجلترا، لكى تمد الدولة بالموارد المالية والتى بها، وبغيرها من المصادر الأخرى، يتمكن "أحد عشر مليونا من المصريين من شرب الماء النقى، حتى لا يتعرضوا للإصابة بالأمراض القاتلة كالبلهارسيا والانكلستوما". ثم وجه انتقاده إلى الاعتمادات المالية الهزيلة الموجهة لمكافحة الغلاء وهى ستة ملايين من الجنيهات، تنفق كلها فى سبيل رغيف الخبز وحده، مع أن الذى يدفع مليما زائدا فى ثمن الرغيف لا يشعر به. وطالب بوضع عشرين مليونا من الجنيهات تحت تصرف الوزير المسئول لمكافحة ومواجهة هذه المشكلة، وبأن ترتفع ضرائب الكماليات فى الميزانية من مليونين إلى عشرين مليونا من الجنيهات(١٠٣).

وقد اختتم إبراهيم طلعت المناقشة حول هذا الموضوع بتأييده فرض ضرائب تصاعدية، ودعا وزير المالية إلى مضاعفة إيراد الميزانية إلى أربعمائة مليون من الجنيهات بدلا من مائتين، وهو

المطلب الذى أشار إليه من قبل الدكتور رياض شمس(١٠٤).

ولتحقيق هذا الهدف، اقترح إبراهيم طلعت أن تعمل الوزارة جاهدة على التوسع الأفقي في مجال الزراعة، عن طريق العناية والاهتمام بتعمير أراضى الواحات الداخلة، والخارجة، لاستزراع مساحة واسعة من الأراضى البور، وفقا لنظام الرى الجوفى، وربط هذه الواحات بالوجه القبلي بمواصلات سهلة لزيادة الإنتاج الزراعى. ودعا إلى موافقة وزير المالية وكذا وزير الحربية والبحرية على الاستعانة بالجيش المصرى فى أوقات السلم لاستصلاح هذه الأراضى. وحين انتقده أحد النواب "بأن هذا العمل يتنافى مع كرامة الجيش التي يجب أن نحافظ عليها" رد عليه إبراهيم طلعت، بأن تكليف الجيش بهذه المهمة لا يتنافى مع كرامته، ضاربا المثل بالولايات المتحدة الأمريكية التى سبقتنا فى هذا المجال، بالرغم مما تمتلكه من قوة وثروة(١٠٥).

ولما كان يسار الوفد، ممثلا فى الطليعة، واعيا تماما لقضية التبعية وحقيقة الاستعمار الاقتصادى للبلاد، فقد انتهز قيام حكومة الوفد بإعلان الكفاح المسلح عقب إلغاء المعاهدة فى أكتوبر ١٩٥١، ليتقدم باقتراح بقانون من النائب مصطفى موسى لإلغاء امتياز شركة سكة حديد الدلتا المصرية، واستيلاء وزارة المواصلات على كافة أموالها ومتعلقاتها الأخرى عقارية ومنقولة، وكانت اللجنة قد أشارت فى تقريرها إلى أن هذا الاقتراح مقبول شكلا وقررت إحالته إلى لجنة الشئون التشريعية بالمجلس. وقد أشارت المذكرة التفسيرية

الملحقة بالاقتراح إلى الاستغلال الاقتصادى الذى تعرضت له مصر من قبل الرأسماليين الأجانب الذين استخدموا كافة السبل والوسائل لامتصاص دماء الشعب واستنزاف ثروات البلاد الصناعية والمعدنية والتجارية. ونوهت إلى جهد الدولة فى العمل على تمصير الشركات الأجنبية عن طريق التشريع الذى حتم احتفاظ المصريين بنسبة ٥١٪ من رأسمال الشركة المساهمة، بالإضافة إلى اشتراكهم فى مجالس الإدارة بنسبة معينة، إلى جانب استخدام عدد محدد من العمال والموظفين المصريين بحيث يمنحون نسبة تلائم عددهم فى الأجور. وأضافت المذكرة ، أنه على الرغم من كل هذا وذاك فقد ظل من الصعب فنيا وماليا مراقبة بعض هذه الشركات، نظراً لاحتفاظها بجنسيتها الأجنبية وبادارتها وأصول حساباتها خارج البلاد. وطالبت المذكرة بالتخلص من هذه العوائق التى خلقها الاستعمار، عن طريق إلغاء الامتيازات الأجنبية التى قامت فى الأساس على استغلال المرافق العامة كشركة مياه القاهرة وشركة ترام القاهرة وشركة سكك حديد الدلتا، لما يحوط بمثل هذه الشركات شبهة النشاط الاستعمارى(١٠٦).

الطليعة والقضية الوطنية:

شغلت القضية الوطنية، المتعلقة بجلاء القوات البريطانية عن البلاد وتحقيق وحدة وادى النيل الجانب الأكبر من برامج الأحزاب المصرية، وحدد الاشتغال بها مقدرة وتأثير الحركة الوطنية، بل وكل الساسة المصريين على مختلف مشاربهم واتجاهاتهم، وكانت المعيار

الرئيسى لمدى ما تمتعوا به من شعبية لدى الجماهير، كما كانت من العوامل الهامة لسقوط معظمهم من مناصب الحكم والسلطة ومن مسرح الأحداث السياسية وضياعهم فى زوايا التاريخ(١٠٧).

وحين نتناول موقف الوفد، باعتباره طليعة الأحزاب التقليدية المصرية فى تبنى القضية الوطنية ومسألة الديمقراطية السياسية، تجدر الإشارة إلى حقيقة هامة لها ارتباط وثيق بظاهرة الاعتدال والتطرف فى تبنى المطالب الوطنية، تجاه السياسة البريطانية، لكل حزب من الأحزاب السياسية المصرية - باستثناء الحزب الوطنى- هذه الحقيقة ترتبط بوجود هذا الحزب أو ذاك فى السلطة أو خارجها بين صفوف المعارضة. فنجد الوفد، وهو فى صفوف المعارضة يشتد هجومه على مسلك الحكومة القائمة من ناحية، وعلى السياسة البريطانية من ناحية أخرى، ويطالب بإجراء انتخابات حرة ديمقراطية، تسفر عن وزارة قوية تسندها الأغلبية البرلمانية، لضمان الوصول إلى الحكم، حتى يتمكن من الدخول فى مفاوضات جديدة مع الحكومة البريطانية لتعديل المعاهدة المصرية- البريطانية - ولاستكمال المطالب القومية، وإيجاد الحلول الملائمة للمسائل المعلقة بينهما، يتضح هذا بجلاء من خلال مطالعتنا للصحف الوفدية خلال تلك الفترة، والتى كانت تعتمد فى الأساس على حملات التشهير والإثارة الصحفية ضد حكومات الأقلية القائمة آنذاك كما كان يحدث بالنسبة لكافة الأحزاب المصرية وهى تقف بين صفوف المعارضة، مما يوضح بجلاء أن هذه الأحزاب، بما فيها

الوفد، لم تكن في الواقع أحزاب ثورية تقدمية بقدر ما كانت أحزاب سياسية جماهيرية تناور من أجل الوصول إلى السلطة وتسعى إليها بمختلف السبل والوسائل(١٠٨).

واستمرارا لهذه السياسة التى كان ينتهجها الوفد، فقد حفل عام ١٩٥٠ بسلسلة من المحادثات بين الجانبين المصرى والبريطانى، لم يتحقق من خلالها تقدم ملموس فيما يتعلق بالقضية الوطنية. وقد انعكس هذا الموقف فى خطاب العرش الذى ألقاه النحاس فى افتتاح دورة الانعقاد الثانى لمجلس النواب فى ١٦ نوفمبر ١٩٥٠ حيث بدا واضحا أن الحكومة تستخدم سلاح التهديد بإلغاء المعاهدة بعد أن عجزت عن إحراز أى تقدم ملموس من خلال تلك المفاوضات التى دامت بين الوفدين المصرى والبريطانى فأعلنت "أن المعاهدة قد فقدت صلاحيتها كأساس للعلاقات المصرية البريطانية وأنه لا مناص من تقرير إلغائها ولا مفر من الوصول إلى أحكام جديدة ترتكز على أسس جديدة تقرونها جميعا ألا وهى الجلاء الناجز الشامل ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى"(١٠٩).

وفى مايو ١٩٥١ قدمت ثلاثة طلبات للمناقشة بخصوص تلك القضية كان أولها موجها من النائب محمد حنفى الشريف - طليعة وفدية- إلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية عن المباحثات الدائرة بين مصر وإنجلترا حول حق مصر فى الجلاء والوحدة، وعن عدم تحقيق الحكومة وعدها الذى قطعته على نفسها فى خطاب العرش بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ الخاصة بالسودان،

وخصوصا بعد ما ثبت بالدليل القاطع "سوء نية الإنجليز فيما يتعلق بموقفها الخاص بالجلاء وفقا لشروط تتعارض مع استقلال البلاد، وبعد أن شرعت إنجلترا عن طريق الحاكم العام بالسودان في تنفيذ سياستها الاستعمارية في فصل السودان نهائيا عن مصر". كذلك أشار البعض إلى انتهاك بريطانيا لنصوص معاهدة ١٨٨٨ (معاهدة القسطنطينية) التي نصت على حرية المرور في قناة السويس وعلى حيادها التام ومسئولية مصر في الدفاع عنها باعتبارها أرضا مصرية. وقد أدان النائب الوفدي محمد بلال - طليعة - موقف بريطانيا الرافض لاستخدام مصر لحقها في منع مرور الناقلات البترولية إلى إسرائيل عن طريق القناة، ووصف ذلك العمل بأن بريطانيا تستخدم إسرائيل كطابور خامس في منطقة الشرق الأوسط.

وعلى أية حال، فإن المطلب الوطني بإلغاء المعاهدة قد تحقق أخيرا في ٨ أكتوبر ١٩٥١، عندما أعلن النحاس باشا في بيان تاريخي أمام البرلمان إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي السودان ١٨٩٩ وإيداع المراسيم الخاصة بذلك في البرلمان. فجاء هذا البيان إعلانا وتأكيدا بأن طريق المفاوضة لتحقيق الأهداف الوطنية في الاستقلال طريق مغلق، كما أنه أوضح بجلاء تام أن مطلب الإلغاء كان ملحا داخل المجلس كما كان ملحا خارجه. وأنه لم يكن قاصرا على ممثلي الوفد داخل المجلس، بل من المنتمين لأحزاب أخرى، وخصوصا الحزب الوطني(١١٠).

وعقب إلغاء المعاهدة وإعلان الكفاح المسلح قدم النائب الوفدى - طليعة- محمد رفيق الطرزى إلى المجلس اقتراح بقانون خاص بحظر التعاون مع القوات البريطانية، وبتشديد العقوبات فى القانون الذى تقدمت به الحكومة والذى نص - فيما نص عليه - "على فرض عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن على كل من عقد بنفسه أو عن طريق واسطة أو نفذ اتفاقا مع قوات عسكرية أجنبية غير معترف بشرعية وجودها فى البلاد" . طالب رفيق الطرزى بتشديد هذه العقوبات وأن يكون الإعدام عقوبة "لكل من أجرم فى حق بلده ووطنه، بتعاونه مع من هتكوا أعراضنا وذبحوا أولادنا وانتهكوا حرماتنا" مشيرا فى ذلك على أن عقوبتى السجن أو الحبس "عقوبتان تتضاءلان أمام فظاعة الجرم الذى يرتكبه هؤلاء الخونة" (١١١).

وفيما يتعلق بعلاقة مصر بالتحالف الغربى فقد أثير بمناسبة الموقف الذى اتخذته مصر إزاء النزاع فى كوريا عام ١٩٥٠، ففى أغسطس من هذا العام وجه الدكتور محمد بلال سؤالين إلى وزير الخارجية فى أعقاب قرار مصر بالامتناع عن التصويت فى مجلس الأمن بالنسبة للحرب الكورية، وكيف فسر من قبل بعض الجهات ومن بينها مجلس العموم البريطانى على نحو يغير من طبيعته. وتساءل عما إذا كان قد طرأ ما يدعو إلى أى تحول فى قرار الحكومة السابق.

أما المسألة التالية المتعلقة بموقف مصر من التحالف الغربى والتى تناولتها بعض مناقشات مجلس النواب فتتصل بموضوع الدفاع

المشترك الذى كانت بريطانيا تطالب بتطبيقه مستندة إلى حجة مؤداها أن مصر معرضة - بحكم موقعها الاستراتيجى وأهميتها - لهجوم شيوعى، وأنها لا تملك إمكانية الدفاع عن نفسها مما يتطلب ضرورة اشتراكها فى محالفة دفاعية أو فى نظام للدفاع المشترك مع بريطانيا بحيث يمكن صد أى هجوم تتعرض له البلاد.

وقد أدركت الحركة الوطنية المصرية حقيقة هذه المقترحات وخطورتها فأعلنت بوضوح تام رفضها الصريح لها، كما ارتفعت عدة أصوات فى البرلمان تتخذ نفس الموقف، ففى مناقشة تقرير لجنة الرد على خطاب العرش فى نوفمبر ١٩٥٠، رفض كل من النائب السعدى محمد سامح موسى، والنائبان الوفديان إبراهيم طلعت وسيد حسين أغا، والنائب الوطنى الدكتور نور الدين طراف إصرار بريطانيا على رفض الجلاء عن مصر بحجة الدفاع عن موقعها الاستراتيجى الهام وخاصة بالنسبة لمنطقة القناة، وأعربوا عن إدراكهم لحقيقة هذه المقترحات وطالبوا بأن يترك الدفاع عن مصر لأبنائها وحدهم. وشن مصطفى موسى - تلميحا - هجوما شديدا على محمد حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى، والذى كان قد أدلى بتصريح حول الدفاع المشترك آثار سخطا وردود فعل عديدة لدى الأوساط الشعبية والسياسية، لخروجه على إجماع الأمة فى رفض الدفاع المشترك كأساس للمفاوضات. وقد أشار مصطفى موسى إلى أن آراءه تمثل مناقصة على حساب الأهداف الوطنية، ووصف صوته بأنه صوت غير وطنى، وأكد أن إرادة البلاد فوق أنها

بارزة فى البرلمان فهى ظاهرة محددة فى المظاهرات الشعبية الرافضة لهذا الاتجاه(١١٢).

وفى أوائل مايو ١٩٥١، تقدم إبراهيم طلعت باستجواب إلى وزير الحربية والبحرية عن عدم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد اللواء أحمد فؤاد صادق باشا القائد العام السابق لحملة فلسطين بسبب إدلائه بتصريحات متتالية إلى الصحف يدعو فيها إلى فكرة الدفاع المشترك عسكريا بين مصر وبريطانيا، وإلى ضرورة اشتراك الجيش المصرى فى الحرب الكورية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ويهاجم فكرة حياد مصر. وقام المستجوب وهو يشرح رأيه بعرض آراء اللواء صادق التى نشرتها جريدة الأساس وغيرها من الصحف الأخرى، مشيرا إلى التاثير السلبى الذى يمكن أن ينعكس من مثل هذه التصريحات على الروح المعنوية للجيش المصرى. وطالب إبراهيم طلعت بضرورة تجريده من رتبه وألقابه ونياشينه، نظرا لدعوته إلى إرسال الجيش المصرى إلى كوريا ليحارب مع الولايات المتحدة الأمريكية فى الوقت الذى ترفض فيه البلاد كلها فكرة الدفاع المشترك وقد قام وزير الحربية والبحرية بعرض رأى الحكومة حول هذا الاستجواب، فأشار إلى أن لجوء هذا الضابط إلى إصدار هذه التصريحات يعتبر خروجا على التقاليد العسكرية، وزج لنفسه فى غمار التيارات السياسية، بالإضافة إلى ما تضمنته هذه التصريحات من إذاعة لبعض أسرار الجيش المصرى، وانتهى الوزير من الرد على هذا الاستجواب، مشيرا إلى أن الحكومة

قد رأت فى النهاية إحالته إلى المعاش(١١٣) . وقد تقدم إبراهيم طلعت بعد ذلك بسؤال إلى الحكومة حول موقفها من فكرة الدفاع المشترك وهل هو موضع مساومة مع الإنجليز ، وعما إذا كانت الحكومة تعتزم سن القوانين التى من شأنها إيقاف "الطابور الخامس" عند حده ، وهو الطابور المكون من المصريين الذين يدعون لفكرة الدفاع المشترك والتعاون مع الإنجليز(١١٤) .

الموقف من الولايات المتحدة الأمريكية :

وحين نتعرض لموقف هذا التيار داخل المجلس من الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قائدة التحالف الغربى ، نلاحظ مدى الإدراك والوعى من جانبهم لحقيقة الولايات المتحدة والدور الذى كانت تلعبه للحلول محل الاستعمار البريطانى فى المنطقة ، وتأييدها لإقامة إسرائيل لكى تمثل شوكة فى قلب العالم العربى ، بالإضافة إلى تطلعها للسيطرة والاستغلال الاقتصادى لمصادر الثروات الطبيعية فى المنطقة(١١٥) .

ففى مايو ١٩٥٠ تحدث الدكتور محمد بلال عن حقيقة الولايات المتحدة الأمريكية فوضعها فى مصاف الدول الاستعمارية ، وأشار إلى أنها قد تخلت دائما عن كل المواثيق التى وضعتها ، مثل مبادئ ولسن الأربعة عشر وميثاق الأطلنطى ، ثم ميثاق الأمم المتحدة ، موضحا دورها فى ضياع فلسطين سواء قبل أو بعد اندلاع الحرب العربية- الإسرائيلية ، مشيرا إلى هدف المعسكر الأنجلو أمريكى من خلق دولة إسرائيل فى المنطقة لتكون بمثابة ركيزة له ، ثم عرض

لموقف الولايات المتحدة من اللاجئين الفلسطينيين وكيف حرمتهم من مساعدتها سواء فى شكل إعانات أو قروض، مبينا مدى ضخامة الدعاية الصهيونية فى الولايات المتحدة وتأثيرها على الرأى العام هناك.

وفى شهر يونيو من العالم التالى (١٩٥١) نظر مجلس النواب تقرير لجنة الشئون الخارجية حول البرنامج الذى طرحه الرئيس الأمريكى ترومان بشأن التعاون الفنى بين مصر والولايات المتحدة طبقا للنقطة الرابعة من البرنامج. وقد رفض كل من محمد بلال وإبراهيم طلعت ومصطفى موسى هذه الاتفاقية. واستند محمد بلال فى رفضه إلى وجود حساب لم يصف بعد بين الدول العربية والولايات المتحدة حيث ساهمت هذه الأخيرة فى إقامة إسرائيل لتكون شوكة فى قلب العالم العربى، مشيرا إلى أنها إذا كانت تريد مساعدة مصر حقا فإن عليها أن تتدخل لمعاونتها فى الحصول على الجلاء، وأعرب عن مخاوفه أن يكون هذا المشروع وسيلة لفرض السيطرة الأمريكية على مصر. وقد وافق إبراهيم طلعت على كل الآراء السابقة لمحمد بلال، وكذلك التى أدلى بها إبراهيم شكرى (اشتراكي) ونور الدين طراف (وطنى) بخصوص رغبة الولايات المتحدة فى الهيمنة على المنطقة وإخضاع مصر لنفوذها الاستغلالى واستنزاف مواردها.

وقد تحدث محمد صلاح الدين وزير الخارجية ببيان حول الموضوع أكد فيه حرص الحكومة على سيادة واستقلال مصر، وعلى

أنها لا يمكن أن تفرط فى أى منهما ، ثم علق على رأى المعارضين بأنهم يقيسون أمور القرن العشرين بمقياس القرن الثامن عشر أو التاسع عشر ، ودلل على ذلك بأنهم حين تناولوا الاستعمار نسوا أن الأمور قد تغيرت حيث انتهى الاستعمار فى كثير من الدول التى حصلت على استقلالها ، كما استقرت نظم جديدة فى العلاقات الدولية تمثلت فى ميثاق عصبة الأمم المتحدة ثم ميثاق الأمم المتحدة ، وأكد أن هذه الاتفاقية تستند إلى قرار للمجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة فى دور الانعقاد التاسع بتاريخ ١٥ أغسطس عام ١٩٤٩ والذى يقضى بتبادل المعونة الفنية بين الدول الأعضاء بهدف رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لشعوب البلاد التى لم تستكمل بعد نموها الاقتصادى . وأضاف أن الولايات المتحدة وهى تعقد مثل هذه الاتفاقيات إنما تسعى لتحقيق عدد من الأهداف بعضه مقبول ويمكن الاستفادة منه مثل تخوفها من انتشار الشيوعية ، وأكد أن مصر لا تجد أى مبررات لعدم التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا الأمر مهما كانت وجوه الخلاف بين سياستيهما فى النواحى الأخرى. وخلص من ذلك إلى رفض الادعاء بأن المشروعات الأمريكية مجرد شباك تصطاد بها الولايات المتحدة غيرها من الدول.

وقد علق مصطفى موسى على بيان محمد صلاح الدين وزير الخارجية فاعترض على وصفه للمعارضين بأنهم يفكرون بعقلية القرن التاسع عشر فى أمور القرن العشرين ، مشيرا إلى أن القرن

العشرين لم يأت بجديد بالنسبة للقضية الوطنية، فالاحتلال مازال قائما، ونعى على الوزير تمسكه ببعض الضمانات القانونية الواردة فى الاتفاقية ضاربا المثال على ذلك بأن دستور الأمم المتحدة قد تضمن نصا صريحا على عدم أحقية أية دولة فى أن تبقى جيوش احتلال فى أرض أية دولة أخرى دون موافقتها، وعلى الرغم من هذا فإن ذلك النص لم تكن له أية قيمة حين عرضت مصر قضيتها أمام مجلس الأمن، وأضاف مصطفى موسى بأن الهدف المشترك بين مصر والولايات المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الشيوعية يجب أن يقترن بالإدراك الواضح وإعلام الأمريكيين بأن الاستعمار من أحد أسباب انتشار الشيوعية، ومن ثم فعلى الولايات المتحدة أن تعمل على جلاء الجيوش البريطانية عن مصر، وأكد أن ماضى الولايات المتحدة سواء فى موقفها من إسرائيل أو تأييدها لبريطانيا يجعل الشعور بأن لها من النوايا ما لا يمكن الاطمئنان إليه شعورا منطقيا(١١٦). فكان ذلك يمثل وعيا من جانب هذا التيار بحقيقة الولايات المتحدة والدور الذى بدأت تلعبه فى المنطقة كوريث للاستعمار البريطانى.

الخاتمة

فيما بين عامي ١٩٤٥ ، ١٩٥٢ ، وجدت ثلاثة تيارات سياسية مختلفة داخل حزب الوفد. تمثل التيار الأول في الجناح اليميني المحافظ الذي كان يسيطر تماما على الحزب ولجنته القيادية (الهيئة الوفدية العليا) . والجناح الليبرالي الذي كان يشكل أقلية في اللجنة القيادية للحزب ويحاول التمسك بمثل الوفد العليا في الدفاع عن الحرية والديمقراطية والدستور، ويمثل هؤلاء أصدق تمثيل محمد صلاح الدين وإبراهيم فرج ومحمود سليمان غنام وعبد الفتاح حسن. وأخيرا التيار التقدمي الذي كان يتمتع بشعبية جماهيرية واسعة بين الأوساط الشعبية والذي عبر عن وجوده على الساحة السياسية من خلال الأفكار التي طرحتها جماعة الطليعة الوفدية فيما يتعلق بالقضية الوطنية والمسألة الاجتماعية.

ووفقا لما توافر لدينا من معلومات تتعلق ببدايات ونهايات ظهور هذا التيار الأخير ووجوده داخل الحزب، يمكننا القول إن الطليعة الوفدية قد غابت عن الساحة السياسية كتنظيم يتمتع - إلى حد ما- بقدر من الاستقلال الذاتي عن الحزب، عقب إلقاء القبض على أغلب قيادات التنظيم والزج بهم في أعماق السجون في مايو ١٩٤٧، ثم إغلاق صحيفتهم التي كانت تعبر عن أفكارهم ويقومون بالأنفاق عليها وتمويلها ذاتيا، في ديسمبر من نفس العام(١١٧). غير أن هذا لا ينفي وجود بعض أفراد من قيادتها ومؤسسيها منذ هذه الفترة التي شهدت اختفاء الطليعة كتنظيم وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . ودليلنا على ذلك مواقف عزيز فهمي وآخرين من أعضاء التنظيم في إجهاض تشريعات الصحافة في يوليو ١٩٥١، والتي كانت تمثل قيدا على الحريات العامة. هذا بالإضافة إلى الدور الذى لعبه هؤلاء في برلمان الوفد الأخير، عن طريق تقديم بعض الاقتراحات والحلول للعديد من القضايا التي كانت تمس المجتمع المصرى آنذاك، كالدعوة إلى تطوير نظام الضرائب على الأرض الزراعية، أو توزيع الأراضي المستصلحة وتأجيرها لصغار الملاك والمعدمين، وكذا الدفاع عن الديمقراطية والحريات العامة، دون التعرض صراحة لصلب المشكلة الاجتماعية، ونعنى بها سوء توزيع الملكية الزراعية، كما فعلت بعض الفصائل والتنظيمات السياسية الأخرى التي ظهرت على الساحة السياسية.

وعلى الرغم من اختلاف التركيب الاجتماعي للطليعة الوفدية

عن قيادات الحزب من الجناح اليميني المحافظ، إلا أنها لم تفكر في الانفصال أو الانشقاق عن الوفد، وارتضت لنفسها الارتباط بالتيار الأصيل داخل الحزب والعمل تحت جناحه، على أمل أن تدفعه إلى سلوك سياسة أكثر تقدمية، غير أنها عجزت، بدورها، لعديد من العوامل، لعل أهمها عدم وجودها في اللجنة القيادية للحزب، ولقصور الإمكانات المادية، على أن تفرض رؤاها على قيادات الحزب من الجناح اليميني، وأن تضع الأهداف التي سعت إلى تحقيقها موضع التطبيق والتنفيذ العملي، ومن ثم تجنيب البلاد حدوث مثل هذه الثورة التي عصفت بالنظام السياسي برمته في يوليو ١٩٥٢.

على أن هذا لا ينفي الدور الهام الذي لعبته الطليعة الوفدية في الحركة الوطنية التي شهدتها البلاد عامي ١٩٤٥، ١٩٤٦، كما أنها استطاعت أن تقدم لحزبها مضمونا اجتماعيا للاستقلال الوطني، وأساسا اجتماعيا للحركة الوطنية، ومفهوما مؤداه أن الاستقلال ليس مجرد رموز قانونية وسياسية ولكن ينبغي أن يتضمن محتوى اجتماعيا وحقوقا اقتصادية للمواطنين، حيث ربطت بين الاستقلال الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية لمختلف فئات الجماهير. ولقد لعب هذا التيار أيضا دورا هاما ومؤثرا في طرح صورة تقدمية لحزب الوفد آنذاك، وفي دفعه إلى انتهاج بعض السياسات الاشتراكية كتقرير مجانية التعليم وإقرار مشروع الضمان الاجتماعي للمواطنين، هذا بالإضافة إلى حمله على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ الخاصة بالسودان.

وحين قامت الثورة، بادر هذا التيار إلى تأييدها، ودعا أحمد أبو الفتح - صديق جمال عبد الناصر - الجماهير لتأييدها ومؤازرتها، وحذر المتخلفين والخائفين والمترددين. باعتبار أن حركة الجيش تهدف إلى إعادة البلاد إلى الحياة الديمقراطية فى ظل القانون وأحكام الدستور(١١٨). كما بادر إبراهيم طلعت - صديق عبد الناصر ورفيقه فى مصر الفتاة قبل انضمامه إلى الوفد - إلى كتابة سلسلة من المقالات بصحيفة المصرى، أشار فيها على رجال الثورة بإعادة بناء الدولة على أسس جديدة، ورفع لواء وتدعيم الدستور. ودعاهم إلى الابتعاد علن الأفاقين والمنافقين، الذين قد يلوحون بعدم جدوى الحياة النيابية فى الظروف الراهنة، والدعوة إلى "دكتاتورية عادلة"، حتى تطهر الأحزاب نفسها. ورأى إبراهيم طلعت أن يبدأ التطهير بتطهير الإدارة الحكومية تطهيرا كاملا شاملا من أنصار العهد الماضى داخليا وخارجيا(١١٩). وأبدى تخوفه من إقامة مثل هذه الدكتاتورية العادلة وعدم وجود من يدافع عن الدستور من الاعتداء عليه(١٢٠).

أما محمد مندور، العقل المفكر للطليعة الوفدية، فقد نشر فى ديسمبر ١٩٥٢ كتيبا صغيرا بعنوان "الديمقراطية السياسية"، أوضح فيه لقادة الحركة مدى تأييد وحماس الشعب لهم، مذكرا أعضاء التنظيم بأن المفهوم أن يؤدى طرد الملك من مصر عودة السيادة إلى الأمة بعد أن زال مغتصبها وأن يصبح رضا الأمة وثقتها الوسيلة الوحيدة لتولى الحكم فى البلاد وتوجيه مصيرها. وانتقد

عدم تحقيق هذا الحلم حتى يومنا هذا، مشيرا إلى أن الدستور والقوانين هما وعاء سيادة الأمة(١٢١). وقد طالب محمد مندور بضرورة تعدد الأحزاب، باعتباره ضرورة ملازمة لطبيعة الديمقراطية. ووجه هجومه على الذين يدعون لمحاربة هذا التعدد، باعتبارها "دعوة رجعية تحارب الحرية، وتمهد السبيل لأنواع الحكم الاستبدادى الذى يجب أن نجنب بلادنا ويلاته، لكى نظل أحرارا، وحتى تزدهر ملكات شعبنا فى ظل الحرية المقدسة"(١٢٢). وأضاف بأن الدعوة إلى نظام الحزب الواحد أو محاربة تعدد الأحزاب لا تقل خطورة عن الدعوة إلى محاربة الحزبية والتحزب فى ذاته وذلك لأن النظام الديمقراطى لا يقوم بطبيعته إلا على تعدد الأحزاب ليكون رقيبا على البعض الآخر، مشيرا إلى أن منح الحقوق السياسية لكافة المواطنين وسيلة فعالة لرفع مستواهم المادى والثقافى بينما حرمانهم من تلك الحقوق يتركهم عبئا ثقيلا على الدولة، مما يعوق تقدمها وتحقيق الانسجام والترابط بين طبقاتها الاجتماعية المختلفة، بما يعنى من قلقلة واضطراب لأسس الحياة العامة. وأكد على أن محاربة الحزبية ستنتهى إلى إقصاء جميع الأكفاء -وهو ما حدث بالفعل- عن الاهتمام بمصير وطنهم، وبذلك تصبح السياسة حكرا على التافهين أو العاجزين أو المرتزقة والأفاقين - وهو ما حدث بالفعل أيضا - وفى هذا أكبر إفساد للحياة العامة(١٢٣).

على أن هذه الدعوة من جانب الطليعة الوفدية لم تلق آذانا صاغية لدى القائمين على الحركة، وانتصرت الأصوات التى نادت

بإلغاء الدستور ووضع دستور آخر يتفق مع الأوضاع الجديدة، وتعطيل الحياة النيابية فترة من الزمن ينفرد خلالها قادةالثورة بالحكم المطلق لعمل الإصلاحات العاجلة التى لا تحتمل الروتين الدستورى. بل ألقى القبض على بعض قادة وأعضاء هذا التيار التقدمي فى يناير ١٩٥٣، كإبراهيم طلعت وعبد المحسن حمودة وأحمد عبد الجواد وهبة، وزج بهم فى السجون، ليكونوا رفقاء مع الذين أفسدوا الحياة السياسية فى مصر قبل الثورة.

ملحق (١)
ثلاث نكسات إلى الوراء
للدكتور محمد مندور

لم يكد ينتشر خبر تولى إسماعيل صدقى رياسة الوزارة حتى تولدت فى الرأى العام هزات عنيفة تنبئ كلها بأن الأمة المصرية ترى فى توليه ثلاث نكسات إلى الوراء : نكسة إنسانية، ونكسة دستورية، ونكسة اجتماعية. وواحدة من هذه خليقة بأن تثير الرأى العام، فكيف إذا اجتمعت الثلاث فى وقت يغلى فيه مرجل الرأى العام بالاتجاهات المضادة لما عرف به صدقى على طول الخط.

ولنوضح تلك النكسات لعلنا بذلك نوفر على صدقى وعلى الأمة نضالا لا نظنه فى مصلحة أحد، ولن يصيب منه البلاد غير تعطيل جديد فى قضاياها الخارجية والداخلية على السواء.

النكسة الإنسانية:

لقد عرف المصريون فى صدقى غلظة وقسوة لا نظن أنها قد فارقت بعد خيالهم، أو تخلص منها إحساسهم، حتى لقد أصبح عهده المشهور مضرب الأمثال فى ظلم الحاكم للمحكوم، واستبداد الحكومة بالأمة، ولقد أحييت عودته إلى الحكم تلك الذكريات البغيضة فى النفوس، وزاد الطين بلة أن جاء توليه الحكم فى أيام عصيبة تنتفض فيها الأمة عن بكرة أبيها غاضبة لحريتها المهدرة وحقوقها الوطنية التى تخبطت فى علاجها الحكومة السابقة (حكومة النقراشى) أكبر التخبط.

والرأى العام عندما يستيقظ لا يحسن تحديه، ومن الحكمة أن يجاب إلى مطالبه المشروعة، وقد شكا الرأى العام شكوى صريحة مرة من عسف البوليس أيام الحكومة السابقة ثم فوجئ بتولى صدقى فآمن بأن مجيء هذا الرجل يمثل نكسة إنسانية لا شك فيها، ومن هذا كان غضبه الذى نطقت به مظاهرات اليوم، والذى نخشى أن يستفحل أمره حتى يتسع الخرق على الراتق(*).

النكسة الدستورية :

منذ أن وضعت الحرب أوزارها وألغيت الأحكام العرفية. أخذت الدول المختلفة تعود إلى شعوبها لتفصح تلك الشعوب عن إرادتها وتستطيع بذلك أن تختار من الرجال من يمثلون السياسة التى ترتضيها، والمستقبل الذى تسعى إليه، بعد أن غيرت الحرب من قيم الحياة وأوضاعها، وبعد أن أطلقت الحريات من عقالها وكان من

الطبيعى أن تطالب مصر بمثل ما جرى فى كافة بلاد العالم، وبخاصة إذا ذكرنا أن لمصر قضية وطنية كبيرة تحتاج فى علاجها إلى سند قوى من الشعب وإرادة منعقدة وراء من ينطقون بلسانه.

ولقد طالبت مصر بهذا الفعل ولازالت تطالب به حتى بح صوتها ومن الحكمة الوطنية والكياسة السياسية أن تمكن الأمة من الإفصاح عن إرادتها، لأنه غير المعقول أن يسكت ملايين المصريين فى القرن العشرين عن حقهم المشروع فى تقرير مصيرهم ومصير أبنائهم وأحفادهم من بعدهم. هذه حقائق لاشك فيها، ولا مفر منها، ولهذا عندما يقال لهؤلاء المصريين أن صدقى باشا سيتولى أموركم، وهم يعرفون من الماضى القريب أن صدقى رجل ذو نزعة استبدادية لا يتورع عندما تشتد مقاومة الأمة لحكمه حتى عن تعطيل الدستور، بل وإلغائه واستبداله بغيره، يكونون معذورين كل العذر، عندما يتوقعون من توليه نكسة دستورية تزيدهم غضبا.

النكسة الاجتماعية:

فى العالم كله الآن اتجاه نحو إنصاف طبقات الشعب المحرومة وتمكينها من الحياة الكريمة، والتقييد من يد الرأسمالية الظالمة، وذلك حتى فى بلاد كانجلترا ذاتها حيث أخذت الدولة تستولى على المؤسسات الكبرى كالبنوك والمناجم، وشركات الاحتكار، كما أخذت تصدر التشريعات التى تحمى العمال من جشع أصحاب الأعمال، وتؤمنهم من البطالة والعجز والمرض وإصابات العمل. نعم فى العالم أجمع، حتى فى البلاد الرأسمالية كإنجلترا تسير سياسة

الدولة نحو التقريب بين الثراء الفاحش والفقر المدقع وإزالة الفوارق التى لا تقوم على أساس من مواهب النفس أو الصبر على العمل والجد فيه.

ومصر باعتراف الجميع من أشد بلاد الأرض حاجة إلى تحقيق شئ من العدالة الاجتماعية بين سكانها، وهى لهذا كانت تنتظر ألا يلى أمورها رجل عرف بتطرفه الرجعى نتيجة لاتساع مصالحه الخاصة وهو رئيس لاتحاد الصناعات فى مصر، المسيطر على حياتنا الصناعية كلها تقريبا، وقد بلغ به الأمر أن حاول غير مرة فى البرلمان - يقصد إسماعيل صدقى - اتخاذ الشعور الوطنى وسيلة لإرهاق المستهلكين من أفراد الشعب لمصلحة المنتجين من أصحاب الصناعات وذلك بمناداته بالحماية الجمركية، كما اعترض غير مرة على إنصاف الموظفين وإنصاف العمال، وناهض كل مشروع شعبى يرمى إلى علاج أدواء هذا الشعب المزمنة من فقر ومرض وجهل، وكل ذلك خوفا من أن تطالب الدولة كبار الأثرياء بضرائب جديدة مع أن ما يدفعه هؤلاء الناس لا يبلغ ربع أو خمس ما يدفعه أمثالهم زمن السلم فى أى بلد متحضر. ولهذا اعتبرت الأمة المصرية تولية صدقى للوزارة أيضا نكسة اجتماعية لاشك فيها.

ونصيحتنا لصدقى هى ألا يزيد الأمور سوءا وأن يختصر الطريق فيجنب البلاد أياما طاحنة لا مبرر لها، بل فيها أكبر الضرر على الوطن وقضاياه، وأن يوفر على نفسه إضافة صفحة جديدة إلى صفحاته الماضية التى لا يزال المصريون يذكرونها أسوأ الذكرى(١٢٤).

ملحق (٢)
اتصال المثقفين بالعمال
للدكتور محمد مندور

لقد بدت فى مصر هذه الأيام ظاهرة تعتبر نقطة تحول خطيرة فى تاريخنا الحديث، ويظهر هذا التحول من المقارنة بين الحركة الوطنية فى سنة ١٩١٩ والحركة الوطنية الحالية، ففى سنة ١٩١٩، كانت الأمة لا تتحرك إلا إذا طلب إليها الزعماء الحركة، وخطبوا فى جموع الشعب وساروا فى المظاهرات، أما اليوم، فقد نضج التفكير السياسى حتى رأينا جموع الشباب من "طلبة وعمال" يقررون بأنفسهم خطوات الجهاد العملى وينفذونها وتستجيب الأمة لنداءاتهم.

وفى سنة ١٩١٩، كانت الحركة سياسية بحتة فليس لها إلا هدف واحد، هو إلغاء الحماية وتحقيق الاستقلال، أما اليوم، فقد أصبح أن الحركة القائمة لا تعتبر تحقيق الاستقلال نفسه

الغاية النهائية التى يقف عندها الجهاد ، وذلك لأن الفرد قد أصبح يدرك إدراكا واضحا أنه لا خير فى إلغاء الرق الخارجى إذا دام الرق الداخلى جاثما على صدره ، وأنه لا جدوى أن يصبح الوطن عزيزا ، إذا ظل الفرد ذليلا ، بل إن التخلص من الاستعمار نفسه ليس إلا وسيلة لرفع مستوى الحياة بين طبقات الشعب ، وذلك بمنع الأجنبى من أن يستغل مصادر الثروة فى بلادنا .

وليس بكاف أن ندافع عن قوتنا وقوت أبنائنا ومواطنينا ضد الأجنبى بل لابد من أن ندافع عنه أيضا ضد المستغلين من المصريين والأثرياء الجشعين حتى تتحقق العدالة بين الناس ، وتتاح الفرص لكافة المواهب ، ويفسح المجال لكل نشاط إنسانى منتج .

والذى لاشك فيه هو أن الأمر لم يعد يحتمل تسويفا ، فجموع الأمة عاقدة العزم على تغيير الأوضاع الاجتماعية القائمة وإعادة النظر فى الهوة السحيقة التى تفصل بين الغنى والبؤس فى مصر ، وأن الشعب لم يعد يقنع بالوعود الخاوية والإصلاحات الهزيلة التى تقرب من الإحسان ، وأنه يتطلب اليوم سياسة جريئة لا لمحاربة الفقر والمرض والجهل فحسب ، فتلك واجبات الحكومة البديهية ، وإنما لخلق ظروف للعمل تتفق وكرامة البشر ، ولا تحرمهم من ثمرة مجهودهم الكاملة ، كما تفتح أمام المواهب الطريق واسعا لا تقوم فيه حواجز مصطنعة ولا عوائق ظالمة باغية .

وإذا كانت هناك طبقة كبيرة من الأمة وهى طبقة الفلاحين لم تدرك بعد مدى ما هى فيه من بؤس ولا تحركت للخلاص منه، فإن ذلك آت عما قريب، وذلك لأن هذا التفكير لم يعد قاصرا على العواصم بل امتد إلى المراكز وأخذ يتسرب إلى القرى(١٢٥).

ملحق (٢)
مشكلة الفلاح
للدكتور محمد مندور

إن الحل الطبيعى لمشكلة الفقر فى البلاد سيحتاج بلا ريب إلى استغلال أتم لمصادر ثروتنا، وتنمية لإنتاجنا العام، ولكنه أيضا متعلق أشد التعلق بمشكلة التوزيع، ولهذا لا نستطيع إلا أن نؤيد الاقتراح الذى تقدم به الشيخ المحترم محمد بك خطاب إلى المجلس لوضع حد أعلى للملكية، كما أننا مازلنا نطالب بإتمام تشريعات العمال والفلاحين بوضع حد أدنى لأجورهم وتنظيم وسائل التأمينات الاجتماعية التى تقيهم شر التعطل والشيخوخة والمرض وذل الإحسان(*).

ثم أننا قلنا ونكرر أنه لم تعد فى بلاد العالم المتمدين أمم لا تأخذ اليوم فى نظمها المالية بمبدأ التصاعد فى الضريبة، غير مصر، وهذا المبدا هو الذى سيمكن الحكومة من أن تنمى مواردها لتنهض بمرافق هذا الشعب المسكين.

وثمة ضريبة التركات، وهى الضريبة الوحيدة التى تتناول رأس المال بإعادة التوزيع فلماذا لا تقرر فى نسب تصاعدية كافية لإعادة توزيع الملكية فى بلاد لا يستند فيها حق الملكية تاريخيا إلى كسب الإنسان وعرق جبينه.

هذه هى السبل لحل مشكلتنا الاجتماعية، وأما الإحسان، وإطعام الإنسان لأخيه وجبة طعام شفقة به. فذلك شعور جارح لكل إحساس إنسانى، وهو خليق بأن يميت فى النفوس أبناء هذا الشعب ما فيها من كرامة.

إن الإنسان لا يعيش بالإحسان، ولا ينبغى أن يعيش بالإحسان، وإنما الواجب أن نقرر له حقوقا ترتبها الدولة للأفراد، وأن يمكن من يستطيع العمل منهم من ذلك، وأن يكون من عمل كل فرد ما يكفى ليقوته ويقوت أولاده، على نحو جدير بكرامة الإنسانية التى نشارك فيها جميعا(١٢٦).

ملحق (٤)
الاستعمار الاقتصادى
للدكتور محمد مندور

لن نمل تكرار القول بأن الغاية النهائية من الاستعمار إنما هى الاستغلال الاقتصادى وابتزاز ثروات مصر بل نهبها نهبا.

وإن لم تكن الحكومة المصرية الحالية قد أعلنت فى ظاهر اللفظ ما لم يكن بد من أن تعلنه من أن مصر لا يمكن أن تتنازل عن أى جزء مما لها من ديون على إنجلترا، تلك الديون التى بلغت كما صرح وزير المالية نفسه مبلغ ٤٥٠ مليونا من الجنيهات نقول أنه وإن تكن الحكومة المصرية الحالية قد صرحت هذا التصريح الذى كان من المستحيل أن تصرح بغيره فنيا وسياسيا- إلا أن هناك لسوء الحظ إلى جانب هذا التصريح عدة تصريحات وحقائق أخرى مزعجة لأنها ستنتهى بأن يصل الإنجليز إلى ما يريدون من تخفيض تلك الديون بل ونهب بلادنا وإحراق شعبنا المرهق بنار الغلاء والافقار.

وأهم تلك الحقائق المرة هو ما صرح به وزير المالية فى بيانه عن الميزانية من قوله أن الحكومة المصرية قد قررت أن يسمح للمستوردين فى مصر من إنجلترا وغيرها من بلاد الكتلة الاسترلينية بربح قدره ٣٥٪ من ثمن الشراء، بينما لا يسمح للمستوردين من أمريكا إلا بربح قدره ٢٠٪ وسيكون معنى ذلك بداهة أن يفضل جميع المستوردين الاستيراد من إنجلترا ومن بلاد العملة الاسترلينية حتى ولو كانت البضائع المستوردة أغلى ثمنا وأقل جودة، لأن ما يحرص عليه المستورد هو ربحه الخاص. وسينبنى على ذلك أن تجد إنجلترا دائما وسيلة لأن تبيع لنا ما تريد وبالثمن الذى تطلبه. وستجد دائما المستورد الذى يستجلب منها ما تريد توريده لمصر. ومن الغريب أن وزير المالية قد حاول تبرير هذا القرار بضرورة قصر ما تستورده مصر من أمريكا على الضروريات لعدم توازن ميزاننا التجارى معها وعدم وفرة الدولارات بين أيدينا. كما قال الوزير بأن هذا الإجراء سيكون من شأنه تخفيض نفقات الحياة فى مصر. وكلتا الحجتين مردودة.

فأما عن اختلال ميزاننا التجارى مع أمريكا وعدم توفر الدولارات فليست سبيل علاجه هذا الإجراء العجيب الذى اتخذته الحكومة والذى سيمكن الإنجليز من نهبنا. وإنما علاجه هو من جهة حل مشكلة الأرصدة الاسترلينية، أى ديون مصر على إنجلترا، وحمل الإنجليز على أن يدفعوا منها جانبا معقولا بالدولارات ومن الجهة الأخرى إطلاق القيود التى كان الإنجليز قد وضعوها على

تجارتنا الخارجية أثناء الحرب والتى لا يزال الكثير منها معمولا به إلى الآن .

ومما تجدر ملاحظته أن صادراتنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية قد أخذت تزيد زيادة كبيرة . فقد جاء فى تقرير على الشمشى باشا رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى ، أن صادراتنا إلى تلك البلاد قد بلغت سنة ١٩٤٦ ٥,٥٧٠,٠٠٠ جنيه مقابل ٢,٩٣٢,٠٠ فى سنة ١٩٤٥ . وإذن فميزاننا التجارى مع الولايات المتحدة آخذ فى سبيل التوازن ولو أن تجارتنا الخارجية أطلقت قيودها لأسرع هذا الميزان فى توازنه .

ومن الغريب أن نلاحظ أنه بينما زادت صادراتنا إلى أمريكا هذه الزيادة الكبيرة لم تزد صادراتنا إلى إنجلترا كما قال الشمسى أية زيادة . إذ ظلت واقفة عند ١١ مليونا من الجنيهات وذلك بينما اربت وارداتنا منها فى سنة ١٩٤٦ على ضعف ما كانت عليه فى سنة ١٩٤٥ ، إذ بلغت ٢٤,٩٥٠,٠٠٠ جنيه مقابل ١٠,٩٥٥,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٤٥ . ولا يمكن القول بأن زيادة استيرادنا من إنجلترا قد كانت فيه مصلحة لمصر لأن كل هذا المبلغ قد دفع ، ولم تقبل إنجلترا طبعا أية مقاصة فى الديون التى عليها لنا أى لم تستنزل من تلك الديون لأن الإنجليز لم يقبلوا حتى اليوم هذا المبدأ ثم أن ما استوردناه قد كان خاضعا لقرار الحكومة السابق الخاص بأرباح المستوردين . ولا ريب أن كثيرا مما استوردناه قد كان أغلى ثمنا وأقل جودة مما كان نستطيع استيراده من أمريكا . بل

هناك ما هو أدعى على الاستنكار والثورة، فقد ثبت أن كثيرا من البضائع الأمريكية الأصل، ولكنها مرت بإنجلترا ثم استوردناها منها بعد أن دفعنا ربحا كبيرا للتجار الإنجليز وأمعن من كل ذلك فى استغلال البلاد ما علمناه من مصدر وثيق من أن الشلن الإنجليزى يحسبه هؤلاء البغاة علينا بستة قروش وثمانية مليمات. مع أن سعره الرسمى خمسة قروش فقط. ومع أن سعره الحقيقى - أى فى السوق السوداء- لا يساوى إلا قرشين ونصف قرش وذلك لمتانة عملتنا وقوتها وسلامة ماليتنا وتوازن ميزانيتنا وكوننا دائنين لا مدينين بينما إنجلترا على نقيضنا فى كل ذلك، مما يضعف عملتنا ويتدهور بها فى السوق السوداء.

ونخلص من كل هذه الحقائق بالرد على الحجة الثانية التى زعمها وزير المالية عندما قال إن سياسة التفرقة بين نسبة أرباح من يستوردون من إنجلترا ومن يستوردون من أمريكا سيؤدى إلى خفض نفقات الحياة فى مصر. ذلك لأن ما شرحناه سابقا ينطق بوضوح بأن النتيجة ستكون عكس ذلك تماما.

عجيب إذن أمر هؤلاء الإنجليز وأعجب منه أمر حكومتنا التى تمكنهم من استغلال بلادنا على هذا النحو المعيب وذلك بدلا من أن تحملهم على أن يدفعوا ما عليهم لنا من دين وأن يطلقوا ما كبلوا به تجارتنا الخارجية وعملتنا من قيود وأثقال.

إن الأمر جد خطير وهو كما قلنا غير مرة لا يقل أهمية عن مشكلة استقلال البلاد ولكنه لما كان لسوء الحظ أمرا فنيا لا يلقى

إليه الشعب بالا فإنه يمر دون انتباه وملاحظة، وفى هذا ما يحزن . لأنه يمس حياة هذا الشعب المسكين فى الصميم ويزيده ضنكا ومع ذلك فإننا نبصر قدر استطاعتنا وعلى الشعب أن يصحو لمقاتله(١٢٧) .

ملحق (٥)
تفاؤل
للدكتور عزيز فهمى

كتب على المصريين أن يعيشوا فى هذا العهد السعيد كما يراد لهم كما لا يريدون، وقدر لهم أن ينصرفوا إلى شئونهم الخاصة فمن أقحم نفسه منهم فى غير ما يخصه من الشئون فعليه أن يصطنع الحلم وأن يأخذ نفسه بشئ كثير من الإناة وعليه أولاً وأخيراً أن يتعود الرضا والطاعة والإذعان.

وبين صاحب الدولة وبين اللورد خلاف يسير على بعض تفصيلات لن تحد من حريتنا فى استنشاق الهواء إذا أراد أحدنا أن يملأ رئتيه من الهواء. وبينهما خلاف شكلى حول مجلس الدفاع الذى كثر الحديث عنه فى هذه الأيام وسواء أكان هذا المجلس استشاريا وكان اجتماعه رهنا بدعوة من الحكومتين كما يريد صاحب الدولة أم كان لهذا المجلس حق الاجتماع متى شاءت

الظروف وكلما هو شاء فلن يحول أحد الأمرين دون استنشاقنا للهواء وسنستطيع في الحالتين أن نغدو وأن نروح طلقاء وسنصيب منْ الطعام حاجتنا منه إذا شعرنا بحاجتنا إلى الطعام وإن نعب من الماء كلما أصابنا العطش وشعرنا بحاجتنا إلى الماء.

وبين المفاوضين المصريين والبريطانيين خلاف آخر حول نوع المحالفة. أتكون دفاعية عن مصر وجاراتها أم تكون دفاعية وهجومية في كل ميدان. فعند الأولين ألا تشترك مصر مع إنجلترا في حرب إلا إذا هوجمت مصر أو هوجم بلد متاخم لمصر. وعند الآخرين أن يكون اشتراكها في الدفاع والهجوم وفي الاستعداد لها كلما هددت الفريقين المتعاهدين عوامل حربية خارجية لا يشترط وجودها في مصر وما حولها.

وتفسير ذلك أن مصر ستصبح في الرأى الأول قاعدة للدفاع عن الشرق الأوسط وأنها ستتحول بعبارة أخرى إلى قلعة بريطانية حصينة تدافع عنها الإمبراطورية عن الشرق الأوسط كلما تعرض هذا الشرق لخطر من الأخطار. وما الذى يمنع من تحويلها إلى قلعة بريطانية؟ أليست مصر زعيمة الشرق؟ بلى..! وفي تحويلها إلى قلعة بريطانية تمييز لها عن غيرها من بلاد الشرق واعتراف من الإمبراطورية بزعامة مصر في هذه الناحية من الأرض. وتفسيره في الرأى الأخير أن تبعية مصر لحليفتها ستصبح كاملة شاملة وأن المصريين سيجندون للدفاع عن الإمبراطورية كلما نشبت بينها وبين غيرها من بلاد العالم حرب

وأن المصريين وأبناءهم سيقاتلون فى كل ناحية من الكرة الأرضية دفاعا عن العلم البريطانى لا دفاعا عن مصر ولا دفاعا عن جاراتها فحسب وفى ذلك دليل على ثقة الإمبراطورية بمصر وفيه تكريم للجندى المصرى أى تكريم !(١٢٨) .

ملحق (٦)
جناية العهد الحاضر
للدكتور عزيز فهمى

لقد أجمع المصريون على مطلبين هما الجلاء وتحقيق وحدة وادى النيل ، ولم يكن فى برنامجهم تعديل معاهدة ولا استمرار محالفة ، ولو كانت الأمة مصدر السلطات حقا لظفرت بما تريد ، ولكن العهد الحاضر أنكر عليها حقها فى المطلبين أو فى المطلب الأوحد ، واختار لها تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ (مذكرة وزارة النقراشى) تعديلا يتفق ومطامع غلاة المستعمرين (مذكرة المفاوضين المصريين بتاريخ أول أغسطس) ولو شاء العهد الحاضر لنقض معاهدة ١٩٣٦ ، ولو شاء لأبلغ الحكومة البريطانية تحرر مصر من قيودها لاستحالة تنفيذها استحالة قانونية بعد "تغير الظروف" أو لإخلال الحليفة بالتزاماتها ، ومن بينها الجلاء عن العاصمتين وعن المدن المصرية فى أقصاه نوفمبر سنة ١٩٤٤ .

على أن السبب الأول وحده كاف لنقض المعاهدة ولتحرر مصر من كل التزام يتعارض مع حقوقها وواجباتها المنصوص عليها فى ميثاق السلام، ولا خلاف فى ذلك فمن المسلم به فى القانون الدولى أن كل محالفة - ولو كانت أبدية- وإن كل معاهدة تتضمن شرطا فاسخا إذا تغيرت الظروف. وقد زالت الظروف التى أوجبت عقد معاهدة ١٩٣٦، وإذا انقضى السبب بطل المسبب. وأحكام الميثاق لاغية لقيود المعاهدة لأنها تتعارض معها، والمادة ١٠٣ منه تقول: "إذا تعارضت التزامات عضو من أعضاء الأمم المتحدة وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أى التزام دولى آخر يرتبط به فالعبرة بالتزاماته المترتبة على هذا الميثاق.

إن التحالف العسكرى فى معاهدة ١٩٣٦ لم يفرض على مصر تقديم المعونة لحليفتها عند قيام الحرب إلا "داخل حدودها" لأن قوة مصر غير معادلة لقوات حليفتها ولأن احتمال الحرب بالنسبة لمصر لا يقاس بحالات احتمالها بالنسبة لإمبراطورية جشعة مترامية الأطراف. ولكن الإمبراطورية العجوز تريد أن تجدد شبابها عن طريق عقد محالفات ثنائية مع مصر وجاراتها تفرض عليهن سفك الدم المصرى وسفك الدم العربى فى سبيل الإمبراطورية ليرفرف علمها فى الشرق الأوسط، ولنجدتها فى كل حرب تتعرض لها فى الشرق أو الغرب، وقد استعرت شهوتها إلى الاستعمار وضجت أملاكها الحرة ومستعمراتها من كل التضحيات التى فرضتها الحرب الأخيرة وهكذا نبتت فكرة التوسع الاستعمارى فى رأس مستر بيفن وفى

الشرق الأوسط متسع للاستعمار ما دامت مصر زعيمة الشرق، وما دام العهد الحاضر فى مصر حريصا على تقديم كل ترضية يريدها جنابه أو تفرضها حكومة العمال. وهكذا قبل المفاوضون المصريون ما عدا واحد منهم، أو عدا بعضهم، شروط التسليم التى أمليت عليهم وأولها أن يحارب المصريون خارج الحدود المصرية وأن يسفك دمهم ليرفرف العلم البريطانى على البلاد المتاخمة لمصر.

وهكذا قبل المفاوضون المصريون - ما عدا واحد منهم - إنشاء مجلس الدفاع المشترك، وهكذا اتفق المفاوض الأول ومن يسيل لعابه من حضرات المفاوضين إلى الحكم كالسعديين على استمرار فتح باب المفاوضات، فلحساب من يستمر فتح باب المفاوضات على مصراعيه وعلى أى أساس يزمع المفاوض الأول ومن يتحرقون شوقا إلى الحكم استئناف المفاوضات؟

وكيف استباح المفاوض الأول لنفسه أن يصدر مع شريكيه لورد ستانسجيت وسير رونالد كامبل بيانهم المائع المشترك، وإلى متى تستمر مؤامرة الباب المفتوح؟ لقد تضمنت المذكرة المصرية التى تمسك بها المفاوضون جميعا قبولهم فرض الحماية وما هو شر من الحماية. والمقترحات البريطانية مطابقة فى أصلها للمذكرة المصرية فالجلاء مؤجل فى المشروعين والسودان قضية منفصلة. والمادة الثانية من المشروع المصرى تفرض تبادل المعونة فى حالة الحرب وفى حالة احتمال خطر الحرب. والمادة الثالثة تقضى بإنشاء مجلس الدفاع واختصاصاته واحدة فى المشروعين ومبدأ المشاركة فى المشروع

المصرى يفرض على مصر قبول الحماية البريطانية وآثارها كما يفرض عليها أن تدافع عن الإمبراطورية فى البر والبحر والجو وأن تسهم فى دفاعها "بالعتاد والرجال" وأن تتخذ التدابير العسكرية اللازمة لمواجهة الموقف الدولى بوجه عام والتدابير اللازمة للدفاع فى الأقاليم المتأخمة بوجه خاص.

وعلى الجملة فالمشروع المصرى يجعل مصر "إقليما بريطانيا" يديره مجلس الدفاع أو ضيعة بريطانية يستغل المجلس عتادها ويستخدم رجالها للدفاع عن الإمبراطورية لا فى الشرق الأوسط فحسب، بل فى الشرق والغرب وفى كل ناحية من الأرض والمشروع المصرى يفرض على مصر التزامات أقسى بكثير من التزامات الأملاك الحرة التى تتكون منها المملكة المتحدة "الدومينيون" فهذه لا تسهم فى حرب الإمبراطورية إلا فى حدود طاقاتها ولا يساق أبناؤها إلى الحرب إلا بموافقتها ولكن المشروع المصرى يجند المصريين لخدمة الاستعمار ويجعل مصر تابعة للإمبراطورية فلحساب من يبقى باب المفاوضات مفتوحا؟ ولحساب من يريدون استئناف المفاوضات؟(١٢٩)

ملحق (٧)
نحو الحرية
أحمد كمال عبد الرازق
" المحامى وأحد أعضاء التنظيم"

أجل نحوها دائما، ونحن الآن فى منتصف الطريق إليها، وهذه قصة كل شعب وقضية كل أمة، ولابد من نضال رهيب يتذوق فيه الشعب مرارة الجوع والظلم والحرمان. ونحن إذ نكتب للناس ما تخطه أقلامنا نعلن أننا من أبناء هذه الطبقة الفقيرة الكادحة، طبقات الفلاحين والطلبة والعمال، وصغار الموظفين وأبناء الشوارع والدهماء، نحن الشعب لنا كل الحقوق ولنا كل السلطات، نحن الشعب الذى استعمره الإنجليز ومزقوا قواه وحطموا حركاته نحو التحرير. نحن كل شئ ولكن بيدنا الفقر وفى أصواتنا النشيج والأنين فإذا أمسكن أقلامنا تحركت ضمائرنا ثائرة غاضبة، فمستعمر يرمينا ليقتلنا بالخداع والتضليل، وأقليات تحكمت

وحكمت بالحديد والنار والأرض والمنازل والسيارات والمصانع ليست ملكا لنا نحن العبيد ! ! وبعد هذا يقولون لأقلام الأحرار كفى عن النشيد والترتيل. ولن تكف الأقلام أبدا لأنها حرة وفى طريقها نحو الحرية والملايين منا تعيش فى الأكواخ وتشرب الحنظل وتأكل الطين وتعانق المرض وتعشق الموت.. وعصارات الفكر ملقاة وكتاب الشعب حيارى ومظلومون وأنغام حلوة حرمت علينا وأناشيد الحرية أصبحت من علائم الشغب والعويل.

وهذه الحياة منكرة فالأخلاق والضمائر كسلع فى السوق وبينما تسود الدنيا ونلبس ثوب الحداد يشرق فجر جديد من أيام الحرية وتمر الأيام ثقيلة حافلة بالآلام والآمال آلام الشعب وآمال العبيد. وحتى السجون كتبوا عليها "إصلاح وتهذيب وتأديب" وأدخلوا فيها الأحرار والمصلحين. والإنجليز المجرمون زعموا الجلاء وصدقهم بعض المغرضين. ولكن الشعب وعى حقائق الأمور وأزاح ستار الزور.

عتاة لهم أذناب وذيول فرقوا وسادوا ووضعوا الأغلال فى أيدى العبيد ومهما كان الأمر فنحن الشعب والشعب خالد إلى الأبد. وهؤلاء الذين يعملون للوطن ويتدربون على خشونة الحياة فى أعماق السجون والمعتقلات هم رجال الغد وأبطال الحرية. ونحن ننشد للحرية فرادى مشردين وغدا نرتل أنغامها أجمعين ويدوى صوتنا للعالمين(١٣٠).

ملحق (٨)
نحو الحرية
أحمد كمال عبد الرازق

ونحن نكتب للناس عن الحرية فى عهد أهدرت فيه كل الحريات وأهدر دستورنا وعبث الظالمون بقضية الوادى وفق سياساتهم ومصالحهم.

فهذه الرأسمالية المدمرة لا المعمرة قد جاوزت كل حد وأعلنت عصيانها المطلق للشعب. فإذا ما أبصرنا جموع الفلاحين والعمال والطلبة وصغار الموظفين بأن حقوقهم مسلوبة، وأنه من حق المواطن الصالح الشريف أن يرفض طوق الذل والعبودية أخذوا علينا وسنوا التشريعات الجائرة ليحطموا الوعى الجديد. ولكن فليثقوا تماما أنه سيأتى اليوم الذى نرى الفلاح سيد الأرض، والعامل حرا فى المصنع، ونشهد الجامعات والمدارس تفتح أبوابها لكل فرد من أفراد الشعب ليتعلم دون مقابل وعندئذ نطمئن على الدستور الذى أعلن أن الشعب مصدر السلطات.

ففى الوقت الذى يتآمر الإنجليز وأذنابهم على مستقبل الشعب المصرى بالتحايل على حريته وعلى حقه فى الحياة والبقاء، وفى الوقت الذى يسرق الإنجليز فيه أموالنا ويريدون التهرب من الديون التى نهبوها من الشعب المصرى الفقير، نرى لزاما علينا أن ننادى بقطع العلاقات فورا مع هذه الدولة الفاجرة، ويؤيدنا فى ذلك كل مواطن صالح يؤمن بأن الاستقلال ليس منحة من الإنجليز المستعمرين.

لذلك ننادى بإصلاح المجتمع على أساس شعبى يرتكز على سياسات عامة شعارها المجموع قبل الفرد حتى لا نصاب بسياسة فردية عرجاء تمليها الرجعية وحب السلطات ونحن لا نتجاهل أبدا حريات الأفراد وحقوقهم لأنها جزء لا يتجزأ من نضالنا الشعبى الرهيب. ولكننا نقول إنه من الأمان لمستقبل شعبنا أن نصبغ الخطة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بصبغة شعبية قومية، وبهذا وحده تحل المشاكل بعضها بعضا وتخلص الشعب المستعبد من الأطواق التى فى عنقه.

يجب أن تقوم كل سياسة فى هذا البلد على مبادئ رشيدة تؤمن بهذا الكائن المعنوى الخالد والذى هو جموع الشعب ويسميه خصومنا بالدهماء والرعاع وأبناء الشوارع ونتخبط حين نغمض أعيننا نلغى عقولنا فندور حول أنفسنا إذا لم نضع المعايير القويمة التى تضمن لنا رقيا ومجدا.

هذا الريف مظلم وجائع وفقير. ومن أسس الإصلاح أن نبدأ بالريف والفلاح والعامل وبالطبقات الفقيرة لأنها هى التى تكون هذا الكائن المعنوى العظيم أى الشعب(١٣١).

ملحق (٩)
كلمة الطليعة
عبد المحسن حمودة

ظهر فى أفق السياسة المصرية اتجاه جديد يدعى أصحابه أنه يترفع عن النظام الحزبى وعن التيارات الكامنة فى حياتنا القومية فيقوم فرد بتأليف جماعة فوق الأحزاب متظاهرا بالإصلاح والتجديد ، وينشر آخر جريدة معلنا فيها أنها أرقى من أن تنتمى إلى حزب ، ويكون آخرون جبهة أو اتحادا لا ترى تحبيذ سياسة أو تفضيل حركة من الحركات بدعوى الحياد . وليس صفة الإدعاء وحدها هى التى تثير العجب فى أمر هذه التشكيلات بل إنه لمما يدعو إلى الدهشة حقا أن يتمسح هؤلاء جميعا بكلمات "الوحدة الوطنية" مبررين "حيادهم" المزعوم بأنه خير ما يعمل فى سبيل الوطن فيعملون بذلك على أن تفقد تلك الألفاظ السامية مدلولاتها النبيلة . إذ ما هى "الوحدة" مثلا ؟ أليست هى التى يرنو إليها شعب

معذب بائس !! وحدة حقيقية بين صفوف الشعب نفسه. وحدة في أفكاره وآرائه، وحدة في تكوينه وتنظيمه، وحدة في مبادئه وأهدافه، ووحدة أيضا في قيادته الأمينة المستمدة من ضميره وأعماقه.

وما هي الوطنية؟ أليست هي المعنى الذى يهدف إلى إسعاد الشعب وإنقاذه من هوة الذل والنكبة والشقاء. شئ آخر يعمدون به إلى البلبلة والتشويه وهي ألفاظ "الاعتدال" وما يرادفها فلقد أخذت تلك الألفاظ على لسان هؤلاء مدلولات كاذبة يقصد بها الرضاء والمديح في الوقت الذى يفسرون فيه الصمود السياسي بالحزبية والتعصب والتطرف. ولكن ما معنى الاعتدال وعدم الحزبية في نظر هؤلاء؟ أهو اعتدال في التمسك بالأهداف والمبادئ وعدم الخروج عليها !! أهو اعتدال في الصمود في ميدان الكفاح وتحمل تبعاته؟! أهو اعتدال وحياد في الوطنية أهو اعتدال في إنقاذ جمهرة الشعب البائس؟ لئن كانت هذه تفسيراتهم فإننا بعيدون عنها كل البعد. نحن الطلبة والشباب والعمال نرى في الوفد دون فلول الأحزاب الكسيحة الأخرى معاني الوطنية الصادقة والصلابة في الكفاح. فإذا قلنا إننا "طليعة الوفد" فنعني بذلك الفخر بتعصبنا لوفديتنا وتطرفنا في مبادئها. نحن الطليعة الوفدية يشرفها قولهم أننا في مقدمة المنضوين تحت لواء الوفد. أن للوفد من الماضي والتراث الخالد ما يشرف كل مصرى وطني فالوفد ليس وليد اليوم ولكنه وليد ثورات تغلغلت في ضمير الشعب.

إن هذا الشعب الأبى الذى طالما استغله المستبدون أصبح أوعى من أن يقع بنغماتهم التى لا ترمى إلا إلى تضليلهم بأن الطليعة الوفدية تعلن تعصبها لمبادئ أخرى. إننا متعصبون لطرد الإنجليز من أراضينا، متعصبون فى دفاعنا عن الحرية والديمقراطية الحقة. متعصبون لتأييد حقوق وطننا المغتصبة. متعصبون فى دفاعنا عن العمال والفلاحين وجميع طوائف الشعب المقهورة. متعصبون لنشر العلم وفتح الجامعات والمدارس لأبناء الرعاع والدهماء. أجل متعصبون، ولكن لوطننا وشعبنا. تلك خطتنا التى نعمل لها فهل من مزيد؟ نحن الطليعة نترسم فى هذه المبادئ تعاليم قائدنا "مصطفى النحاس" (١٣٢).

ملحق (١٠)
عزيز فهمى
شهيد الحرية وحقوق الإنسان (١٩٠٩-١٩٥٢)

ولد عزيز فهمى عام ١٩٠٩ بطنطا، وهو الابن الوحيد لعبد السلام فهمى جمعة باشا، أحد كبار الملاك المصريين ورئيس مجلس النواب فى عهد حكومة الوفد الأخيرة، وسكرتير عام الحزب لفترة قصيرة خلفا لصبرى باشا أبو علم الذى كان قد توفى فى إبريل ١٩٤٧، وأحد المجاهدين فى الحركة الوطنية دفاعا عن الحرية والدستور منذ ثورة ١٩١٩.

وقد تلقى عزيز فهمى علومه الابتدائية والثانوية بطنطا، ثم انتقل إلى القاهرة للحصول على البكالوريا، وبعد ذلك التحق بالجامعة المصرية، حيث جمع بين دراسة الحقوق فى كلية الحقوق، ودراسة الأدب بالانتساب إلى كلية الآداب، تماما كما فعل صديقه ورفيقه فى الكفاح الدكتور محمد مندور، فنال ليسانس الآداب عام

١٩٣٢ والحقوق عام ١٩٣٣ ، وكانت رسالته التى قدمها إلى كلية الآداب فى المقارنة فى الشعر العربى بين العصرين الأموى والعباسى(١٣٣) .

ومنذ الفترة المبكرة من حياته المدرسية ، بدت عليه علامات الوطنية ، حين كان يصحبه والده فى استقبالات سعد زغلول ، فكان كثيرا ما يهتف أمامه بالحرية . وعندما وصل إلى المرحلة الجامعية نضج تفكيره فى الدفاع عن الحريات العامة ، حيث قاد حركة المعارضة الطلابية ضد سياسة الحكومة ، واعتدائها على استقلال الجامعة ، بإخراج الدكتور طه حسين منها . كذلك تزعم حركة المعارضة فى الجامعة وتأليب الشباب ضد حكومة صدقى حين قامت بالاعتداء على الحريات وإلغاء دستور ١٩٢٣ .

وفى عام ١٩٣٣ ، سافر عزيز فهمى إلى باريس للحصول على الدكتوراه فى القانون ، وكان موضوع رسالته (الامتيازات الأجنبية فى مصر ومعاهدة مونترو) ، فكانت أول رسالة من مصرى عن هذه المعاهدة ، ثم التحق فى الوقت ذاته بالسوربون للحصول على الدكتوراه فى الآداب ، وبعد ذلك عاد إلى مصر عام ١٩٤٢ ، بعد أن جمع بين دراسة القانون والآداب .

وعندما عاد إلى مصر عين ، لفترة قصيرة ، فى منصب وكيل نيابة بالمحاكم المختلطة ، ثم ضاق صدرا بالقيود الحكومية ، فاستقال من منصبه الذى كان يسيل عليه لعاب المئات من أبناء الوجاهة ، مفضلا العمل الحر حيث اشتغل بالمحاماة والصحافة فكانت أولى مقالاته

الصحفية تفيض وطنية، حيث حملت عنوان "أهدافنا". ثم تتالت مقالاته الوطنية والتى لا يمكن إحصاؤها لتعددها وتنوعها فنجدها تارة ضد الاستعمار وأخرى ضد الطغيان والفساد وكبت الحريات، مما عرضته إلى الرقابة المستمرة من قبل البوليس السياسى، بالإضافة إلى الاعتقال والسجن مرارا بتهمة العيب فى الذات الملكية، أو التحريض على الإخلال بالنظام القائم على الاستبداد والقهر الطبقى وتأليب الطبقات. وكذا لهجماته الضارية ضد سلطات الاحتلال وسياسته الجديدة التى كانت تهدف إلى ربط البلاد باتفاقيات خاصة للدفاع المشترك والأحلاف العسكرية.

وكان من بين مواقف عزيز فهمى الوطنية دفاعًا عن الحريات، مهاجمته للمرسوم الخاص بمكافحة الشيوعية فى عهد حكومة صدقى، وهو المرسوم (١١٧) والذى تضمنت مواده - فيما تضمنت - نصا يفرض "العقاب على كل مصرى يقيم فى المملكة المصرية يشترك أو ينضم - من غير ترخيص من الحكومة - إلى جمعيات أو هيئات أو أنظمة من أى نوع كانت ذات صفة دولية يكون مقرها فى الخارج".

هاجم عزيز فهمى هذا المرسوم، مشيرا إلى أنه لم يكن يقصد به مكافحة الشيوعية، ولكنه الأسلوب الثالث من أساليب الاستعمار. فتحت ستار مكافحة الشيوعية يحاولون القضاء على كل معارضة وكبت كل صوت حر وإخماد كل حركة وطنية. وأوضح الدليل العملى على ذلك، بأن تطبيق هذا التشريع لم يقتصر على اليساريين

وحدهم، بل امتد إلى كافة العناصر التقدمية الوطنية. وأضاف عزيز فهمى بأن الهدف الأساسى لهذا التشريع الشاذ والتشريعات الأخرى المماثلة هو عزل مصر عن العالم الخارجى عزلة تامة، وكبت صوتها فى الداخل، ليتسنى حصرها آخر الأمر فى نطاق الإمبراطورية البريطانية، وإدماجها فى عداد مستعمراتها، واصفا إياه - أى هذا التشريع - بأنه اعتداء صارخ على أبسط حقوق الإنسان(١٣٤).

ولعزيز فهمى ثلاثة مواقف برلمانية خالدة ورائعة، دفاعا عن الحريات العامة وحرية الصحافة، والاعتداء على الدستور، والانتقاص من سلطات مجلس الدولة واستقلال القضاء.

وقد تمثل الموقف الأول فى كشفه لخيوط المؤامرة التى حيكت ودبرت ضد حرية الصحافة عن طريق تلك التشريعات التى قدمت للبرلمان فى يوليو ١٩٥١ باسم أحد النواب الوفديين (اسطفان باسيلى)، وبدا واضحا أن فى الميدان جبهتين، جبهة صممت على "تمرير التشريعات وإقرارها" وجبهة المعارضين من العناصر التقدمية بزعامة عزيز فهمى، الذى وقف فى النادى السعدى ليقود حملة ضارية ضد هذه التشريعات، مما أثار الجانب الأكبر من أعضاء الهيئة البرلمانية الوفدية، وقام مقدم التشريعات نفسه يعلن براءته منها.

ولم يكتف عزيز فهمى بسحب باسيلى لمشروعه هذا المقيد لحرية الصحافة والحريات العامة، بل تقدم إلى المجلس باقتراحين لإلغاء المادتين ١٩٣، ١٩٩ من قانون العقوبات والخاصة بحظر

النشر ، كما تقدم بمشروع قانون خاص بتعديل المادة ١٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، وذلك لمنع الحبس الاحتياطى فى جرائم النشر ، وافق البرلمان عليه فى ١٣ أغسطس ١٩٥١ ، وصدق الملك عليه فى ٢٣ سبتمبر من نفس العام.

وفى ديسمبر ١٩٥١ ، تقدمت الحكومة الوفدية أيضا إلى البرلمان بمشروع قانون خاص بتعديل قانون مجلس الدولة بهدف الانتقاص من سلطات المجلس واستقلاله ، حيث أباح هذا القانون الجديد لوزير العدل حق الإشراف الإدارى على المجلس ، ويسلب من رئيسه حق الحكم بوقف تنفيذ القرارات الحكومية لتكون من حق لجنة قضائية تشكل لهذا الغرض.

عندما حدث هذا كله ، وقف عزيز فهمى ، وفى جلستين متتاليتين تحت قبة البرلمان كالصخرة العاتية ، يهاجم مشروع الحكومة بلا هوادة ، وراح يوضح للأعضاء الهدف من المشروع وهو الانتقاص من سلطات المجلس واختصاصاته. وكان الموضوع المطروح للمناقشة فقهيا أكثر منه موضوعا عاما ، ومع ذلك فقد ظل عزيز فهمى يتكلم فى إحدى الجلستين زهاء خمس ساعات متتالية ، حتى لقد أشفق عليه الكثيرون من أعضاء المجلس من شدة ما بذل من جهد وعناء ، رغم ضآلة تكوينه الجسمانى.

وكان مما قاله عزيز فهمى مخاطبا أعضاء المجلس "نحن هنا قضاة نحرص على صيانة قوانين الدولة ويجب أن نكون غيورين على تنفيذها لأننا نتولى باسم الشعب ونيابة عن الأمة الرقابة على السلطة القانونية والسهر على تنفيذ القوانين" .

ووجه انتقاده إلى الحكومة، متسائلا عن الأسباب والدوافع التى حدت بها إلى تقديم هذا المشروع، وهل كان وليد إلغاء المعاهدة واتفاقيتى الحكم الثنائى فى السودان، أم هل جد بعد حركة الكفاح المسلح ضد العدو فى المعركة التحريرية الكبرى، وقد شمرت المعركة عن ساقها، وغلت مراجلها، ولم يبق أمام الحكومة والبرلمان سوى واجب واحد هو تجنيد كل الجهود للانتصار فى المعركة، دون الانصراف عن غيرها.

وعاد ليوجه نقدا أشد إلى الحكومة ومواقفها المتناقضة بقوله: "كنت أظن أن الحكومة ستعرض على المجلس فى جلسته هذه مشروع قانون يقضى بإباحة حمل السلاح، أو مشروع قانون بفرض عقوبة صارمة على من يتعاون مع العدو، تنفيذا لتلك القرارات الوطنية الخالدة التى اتخذها مجلس الوزراء أخيرا، ولكن شيئا من هذا لم يحدث، بل تقدمت الحكومة بدلا من ذلك بمشروعها هذا، فكان أول مشروع قانون عام تتقدم به إلى البرلمان بعد إلغاء المعاهدة (١٣٥)!! وأضاف بأنه كان يرجو أن نتسامى جميعا - نوابا وحكومة- إلى جلال هذا الموقف الخطير الذى نحن فيه لنكون جديرين بالنيابة عن الأمة، وبقيادة الدفة فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ البلاد، ولكن الحكومة أبت إلا أن تجند جهودها التشريعية لتعديل قانون مجلس الدولة وأن تشغلنا بهذا التعديل، دون أن تبين لنا بواعث هذا التعديل" (١٣٦).

وفى أول مايو ١٩٥٢ ، أنطفأت الشعلة المتوهجة ، وسكنت الحركة الدائبة ، وخمدت القوة الجبارة ، حيث تربص القدر بعزيز فهمى ، ففى صباح ذلك اليوم سافر عزيز فهمى إلى الفشن التابعة لبنى سويف للمرافعة فى إحدى قضاياه الوطنية ، دفاعا عن الحريات ، وفى أثناء طريقه إلى المحكمة ارتطمت السيارة التى كان يستقلها بجذع شجرة وانقلبت فى الترعة المجاورة وعندئذ لفظ عزيز فهمى أنفاسه الأخيرة ، ليكون أول شهيد فى ساحة المعركة دفاعا عن الحرية وحقوق الإنسان المصرى(١٣٧) .

ملحق (١١)
إبراهيم طلعت
(١٩١٨-...)

بدأ حياته النضالية عضوا فى حزب مصر الفتاة، وبعد التحاق بكلية الحقوق عين رئيسا للجنة جمعية مصر الفتاة بالإسكندرية، وكان سليمان حافظ من أكبر المشجعين للجمعية ماديا وأدبيا، باعتبارها هيئة سياسية متطرفة ضد الوفد.

ويذكر إبراهيم طلعت فى مذكراته أنه عندما استقال من حزب مصر الفتاة سنة ١٩٤٧ وقدم طلبا للانضمام إلى الهيئة الوفدية، زاره سليمان حافظ لكى يلومه ويوجه إليه احتجاجا شديداً على تصرفه هذا، مذكرا إياه بأنه كان فى المعسكر المضاد له سنوات عديدة، فكيف يحدث هذا التحول سريعا من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار.

وكان وهو طالب بالكلية أحد الطلاب المشاغبين - على حد تعبير السنهورى وأحمد لطفى السيد - وقد فصل من الجامعة مرارا لتزعمه بعض المظاهرات ضد حكومات الأقلية وسياستها، وكذا حكومة الوفد، وحوكم ذات مرة أمام مجلس التأديب الذى كان ينعقد برئاسة أحمد لطفى السيد مدير الجامعة آنئذ. كذلك كلفته حماسته وإعجابه بهتلر لمواجهة الإنجليز، أثناء عضويته بمصر الفتاة، كلفه ذلك ثلاث سنوات من عمره قضاها فى المعتقل، وهو فى مقتبل حياته العملية، منذ عام ١٩٤٢، ثم رحل إلى مستشفى حلوان لتدهور حالته الصحية.

وكان أروع ما قام به أثناء عضويته ببرلمان الوفد الأخير عام ١٩٥٠، ذلك الاستجواب الذى قدمه داخل المجلس للواء أحمد فؤاد صادق قائد حرب فلسطين لتراخيه فى أداء واجباته مما سبب خسارة فادحة للجيش المصرى أثناء المواجهة العسكرية. وقد طالب إبراهيم طلعت فى استجوابه هذا بتجريده من رتبه وألقابه ونياشينه التى حصل عليها، لأنه كان يدعو إلى إرسال الجيش المصرى إلى كوريا للحرب مع الولايات المتحدة الأمريكية فى الوقت الذى كانت جماهير الشعب المصرى بمختلف اتجاهاتها ضد سياسة الدفاع المشترك والأحلاف العسكرية.

وقد كان لموقفه هذا أبلغ الأثر فى أن تغض قيادة الثورة نظرها عن اختيار أحمد فؤاد صادق كقائد للحركة، واتجهت الأنظار - فيما بعد وكما أفصح عن ذلك جمال عبد الناصر لإبراهيم طلعت- إلى

اختيار اللواء محمد نجيب لنزاهته وسمعته الحسنة وعدم تلوثه بفساد ذلك العهد، إضافة إلى تعرضه للخطر، حين قام بترشيح نفسه ضد حسين سرى عامر فى انتخابات مجلس إدارة نادى الضباط، فكان ذلك يمثل تحديا من جانبه للملك فاروق ذاته.

وقد شارك إبراهيم طلعت، الذى كان أحد رفقاء عبد الناصر بمصر الفتاة، فى وضع قانون تحديد الملكية الزراعية، وكان أول من طرحه على الرأى العام بنشره فى صحيفة المصرى فى ١٢ أغسطس عام١٩٥٢، ولم يعلم سراج الدين بذلك إلا أثناء اللقاء الذى رتبه إبراهيم طلعت بينه وبين عبد الناصر وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة.

ويبدو أن عبد الناصر قد استخدم إبراهيم طلعت، ولفترة محددة، ليكون بمثابة همزة الوصل بين قيادة الثورة وبين قيادة الوفد، باعتباره أقرب أصدقاء النحاس لتمتعه بثقته. وبعد أن استنفدت القيادة أغراضها، قامت بالقبض على إبراهيم طلعت فى ١٦ يناير عام ١٩٥٣، حيث تم نقله إلى سجن الأجانب، ثم أعيد اعتقاله مرة ثانية، ومعه سليمان حافظ عام ١٩٥٦ عقب الاعتداء الثلاثى، وقد تزاملا معا فى سجن مصر ثم فى معتقل البعوث الإسلامية بالعباسية مع آخرين من المعتقلين السياسيين(*).

مصادر الدراسة

أولاً : وثائق عربية :

- مجموعة محاضر جلسات مجلس النواب (١٩٥٠-١٩٥٢).

ثانياً : وثائق أجنبية :

- وثائق وزارة الخارجية البريطانية تحت عنوان

Weekly Appreciation from Cairo to F.O.

وقد تمت الاستعانة بما يأتى :

-F.O.371/4592, 20-26 Sept., 1945.

- F.O.371/53289, 21., Feb., 1946.

- F.O.371/53289, 21., Feb., 1946.

- F.O.371/63021, 29., August., 1947.

- F.O. 371/63021, 13 Sept., 1947.

- F.O. 371/63021, 16, August, 1947.

ثالثاً : مذكرات شخصية :

- إبراهيم طلعت :

أيام الوفد الأخيرة. مذكرات نشرت على حلقات بمجلة روزاليوسف فيمابين ٢٣/ ٨/ ١٩٧٦، ٧/ ٣/ ١٩٧٧، وقد نشرت فى كتاب يحمل نفس العنوان عام ٢٠٠٣. القاهرة، الهيئة العامة للكتاب.

- عبد الفتاح حسن :

ذكريات سياسية، القاهرة، ١٩٧٤

رابعاً : لقاءات شخصية :

- لقاءات مع الدكتور مهندس عبد المحسن حمودة أحد أعضاء التنظيم بتاريخ ١٤/ ٢، ٢٨، ١٤/ ٣/ ١٩٨٩.

خامسا : الدوريات :

- البعث : أسبوعية، ١٩٤٥-١٩٤٦.
- الجماهير، أسبوعية، ١٩٤٧.
- الوفد المصرى، يومية، ١٩٤٥-١٩٤٦.
- المصرى، يومية، ١٩٤٦، ١٩٥١.
- الأهرام، يومية، أبريل ١٩٤٠.
- رابطة الشباب، أسبوعية، ١٩٤٧-١٩٥٢.
- روزاليوسف، يومية، ١٩٤٥-١٩٥٢.
- صوت الأمة، يومية، ١٩٤٦-١٩٤٨.

سادسا : المراجع :

- الدكتور أحمد زكريا الشلق:

حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢-١٩٥٣، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٢.

- أحمد صادق سعد:

صفحات من اليسار المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، القاهرة، ١٩٧٦.

- الدكتور رفعت السعيد:

- تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠-١٩٥٠، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٧٨.

- الصحافة اليسارية فى مصر ١٩٢٥-١٩٤٨، القاهرة، ط٢، ١٩٧٧.

- الدكتور رءوف عباس حامد :
جماعة النهضة القومية، القاهرة : دار فكر، ١٩٨٥ .

- رول ماير، ترجمة أحمد صادق سعد :
الدراسات التاريخية المعاصرة ١٩٣٦-١٩٥٢، القاهرة، ١٩٨٧ .
- شهدى عطية الشافعى :
تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٦، القاهرة، ط٢، ١٩٨٣ .
- صلاح عيسى :
محاكمة فؤاد سراج الدين، القاهرة، مدبولى ، ١٩٨٣ .
- الدكتور عاصم أحمد الدسوقى :
مصر فى الحرب العالمية الثانية، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- عبد الرحمن الرافعى :
- فى أعقاب الثورة المصرية، ج٣، القاهرة، النهضة ، ١٩٥١ .
- شعراء الوطنية فى مصر، القاهرة، ١٩٦٦ .
- الدكتور عبد العظيم رمضان :
حزب الوفد بين اليمين واليسار، الكاتب، أعداد يونيو، أغسطس، أكتوبر ١٩٧٣.
- عزة وهبى :
تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر - دراسة تحليلية لآخر برلمان مصرى قبل ثورة ١٩٥٢، القاهرة، مركز الدراسات السياسية بالأهرام، ١٩٨٥ .
- الدكتور على الدين هلال :
السياسة والحكم فى مصر. العهد البرلمانى ١٩٢٣-١٩٥٢، القاهرة، ١٩٧٦.

- طارق البشرى:
الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢ ، القاهرة، ط٢ ، ١٩٨٣ .
- مارسيل كلومب، ترجمة زهير الشايب:
تطور مصر، القاهرة، ط٢ بدون تاريخ.
- الدكتور محمد أنيس :
تطور المجتمع المصرى من الإقطاع إلى ثورة يوليو، القاهرة، ١٩٧٨ .
- محمد زكى عبد القادر:
محنة الدستور، القاهرة، ط٢ ، ١٩٧٣ .
- الدكتور محمد مندور:
الديمقراطية السياسية، القاهرة، كتاب المواطن، ١٩٥٢ .
- الدكتور يونان لبيب رزق:
تاريخ الوزارات المصرية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية بالأهرام، ١٩٧٥ .

الهوامش

(١) مما هو جدير بالذكر أنه قد وجد تنظيمًا للقمصان الزرق تابع للوفد فى ثلاثينيات تلك الفترة برئاسة زهير صبرى ومحمد بلال ويوسف الجندى وقد أطلق على نفسه "شباب الوفد" غير أنه كان يحمل السمة السياسية واستخدمه الوفد كسلاح ضد معارضيه.

(٢) مما هو جدير بالملاحظة أننا قد أفردنا دراسة خاصة تتناول محمد مندور وفكره السياسى والاجتماعى. انظر: المؤرخ المصرى، العدد الثانى، يوليو ١٩٨٨.

(٣) رءوف عباس حامد: جماعة النهضة القومية، القاهرة ١٩٨٦، ص ١٦، ١٧.

(٤) المرجع السابق، ص١٨.

(٥) عاصم أحمد الدسوقى: مصر فى الحرب العالمية الثانية، القاهرة ١٩٧٦، ص ٢٢٤.

(٦) المرجع السابق، ص ٢٢٦.

(٧) وفقا لتقرير اللجنة المالية بمجلس النواب لعام ١٩٣٩، قدر متوسط دخل الفرد فى مصر سنويا بمبلغ تسعة جنيهات أى بما يعادل ٧٥ قرشا شهريا لنفقات المأكل والملبس والمسكن، مما يوضح مدى احتدام الأزمة الاجتماعية.

(٨) شهدى عطية الشافعى: تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٦، ص ٩٢.

(٩) المرجع السابق، ص ٩٢.

(١٠) محمد أنيس: تطور المجتمع المصرى من الإقطاع إلى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ص ٢٢٠.

(١١) رءوف عباس حامد: المرجع السابق، ص ٢٩، ٣٠.

(١٢) حول هذا المشروع وموقف المعارضة من نزاهة الحكم، انظر دراستنا بعنوان: المعارضة في البرلمان المصرى، دار الشروق، ص ١٠٦، ١٠٧، طبعة ٢٠٠٦.

(١٣) مارسيل كلومب: تطور مصر، ترجمة زهير الشايب، ص ١٤٥، ص ١٤٦، حول الاستثناءات والمحسوبية التى تضمنها الكتاب الأسود، انظر استجواب مكرم عبيد لحكومة الوفد ورد النحاس رئيس الوزراء عليه، مضابط مجلس النواب الجلسة الرابعة عشرة، يونيو ١٩٤٢، ص ١٤٥٥-١٤٧٤.

(١٤) للمزيد، انظر دارستنا بعنوان: قضية نزاهة الحكم فى مصر ١٩٣٦-١٩٥٢، مجلة التاريخ والمستقبل، يناير ٢٠٠١.

(١٥) محمد زكى عبد القادر: محنة الدستور، ص ١٨٠-١٨٢.

(١٦) ترجع جذور مصطفى موسى الاجتماعية إلى الطبقة الوسطى، أى الرأسمالية الوطنية، حيث كان والده من كبار مقاولى الأعمال الصحية فى مصر، وقد التحق مصطفى موسى بكلية الهندسة جامعة القاهرة عام ١٩٤٢ ثم فصل نهائيا منها نظرا لميوله الوطنية التقدمية، وكان من بين المعتقلين فى فبراير ١٩٤٥ ثم أفرج عنه، وأعيد اعتقاله مرة ثانية بحجة تدبير مؤامرة ضد أحمد ماهر. وبعد ذلك تزعم طلبة الجامعة فى معارضة معاهدة صدقى - بيفن. وكان من بين الذين تم القبض عليهم فى قضية الشيوعية التى لفقها إسماعيل صدقى لخصومه السياسيين فى ١١ يوليو ١٩٤٦، وبعد خروجه من السجن، ألف بالاشتراك مع مجموعة من الشباب الوفدى التقدمى جماعة الطليعة الوفدية، ثم قبض عليه فى قضية القنابل الشهيرة فى مايو ١٩٤٧ وكان المتهم التاسع فى تلك القضية. صوت الأمة ٣١/ ١٠/ ١٩٤٨، محضر تحقيق قضية القنابل، وقد رشح فى الانتخابات البرلمانية التى جرت عام ١٩٤٩ عن دائرة باب الشعرية، واستطاع أن يكسب المعركة الانتخابية لما لقيه من تأييد من جانب الطليعة،

غير أنه بدت عليه الميول الاعتدالية فى مواقفه خلال المناقشات التى دارت بالمجلس إبان تلك الفترة.

(١٧) لقاء مع الدكتور عبد المحسن حمودة أحد قيادات الطليعة الوفدية بتاريخ ٨/ ٣/ ١٩٨٩.

(١٨) انظر المقال الذى نشر برابطة الشباب فى ١٧/ ٤/ ١٩٤٧ بعنوان "الجزيرة العربية تحت وطأة الاستعمار الأمريكى، حيث يوضح أسس السياسة الأمريكية الجديدة فى المنطقة والتى كانت تتجه بخطى حثيثة نحو تأسيس الشركات الاستغلالية، تدعمها القواعد الحربية، وتقوى من نفوذها عن طريق إثارة الفتن والاضطرابات والحروب فى المنطقة.

(١٩) رول ماير: الدراسات التاريخية المعاصرة ١٩٣٦-١٩٥٢، ترجمة أحمد صادق سعد، ص ٨٠-٨٢.

(٢٠) رابطة الشباب، ١٩٤٧/٤/٣، وكذلك الجماهير ٧/ ٤/ ١٩٤٧.

(٢١) لقاء مع الدكتور عبد المحسن حمود بتاريخ ١٤/ ٢/ ١٩٨٩. وقد أكد بعدم وجود مستندات أو وثائق خاصة بالتنظيم، نظرا لتعرضهم للمطاردات والاعتقالات المستمرة من جانب الحكومة والبوليس السياسى. وحول نشاط التنظيم بين الجماهير، انظر رابطة الشباب، الأعداد ١٥٨، ١٥٩، ١٦١ بتاريخ ١٧، ٢٤ أبريل، ٨ مايو ١٩٤٧. وقد صودرت الصحيفة بعد ذلك وحتى أواخر نوفمبر ١٩٤٧.

(٢٢) صوت الأمة ٢٢/ ١٠/ ١٩٤٨. وكان من بين المتهمين فى هذه القضية من أعضاء الطليعة الوفدية مصطفى موسى، وعبد الرءوف أبو علم، وأمين الكاشف، وعبد اللطيف المردنلى، ورفيق الطرزى. وقد تم الإفراج عن كل من مصطفى موسى وعبد الرءوف أبو علم وأمين الكاشف، فى ٩ ديسمبر ١٩٤٧، بعد أن عدل المتهم الأول فى القضية (سعد زغلول فؤاد) من أقواله واعترافاته التى أدلى بها إلى النيابة من قبل بدعوى أنها كانت صادرة عن طريق التهديد من جانب البوليس السياسى. صوت الأمة ٣١/ ١٠/ ١٩٤٨، محضر تحقيق قضية القنابل، كذلك رابطة الشباب، العدد ١٦٦، ٤ ديسمبر ١٩٤٧.

(٢٣) رابطة الشباب، العدد ١٦٥، ٢٧ نوفمبر ١٩٤٧، مقال بعنوان كلمة الطليعة. ومما هو جدير بالذكر أن الدكتور عزيز فهمي كان قد تقدم بمذكرة موقعا عليها حوالي مائة عضو من الشباب الوفدى التقدمى فى أوائل عام ١٩٥٢ إلى النحاس باشا، طالب فيها أن يعود الوفد إلى مبادئه الأولى فى حماية الحريات والدفاع عن الدستور وتثبيت أركانه. ثم عرجت المذكرة على الانتهازيين الذين يلتفون حول الوفد كلما جاء إلى الحكم لاستغلال مراكزهم أسوأ استغلال على حساب سمعة الوفد ورئيسه والأخيار فيه. وقد طالب عزيز فهمى بإبعاد هؤلاء عن الوفد حتى تعود إليه ثقة الشعب به وبإخلاصه ونزاهته. فكان هذا تلميحا من هؤلاء بتطهير الحزب من الجناح اليمينى المسيطر على توجهاته آنذاك.

(٢٤) طارق البشرى: الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢، ص ١٥٧.

(٢٥) روزاليوسف، العدد ١١٨٢، ٥ فبراير ١٩٥١.

(٢٦) روزاليوسف، العدد ٩٨٧، ١٤ مايو ١٩٤٧. مقال بعنوان الوفد يتبرأ من شباب الوفد. وفى حوار لنا مع السيدة ملك عبد العزيز الشاعرة المعروفة زوجة الدكتور محمد مندور أشارت إلى أن بعض كبار الملاك من أعضاء الهيئة الوفدية أبدوا قلقهم للنحاس من محمد مندور، وقالوا له: إلى أين يسير بنا هذا الرجل؟ - أى مندور- على أنها - كما روت لنا- أشادت بموقف النحاس من مندور وبإعجابه بمقالاته الوطنية وتشجيعه على الاستمرار فى توجيه النقد غير المباشر إلى الحزب.

(٢٧) بعد إلقاء القبض على كافة الفصائل المعارضة لسياسة إسماعيل صدقى داخليا وخارجيا وإغلاق صحفهم فى حملة يوليو الشهيرة (١٩٤٦)، وقف إسماعيل صدقى فى ١٥ يوليو يعلن فى مجلس الشيوخ أن اللجنة الوطنية للطلبة والعمال لها هدف مستتر هو الترويج للشيوعية، وأن أحد أعضاء مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى قد أرسل برقية يستنجد فيها بدولة أجنبية، وأن مجلة البعث التى كان يقوم بإصدارها الدكتور محمد مندور وفدية شيوعية، دون أن يواجه بمعارضة من جانب زعيم المعارضة

الوفدية داخل المجلس آنذاك، مما يؤكد تخلى قادة هذا الجناح اليمينى فى الحزب عن أعضائه الذين كانوا ينتمون للطليعة الوفدية وألقى القبض عليهم فى تلك الحملة كمحمد مندور ومصطفى موسى.

(٢٨) كان إبراهيم الروبى من بين المعتقلين فى حوادث عام ١٩٣٥ عقب تصريح هور الشهير، كما وجهت إليه أثناء رئاسته لتحرير صحيفة المصرى تهمة العمل على قلب نظام الحكم والعيب فى الملك. وقد سجن بسببها ما يقرب من أربعة شهور وأفرج عنه بالضمان فى عام ١٩٣٩. وكان عضوا فى كل اللجان الوفدية التى شكلت لمواجهة الاستبداد والاعتداء على حرية الشعب، ولذلك فإنه كان هدفا لاضطهاد البوليس السياسى كلما حكمت الأقليات. وقد توفى فى ٢١ يوليو ١٩٥٢. رابطة الشباب، العدد ٢٥٠، ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

(٢٩) رابطة الشباب، العدد ١٥٤، ٢٠ مارس ١٩٤٧. ومما هو جدير بالملاحظة أن الصحيفة قد بدأت فى الاهتمام بتتبع ورصد أخبار السودان ونشاط الحركة الطلابية فيه، وكذا أخبار العالم العربى وحركات التحرر فيه.

(٣٠) رابطة الشباب، العدد ١٥٤، ٢٠ مارس ١٩٤٧.

(٣١) لقاء مع عبد المحسن حمودة بتاريخ ٨/ ٣/ ١٩٨٩. وجدير بالذكر أن رابطة الشباب قد أشارت فى عددها الأول، بعد أن أصبحت تعبر عن أفكار الجماعة، إلى أنها تلفت نظر القراء إلى أن إدارتها الجديدة الآن لا ترتبط بتعهدات الإدارة القديمة، وأنها غير مسئولة عن سابق اتصالاتها وأعمالها، ورجت القراء أن تكون المعاملات مستقبلا مع مدير الإدارة الجديد رأسا، وهو عبد الرءوف أبو علم، الذى أصبح - فيما بعد- رئيسا للتحرير، وتولى احمد كمال عبد الرازق المحامى مهام الإدارة. وقد أكد عبد المحسن حمودة أثناء لقائنا به على عزوف الطليعة عن تلقى دعم مالى من جانب قيادات الوفد، وأنها اعتمدت على التمويل الذاتى من جانب الأعضاء وخصوصا مصطفى موسى، ووفقا لقدراتهم المادية.

(٣٢) كانت قيادة الطليعة الوفدية تتولى العبء الأكبر لإصدار الصحيفة، حيث اختص مصطفى موسى بكتابة عمودا أسبوعيا بعنوان "منا... اليكم" وأحمد كمال عبد الرازق مقالا بعنوان "نحو الحرية". أما أحمد عبد الجواد وهبه فقد تولى تحرير ركن الطليعة، وعبد الرءوف أبو علم أخبار العمال، وتناول كل من وجيه راضى وعبد المحسن حمودة متابعة القضايا السياسية والرد على خصوم الطليعة من الاتجاهات الأخرى.

(٣٣) جدير بالملاحظة أنه، ونتيجة للضربات المتلاحقة التى تعرض لها مصطفى موسى، وأثرت على وضعه الذاتى والعائلى، مما دعاه إلى التفكير فى بناء الذات وتحقيق أكبر قدر من الإمكانات المادية لتكون معينا له فى حركة النضال، فانشأ - فيما بعد - شركة الصعيد للمقاولات. ويبرر عبد المحسن حمودة عملية الاحتواء هذه بمجيئ الوفد إلى الحكم وبالتالى توقف حركة النضال الوطنى خلال تلك الفترة بعد أن أبعد الوفد عن الحكم أكثر من خمس سنوات.

(34) F.O.371/45392, Weekly Report from 20-26 September, 1945

حيث قدم حزب الفلاح الاشتراكى مذكرة إلى السفارة البريطانية، أشار فيها إلى مساهمة مصر فى المجهود الحربى، وطالب بالاستقلال التام، لمصر والسودان.

(٣٥) محمد أنيس: تطور المجتمع المصرى من الإقطاع إلى ثورة يوليو ١٩٥٢، ص ٢٢٣.

(٣٦) طارق البشرى، المرجع السابق، ص ٨٤، ٨٥.

(٣٧) مما هو جدير بالملاحظة أن الدكتور فؤاد محيى الدين قد لمع نجمه السياسى فيما بعد وأصبح رئيسا للوزراء من خلال انضمامه فترة وجيزة إلى اللجنة الوطنية للطلبة.

(٣٨) رفعت السعيد: تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠-١٩٥٠، ص ٢٦٦. وهذا الرأى يعتبر انحياز من جانبه لهؤلاء، حيث تجاهل ما قام به

يسار الوفد ممثلا فى محمد مندور فى الدعوة مرارا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتحرر من الاستعمار والاستغلال الاقتصادى، انظر مقالنا بعنوان: "محمد مندور وفكره السياسى والاجتماعى"، المؤرخ المصرى، العدد الثانى، يوليو ١٩٨٨.

(٣٩) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية، جـ٣، ص ١٧٩. وقد أعاد هذا الرد إلى الأذهان تصريح "هور" الشهير وزير خارجية بريطانيا فى نوفمبر ١٩٣٥، والذى أشار فيه أن مصر ليست جديرة بالحياة النيابية ولا بالاستقلال، فكان لذلك أثره فى تحريك الشعور الوطنى المعادى للسياسة البريطانية.

(٤٠) المصرى، ١٣ فبراير ١٩٤٦.

(٤١) الوفد المصرى، ١٣ فبراير ١٩٤٦. كذلك طارق البشرى، المرجع السابق، ص ٩١.

(٤٢) الوفد المصرى، العدد ٢٣٦٩، ١٧ فبراير ١٩٤٦. وقد هاجم عزيز فهمى إسماعيل صدقى واصفا إياه "بجلاد الشعب ومزيف إرادة الأمة بنسبة ٦٧٪ من مجموع الناخبين عام ١٩٣١".

(٤٣) مارسيل كلومب: تطور مصر، ترجمة زهير الشايب، ص ١٧٢.

(44) F.O.371/53289, 21 Feb. 1946.

(45) F.O.371/53284, 21 February 1946

وجدير بالذكر أن إسماعيل صدقى بدلا من قيامه بإرسال برقية احتجاج إلى الحكومة البريطانية لتدخلها فى شئون مصر الداخلية، وتحميلها مسئولية تلك الحوادث الأليمة، قام باتخاذ إجراءات صارمة ضد الحركة الوطنية.

(٤٦) دليلنا على الدور المؤثر الذى لعبته الطليعة الوفدية فى مسار الحركة الوطنية أن غالبية قيادة اللجنة الوطنية للطلبة والعمال كانوا ينتمون إليها، انظر، الوفد المصرى، ٢٤ / ٢ / ١٩٤٦، قرارات اللجنة التنفيذية العليا للطلبة.

(٤٧) من أمثلة ذلك حركة الانشقاقات بين الجماعات الماركسية لاختلاف رؤاها فيما يتعلق بالقضية الوطنية. أنظر:

Weekly Appreciation from Cairo, to F.O.317.29 August, 1947.

(٤٨) أحمد صادق سعد: صفحات من اليسار المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، ص ٥٥.

(٤٩) رفعت السعيد: الصحافة اليسارية فى مصر ١٩٢٥-١٩٤٨، ص ١٩٠.

(٥٠) الجماهير، العدد السابع، ١٩ مايو ١٩٤٧، وكانت رابطة الشباب قد صودرت فى ١٤/ ٥/ ١٩٤٧. انظر: صوت الأمة، ١٦/ ٥/ ١٩٤٧. حيث أرسلت لجنة الطلبة التنفيذية العليا برقية احتجاج لرئيس الوزراء، استنكرت فيها هذا الإجراء الاستبدادى ضد الصحافة الشريفة بينما يترك الحبل على الغارب وتفتح خزانة المصروفات السرية للصحف الحكومية التى تشوه الحقائق وتفسد قضية الوطن.

(٥١) لقاء مع عبد المحسن حمودة بتاريخ ٨/ ٣/ ١٩٨٩، ومما هو جدير بالذكر أنه لم ينف مبدأ العمل والتعاون مع هؤلاء من خلال اللقاءات والصحف واللجنة الوطنية للطلبة والعمال، دون أن يكون هناك ارتباط تنظيمى معهم. وكانت الطليعة تحترم جدية هؤلاء فى متابعتهم للقضايا الهامة والحيوية وخطهم الوطنى الديمقراطى. وقد أبدى عزيز فهمى، على الرغم من اختلافه معهم فى بعض الآراء السياسية، إعجابه بهؤلاء، وبحملات "الجماهير" فى مكافحة الاستعمار وأعوانه فى مصر، ودفاعها القوى عن الحريات العامة، وكذا دفاعها عن العدالة الاجتماعية ورفع مستوى الطبقات الشعبية. الجماهير، العدد ١٥، ١٤ يوليو ١٩٤٧، حديث لعزيز فهمى لمندوب الجماهير.

(52) F.O.371/63021, August 1947, F.O. 371/41319 Weekely Report, from 16-2 November, 1947.

(53) F.O.37/63021, Weekly Report from Cairo to F.O., 16 August 1947

كذلك مارسيل كلومب : تطور مصر ، ترجمة زهير الشايب ، ص ٢٨٧ .

(54) F.O. 371/63021, 13 September, 1947

(٥٥) مارسيل كلومب ، المرجع السابق ، ص ٢٨٨ .

(٥٦) صوت الأمة ، العدد ١٧٢ ، ١٢ فبراير ١٩٤٧ .

(٥٧) رابطة الشباب ، العدد ١٥٥ ، ٢٧ / ٣ / ١٩٤٧ ، وقد أوضحت الصحيفة مدى تفشي الأمراض القاتلة بين العاملين بهذه الشركات بشكل مزعج ، وأوردت إحصائية بعدد المصابين منهم بأمراض مختلفة لانعدام الرعاية الصحية لهم .

(٥٨) الوفد المصرى ، العدد ٢٤٧٨ ، ٣ / ٦ / ١٩٤٦ ، كذلك رابطة الشباب ، العدد ١٥٨ ، ١٧ / ٤ / ١٩٤٧ ، العدد ١٥٩ ، ٢٤ / ٤ / ١٩٤٧ .

(٥٩) رابطة الشباب ، العدد ١٥٤ ، ٢٠ / ٣ / ١٩٤٧ .

(٦٠) انظر مقالنا ، بعنوان محمد مندور وفكره الاجتماعي والسياسي بالمؤرخ المصرى ، العدد الثاني ، يوليو ١٩٨٨ .

(٦١) مما هو جدير بالذكر أن الخط السياسي للطليعة الوفدية عقب حوادث الاغتيالات السياسية عام ١٩٤٨ ، كان يغلب عليه طابع الاعتدال وعدم التطرف في المواقف ، بعد التجارب المريرة التي مرت بها الجماعة .

(٦٢) رابطة الشباب ، العدد ١٦٧ ، ١١ ديسمبر ١٩٤٧ ، مقال بعنوان "طريق الخلاص" . وجدير بالملاحظة والذكر أن محمد مندور قد نشر في ديسمبر ١٩٥٢ كتيبا صغيرا بعنوان "الديمقراطية السياسية" أوضح فيه لقادة ثورة يوليو ١٩٥٢ مدى تأييد وحماس جماهير الشعب لهم ، مذكرا أعضاء تنظيم الضباط الأحرار "بأن المفهوم أن يؤدى طرد الملك من مصر عودة السيادة إلى الأمة" . وطالب بتعدد الأحزاب باعتباره ضرورة ملازمة لطبيعة الديمقراطية إلا أن هؤلاء لم يلقوا بالاً لهذه الدعوة الوطنية وابتعدوا عن الديمقراطية السياسية وانفردوا بالحكم والسلطة . انظر "محمد مندور" الديمقراطية السياسية ، كتاب المواطن ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

(٦٣) رابطة الشباب ، العدد ١٦٥ ، ٢٧ نوفمبر ١٩٤٧ . وكان وجيه راضي -

أحد قيادات تنظيم الطليعة- قد رد من قبل على اتهامات الشيخ حسن البنا لأعضاء التنظيم بالشيوعية فى مقال له بعنوان "لسنا دعاة موسكو ولكننا وفديون ديمقراطيون". انظر، رابطة الشباب، العدد ١٦٢، ١٥ مايو ١٩٤٧.

(٦٤) طارق البشرى، المرجع السابق، ص ١٥٧.

(٦٥) لقاء مع عبد المحسن حمودة، بتاريخ ١٤/ ٢/ ١٩٨٩.

(٦٦) مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية العاشرة، جلسة الاثنين ١٦ يناير ١٩٥٠، ص ٥.

(٦٧) طارق البشرى، المرجع السابق، ص ٣٤٣.

(٦٨) إبراهيم طلعت، أيام الوفد الأخيرة، روزاليوسف، ١٤ فبراير عام ١٩٧٧، وقد طبعت هذه المذكرات فى كتاب يحمل نفس العنوان ونشرت عام ٢٠٠٢، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٢.

(٦٩) طارق البشرى، المرجع السابق، ص ٣٤٨.

(٧٠) مما هو جدير بالملاحظة أن الحكومة كانت قد حاولت فى عهد وزارة إبراهيم عبد الهادى أن تضع قانونا للجمعيات وآخر شبيها بقانون المشبوهين السياسيين، فثار رجال الوفد ثورة عنيفة، واعتبروا مثل هذه القوانين بمثابة المسمار الأخير فى نعش الأمة، وبمثابة مقصلة ترفع على رأس كل كاتب وكل صاحب رأى حر.

(٧١) روزاليوسف، العدد ١١٤٨، ٢٦ مايو ١٩٥٠. وقد هاجم عزيز فهمى داخل البرلمان هذا المشروع الذى كان يرمى إلى تخويل الجهات البوليسية سلطات واسعة لمراقبة الوطنيين هجوما عنيفا موضحا ما يتصف به هذا المشروع من رجعية تهدم حريات الشعب وحقوقه الدستورية. ووجه حديثه لقيادات الوفد، قائلا لهم: "أن الأمن ليس فى حاجة إلى الظلام ليحميه، إن مسئوليتنا الأولى هو توطيد دعائم الحريات والحقوق الدستورية"، المصرى، ١٠/ ٦/ ١٩٥٢، ذكرى الأربعين لوفاة عزيز فهمى.

(٧٢) وكانت المادة ١٥ من دستور ١٩٢٣ تنص على عدم جواز مصادرة

الصحف أو تعطيلها إداريا ما لم يكن ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعي، وهي عبارة لم يصدر بتحديد معناها تشريع معين.

(٧٣) إبراهيم طلعت: أيام الوفد الأخيرة، روزاليوسف، ١٤ فبراير ١٩٧٧، ص ٢٤ وما بعدها. وقد نشرت هذه المذكرات عام ٢٠٠٢.

(٧٤) المصدر السابق، ومما هو جدير بالملاحظة أن تلك الرواية قد أكدها فيما بعد اسطفان باسيلي لصلاح عيسى في لقاء شخصي بينهما عام ١٩٧٤. انظر صلاح عيسى: محاكمة فؤاد سراج الدين، القاهرة، ١٩٨٣.

(٧٥) إبراهيم طلعت، المصدر السابق.

(٧٦) مضابط مجلس النواب، محضر جلسة ٢٩/ ٧/ ١٩٥١، وكان عبد الفتاح حسن يشير في ذلك إلى الحملة التي شنها أحمد أبو الفتح على الحكومة وانتقد سياستها بوجه عام وموقفها من الطبقات الفقيرة والقوانين المقيدة للحريات، انظر المصري، العدد ٤٩٠٨، ٢٨/ ٧/ ١٩٥١.

(٧٧) مضابط مجلس النواب، محضر جلسة ٢٨/ ٧/ ١٩٥١. اقتراح بقانون بتعديل المادة ١٩٩، ٢٠٠ من قانون العقوبات.

(٧٨) إبراهيم طلعت: أيام الوفد الأخيرة، روزاليوسف، ١٤ فبراير عام ١٩٧٧.

(٧٩) المصري، العدد ٤٩١٠، ٢٠/ ٧/ ١٩٥١. وكان هناك اقتراح في مجلس نقابة المحامين بفصل النائب اسطفان باسيلي من النقابة لأنه تقدم إلى المجلس بتشريع لخنق حرية الصحافة، كما اتهمه بعض أعضاء النقابة بالإساءة إلى كرامة المحامين بقبوله تقديم هذا التشريع الذي يتنافى مع كل معاني الحرية والديمقراطية، كذلك اتفق الصحفيون في مجلس النواب على عدم الإشارة إلى اسمه على الإطلاق في جميع الصحف، روزاليوسف، العدد ١٢٠٧، ٣١/ ٧/ ١٩٥١.

(٨٠) المصري، العدد ٤٩٠٨، ٢٨/ ٧/ ١٩٥١.

(٨١) المصري، العدد ٤٩٠٨، ٢٨/٧/١٩٥١، مقال لأحمد أبو الفتح بعنوان "دولة القوانين".

(٨٢) يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية، ص ٥٠٧، وكان من بين مؤيدى جبهة الرفض محمد صلاح الدين وزير الخارجية آنذاك، الذى أكد أنه يعارض كل مشروع مقيد للحرية، وأنه سيذهب فى المعارضة إلى أقصى الحدود التى ترسمها مسئوليته كوزير، سواء فى هيئة الوزارة أو فى الهيئة الوفدية أو فى مجلس الشيوخ". بينما وجدنا على الجانب الآخر الدكتور حامد زكى باشا - أحد وزراء حكومة الوفد وقتئذ- يعلن تأييده صراحة لتلك الشريعات، كوسيلة لمواجهة الصحف التى تعمل على قلب النظام الاجتماعى والفرقة بين الطبقات. انظر، المصرى، العدد ٤٩١٤، ٣ أغسطس ١٩٥١.

(٨٣) إبراهيم طلعت، المصدر السابق، ١٤ فبراير ١٩٧٧، ص ٢٤ وما بعدها.

(٨٤) مما هو جدير بالذكر أن عزيز فهمى قد توفى فى مايو ١٩٥٢، بعد أن أفنى زهرة شبابه فى سبيل الدفاع عن الحريات واستقلال الوطن ومناصرة الطبقات الفقيرة. وكانت وفاته أثر إصابته بحادث سيارة وهو فى طريقه من القاهرة إلى الفشن ببنى سويف لحضور إحدى جلساته للدفاع عن الحريات. وهناك غموض يكتنف وفاته أفصح عن ذلك اللواء محمد نجيب عقب قيام الثورة مباشرة. ويبدو أن الحرس الحديدى الذى كان تابعا للملك فاروق كان وراء حادث وفاة عزيز فهمى. وكان رفيق الطرزى أحد أعضاء الطليعة ونائب منفلوط فى برلمان الوفد الأخير قد تعرض هو الآخر لمحاولة لاغتياله من جانب رجال هذا الحرس نتيجة لمواقفه الوطنية ضد الملك وحكومات الأقلية، ومساهمته الواضحة أثناء إعلان الكفاح المسلح فى منطقة القناة حيث كان مع أحمد أبو الفتح ضمن مجلس قيادة كتائب التحرير التى تكونت برئاسة عزيز المصرى عقب إلغاء المعاهدة.

(٨٥) المصرى، العدد ٤٩١٢، أول أغسطس ١٩٥١.

(٨٦) مضابط انعقاد مجلس النواب، محضر جلسة ٣٠/ ٧/ ١٩٥١، اقتراح بقانون مقدم من النائب عزيز فهمى بالغاء المادتين ١٩٣، ١٩٩ من

قانون العقوبات ومطالبة صاحبه باحالته على وجه السرعة إلى لجنة الشئون التشريعية. المضبطة (٣٧)، (٣٨)، ص ١٢، (٣).

(٨٧) المصرى، العدد ٤٩١٤، ٣ أغسطس ١٩٥١، كذلك انظر، عبد الفتاح حسن: ذكريات سياسية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٣٦-٤١ . وقد أشار عبد الفتاح حسن الذى كان يتولى وزارة الداخلية بالنيابة خلال هذه الفترة فى مذكراته تلك إلى وجود أكثر من وزير قد اقتنع بصواب إصدار تشريعات الصحافة التى تقدم بها باسيلى بالصورة التى بدت عليها فلما قوبلت بتلك الموجة من السخط رأت الحكومية أن تعلن تخليها عن مؤازرة استصدار تشريعين من التشريعات الثلاثة.

(٨٨) روزاليوسف، العدد ١٢٠٨، ٦ أغسطس ١٩٥١.

(٨٩) وهو الاقتراح الذى تقدم به عزيز فهمى لتعديل المادة ١٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بجرائم النشر.

(٩٠) محمد زكى عبد القادر: محنة الدستور، ص ١٩٨. ومما هو جدير بالملاحظة أن حكومة الوفد لم تكتف بتلك الانتقادات التى وجهت إليها، بل قدمت فى ديسمبر ١٩٥١، إلى البرلمان مشروع قانون خاص بتعديل قانون مجلس الدولة بهدف الانتقاص من سلطات المجلس واستقلاله، حيث أباح هذا القانون الجديد لوزير العدل حق الإشراف الإدارى على المجلس، وفى ذات الوقت يسلب من رئيسه حق الحكم بوقف تنفيذ القرارات الحكومة لتكون من حق لجنة قضائية تشكل لهذا الغرض. انظر الملحق رقم (١١)، حيث تشير إلى موقف عزيز فهمى من هذا القانون.

(٩١) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية، ص ٥٠٠.

(٩٢) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية، ج٣، ص٢٩١. كذلك طارق البشرى، المرجع السابق، ص٢٩٨.

(٩٣) كانت روزاليوسف قد وضعته مع جبهة المعارضة الوفدية داخل البرلمان، بينما نفى عبد المحسن حمودة ذلك، مشيرا إلى أن هناك صلات بينهما نظرا لانتمائه لنفس قريته "مطوبس".

(٩٤) عزة وهبى : تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر، ص ٨٥-٨٧ .

(٩٥) انظر مقالنا بعنوان "محمد مندور وفكره الاجتماعى والسياسى"، مجلة المؤرخ المصرى، العدد الثانى، يوليو ١٩٨٨، ص ١١٩-١٥٢، حيث أشارت أخبار اليوم عقب القبض على هؤلاء والذين كان من بينهم الدكتور محمد مندور، بأنه (أى مندور) كان داعية شيوعيا، وأنه كان على صلة بالكومنترن.

(٩٦) مضابط انعقاد مجلس النواب، محضر جلسة ١٦ يناير ١٩٥٠ .

(*) حول نشاط ومواقف المعارضة، انظر، دارستنا بعنوان: المسألة الاجتماعية فى البرلمان المصرى، دراسة نقدية فى خطب العرش (١٩٣٦-١٩٥٢) .

(٩٧) طارق البشرى، المرجع السابق، ص ٣٢٢، ٣٢٣ .

(٩٨) مضابط مجلس النواب، الجلسة التاسعة، ٧ / ٣ / ١٩٥٠، ص ٥٢-٦٦.

(٩٩) مضابط مجلس النواب، الجلسة التاسعة، ٧ / ٣ / ١٩٥٠، ص ٥٢-٦٦.

(١٠٠) المصدر السابق، نفس الجلسة المشار إليها .

(١٠١) عزة وهبى : تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر، ٢٤٠، ٢٤١ .

(١٠٢) مضابط مجلس النواب، مضبطة الجلسة الخامسة والعشرين، مايو ١٩٥٠، ص ٦٧ وما بعدها .

(١٠٣) المصدر السابق، نفس الجلسة، ص ٧٤ وما بعدها .

(١٠٤) كانت ميزانية هذا العام تبلغ مائتى مليون من الجنيهات .

(١٠٥) المصدر السابق، نفس الجلسة. ووفقا لما ذكره إبراهيم طلعت فى مذكراته، أنه عقب قيام الثورة، التقى جمال عبد الناصر به، طالبا منه وضع مشروع لتحديد الملكية الزراعية، على أن يحظى بموافقة الوفد، ولم يكن سراج الدين يعلم أن إبراهيم طلعت قد شارك فى وضع هذا القانون، وأنه أول من طرحه على الرأى العام بنشره فى صحيفة المصرى فى عددها الصادر فى ١٣ أغسطس ١٩٥٢ . انظر روزاليوسف، العدد ٢٥١٧، ٦ سبتمبر

١٩٧٦، ص ٢٤ وما بعدها. مذكرات إبراهيم طلعت بعنوان أيام الوفد الأخيرة.

(١٠٦) مضابط مجلس النواب، مضبطة الجلسة الثالثة عشرة، ١٨ فبراير ١٩٥٢، ص ٥٢-٥٤. وقد نوهت المذكرة أيضا إلى الإضرابات المتكررة لعمال الشركة منذ إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ترجع إلى استفزاز أصحاب الشركة ومديرها للعمال المصريين، مما ترتب عليه إصابة الجبهة الداخلية بالارتباك والفوضى. ومما هو جدير بالذكر أيضا أنه لم تكد تمر أيام قليلة على موافقة المجلس على إحالة اقتراح مصطفى موسى هذا إلى اللجنة التشريعية حتى أجلت جلساته ثم حل المجلس نفسه فيما بعد.

(١٠٧) أحمد زكريا الشلق: حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢-١٩٥٢، ص١٦١.

(١٠٨) دليلنا على ذلك - على سبيل المثال- تلك المذكرة التى قدمها الوفد المصرى إلى الحكومة البريطانية فى أبريل ١٩٤٠، طالبا فيها تحقيق الاستقلال التام وجلاء القوات الأجنبية عن البلاد، بالإضافة إلى إلغاء الأحكام العرفية وتحقيق وحدة وادى النيل، ثم تنحيه عن تلك المطالب وعدم إثارته لتلك القضايا، بعد أن وصل إلى الحكم فى فبراير ١٩٤٢. انظر مذكرة الوفد، الأهرام، ٢٠ ابريل ١٩٤٠ كذلك أعاد زعماء وقادة أحزاب المعارضة المصرية إلى الأذهان تلك المذكرة التى قدمها الوفد وهو فى المعارضة، حين طالب هؤلاء من قادة الحلفاء فى نوفمبر ١٩٤٣. بنفس مطالب الوفد السابقة انظر:

F.O. 371/35541, Weekely Report, from 25 November to I December 1943.

(١٠٩) مما هو جدير بالملاحظة أن تهديد الحكومة بإلغاء معاهدة ١٩٣٦، وفقا لما أشارت إليه خطبة النحاس فى البرلمان فى نوفمبر ١٩٥٠، لم يكن جادا وصريحا. فقد كشفت الوثائق البريطانية عن حقيقة التناقض بين تصريح الحكومة وموقفها غير المعلن رسميا تجاه الحكومة البريطانية، والذى تمثل

في إسراع عدد من الوزراء إلى دار السفارة البريطانية عقب التصريح مباشرة، ليؤكدوا للمسئولين البريطانيين حرصهم على استمرار التعاون بين الحكومتين.

(١١٠) عزة وهبى، المرجع السابق، ص ١٣٥ . وكان التيار التقدمى داخل حزب الوفد، ممثلا فى الطليعة، يرى أن العودة إلى المفاوضات حلقة مفرغة، لأنه ما دام الحديث عن المبدأ مرفوض فكل شئ مرفوض بعده ولا محل لوجوده على الإطلاق.

(١١١) مضابط مجلس النواب، جلسة ١٤ يناير ١٩٥٢، ومما هو جدير بالملاحظة أن رفيق الطرزى قد تبرع بكميات وفيرة من الذخيرة وبعض الأسلحة، مساهمة منه فى حركة الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطانى فى منطقة القناة.

(١١٢) مضبطة الجلسة الرابعة ، ١١، ١٢/ ٢/ ١٩٥٠، ص ٤٦، كذلك عزة وهبى، المرجع السابق، ص ١٦٧.

(١١٣) مضابط مجلس النواب، مضبطة الجلسة الخامسة والعشرين، ١/ ٥/ ١٩٥١ ، ص ٢٦، ووفقا لما ذكره جمال عبد الناصر لإبراهيم طلعت أثناء لقائه معه فى ٢ أغسطس سنة ١٩٥٢، اتجهت الأنظار من جانب الضباط الأحرار إلى اللواء محمد نجيب لنزاهته ومواقفه الوطنية رئيسا للحركة، بعد أن كانت النية متجهة إلى اختيار اللواء أحمد فؤاد صادق رئيسا لها، غير أنهم عدلوا عن هذا الاختيار بعد أن كشف إبراهيم طلعت مساوئ هذا الرجل . روزاليوسف، ٦ سبتمبر ١٩٧٦.

(١١٤) عزة وهبى، المرجع السابق، ص١٦٧.

(١١٥) انظر المقال الذى نشر برابطة الشباب يحمل عنوان "الجزيرة العربية تحت وطأة الاستعمار الأمريكى" حيث يوضح السياسة الأمريكية الجديدة فى المنطقة والتى كانت تتجه بخطى حثيثة نحو تأسيس الشركات الاستغلالية، تدعمها القواعد البحرية، وتقوى نفوذها عن طريق إثارة الفتن والحروب فى المنطقة، رابطة الشباب، ١٧ أبريل ١٩٤٧.

(١١٦) عزة وهبى، المرجع السابق، ص ١٦٨-١٧٢.

(١١٧) جدير بالملاحظة أن رابطة الشباب قد عادت للظهور مرة أخرى فى مايو ١٩٥٠ وهى تعبر عن أفكار الوفد، دون أن يكون للطليعة دور فى إصدارها، وكان يتولى رئاسة تحريرها يس سراج الدين.

(١١٨) جدير بالذكر أن سكرتير محمد نجيب النقيب إسماعيل فريد، وهو من الرعيل الثانى لضباط الثورة والذى أصبح محافظا للدقهلية فيما بعد كان متزوجًا من أخت مصطفى موسى أحد قيادات الطليعة الوفدية وأحد أعضاء برلمان الوفد الأخير، وهو الذى اقترح على عبد الفتاح حسن أن يتوجه - أى عبد الفتاح حسن- ومحمد صلاح الدين لزيارة قادة الحركة بثكنات مصطفى باشا وقد نشرت الصحف بيانا عن زيارة عبد الفتاح حسن، وصلاح الدين للقيادة والتى تمت مساء ٢٥/ ٧/ ١٩٥٢. انظر، عبد الفتاح حسن، ذكريات سياسية

(١١٩) المصرى، العدد ٥٢٨٦، ١٥/ ٨/ ١٩٥٢.

(١٢٠) المصرى، العدد ٥٢٩٠، ٢٠/ ٨/ ١٩٥٢. وكانت هذه السلسلة بعنوان "فلسفة الانقلاب - كيف تبنى الدولة".

(١٢١) محمد مندور: الديمقراطية السياسية، ص ٨.

(١٢٢) المصدر السابق، ص ٢٧-٣١.

(١٢٣) نفس المصدر. وجدير بالملاحظة أن شعار قادة الثورة كان يقول صراحة "من تحزب فقد خان" إشارة من جانبهم إلى رفض الحياة الحزبية والتعددية رفضا تاما.

(*) أطلق على إسماعيل صدقى الذى جمع بين رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية لقب جلاد الشعب تأكيداً على عنفه وقسوته فى مواجهة الجماهير الرافضة لسياسته.

(١٢٤) الوفد المصرى، العدد ٢٣٦٩، ١٧ فبراير ١٩٤٦.

(١٢٥) البعث، ١/ ٢/ ١٩٤٦، وكان محمد مندور من بين المثقفين الذين تم القبض عليهم فى أحداث يوليو ١٩٤٦، وكان الهدف من إلقاء القبض على

هؤلاء وغيرهم تمرير المعاهدة مع الإنجليز والتى عرفت بمعاهدة صدقى- بيفن.

(*) وكان محمد خطاب قد تقدم أثناء عضويته بمجلس الشيوخ، بمشروع قانون إلى البرلمان فى عام ١٩٤٤، طالب فيه بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فداناً مستقبلاً، غير أن هذا المشروع قد تم وأده وليدا فى عام ١٩٤٧، ويقال إن الحزب السعدى الذى كان ينتمى إليه محمد خطاب قد اتخذ قرار بفصله من الحزب نظراً لإصراره على التقدم بهذا الاقتراح.

(١٢٦) البعث، ١١/ ٤/ ١٩٤٥، وكانت هذه المقالة ردا على الاقتراح الذى تقدم به مراد باشا وهبة إلى مجلس النواب والخاص بدعوة كبار الأثرياء من الملاك والرأسماليين إلى التبرع لفتح مطاعم شعبية تقدم للفلاحين المعوزين وجبة من الطعام مجانا، وقد أثار هذا الاقتراح مناقشات داخل المجلس استمرت أياما. أما المشروع الذى تقدم به محمد خطاب إلى مجلس الشيوخ فى يونيو ١٩٤٥، فكان يقضى بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا للمستقبل.

(١٢٧) صوت الأمة، العدد ٢٠٩، ٢٨ مارس ١٩٤٧.

(١٢٨) صوت الأمة، العدد الثانى، ٣٠ يولية سنة ١٩٤٦.

(١٢٩) صوت الامة، العدد ٣٢، ٢ سبتمبر ١٩٤٦، وكان ذلك رداً على المباحثات التى دارت بين الوفدين المصرى والبريطانى من أجل إبرام معاهدة صدقى- بيفن المعروفة، وكان لهذا المقال وغيره أكبر الأثر فى إجهاض المعاهدة وإقالة صدقى.

(١٣٠) رابطة الشباب، العدد ١٥٨، ١٧ ابريل ١٩٤٧.

(١٣١) رابطة الشباب، العدد ١٥٩، ٢٤ أبريل ١٩٤٧.

(١٣٢) رابطة الشباب، العدد ١٦٥، ٢٧ نوفمبر ١٩٤٧، ومما تجدر الإشارة إليه أن "رابطة الشباب" قد احتجبت عن الصدور عقب إلقاء القبض على قيادات التنظيم فى مايو ١٩٤٧، ثم عادت إلى الصدور مرة ثانية فى نوفمبر من نفس العام، بعد أن عانى القائمون على إصدارها مرارة السجن والتشريد.

(١٣٣) الرافعي: شعراء الوطنية في مصر، ص ٣٥٤-٣٥٧، ومما قاله الرافعي في نعيه لعزيز فهمي "كانت وطنيته فوق حزبيته، وعقيدته أساس شخصيته، كان يرى في الحياة السياسية رسالة يؤديها لا يبتغي منها لنفسه مغنما ولا نفعا، ولا يقصد إلا وجه الله والوطن". وقد أشاد اللواء محمد نجيب عقب قيام الثورة مباشرة بمواقف عزيز فهمي الوطنية، واصفا إياه بأنه كان يتكلم في وقت صمت فيه الجميع، وأنه كان يعبر عن رأى الشعب تعبيرا صادقا أمينا وأنه لم يكن ينتمي إلى حزب بعينه كان يمثل الشعب بأكمله عندما تحدى الملك السابق، المصرى، العدد ٥٢٨٧، ١٧ أغسطس ١٩٥٢.

(١٣٤) الجماهير، العدد ١٥، ١٤ يوليو ١٩٤٧.

(١٣٥) مما هو جدير بالذكر أن عزيز فهمي كان من بين المجاهدين في معارك القناة التي دارت بين الفدائيين وقوات الاحتلال، وقام خطيبا وواعظا في السويس لدرء الخلافات التي كادت أن تحدث بين عنصرى الأمة ودعا إلى الوحدة الوطنية ومقاومة العدو. وانشد بين المقاتلين قصيدته الوطنية المقدسة لتحفيزهم على القتال وعدم التردد في مقاومة هؤلاء، وكان مطلعها:

سلوا "دنكرك" هل ثبتوا بأرض وكيف اتخذوا النعام لهم ركابا

(١٣٦) مضابط مجلس النواب، محضر الجلسة الرابعة ٢٧/ ١٢/ ١٩٥١، ص ٩-٣١، جلسة ١٨/ ١٢/ ١٩٥١، ص ٣٩ ما بعدها.

(١٣٧) عقب إلقاء القبض على سائق السيارة التى استقلها عزيز فهمي، قام رئيس نيابة الجيزة بالتحقيق معه، فذكر أن والده كان مفتشا لحسابات الخاصة الملكية، وتوفى عام ١٩٤٦، وأنه يعرف عزيز فهمي تمام المعرفة. وقد تبين من التحقيق أنه قام بفتح باب السيارة ليتمكن من النجاة بنفسه مما تسبب عنه اندفاع المياه داخل السيارة الأمر الذى أدى إلى وفاة عزيز فهمي. وهناك احتمال أن الحادث قد وقع بتدبير من جانب السراى - عن طريق الحرس الحديدى التابع للملك- والقوى المعارضة لعزيز فهمي لموقفه من

تشريعات الصحافة وقانون المشبوهين والانتقاص من سلطات مجلس الدولة، ومن الطريف والغريب والمريب معا، أن يكون محامى خصمه فى القضية التى استشهد من أجلها هو اسطفان باسيلى مقدم مشروعات قوانين تشريعات الصحافة وقد سبق وقوع حادث عزيز فهمى حادث آخر من جانب الحرس الحديدى التابع للملك فاروق على رفيق الطرزى أحد أعضاء الطليعة الوفدية، نتيجة لمواقفه الوطنية المنوائة للملك والسراى.

(*) كان سليمان حافظ عند قيام الثورة وكيلاً لمجلس الدولة، وكان يحمل كراهية شديدة للوفد، وهو الذى استوقع الملك فاروق على وثيقة تنازله عن العرش. وقد أصبح سليمان حافظ - فيما بعد - المستشار الأول لمجلس قيادة الثورة باعتباره الأكبر منهم سناً والأكثر خبرة، والأشد دهاءً. وقد بدأ منذ اللحظة الأولى يدفع الحركة إلى إصدار قوانين غير ديمقراطية يقوم هو بإعدادها بعد موافقة شكلية من مجلس الدولة، استغلالا لموقعه بالمجلس وصداقته للدكتور السنهورى رئيس المجلس وقتئذ الذى كان فى نفس الوقت (رغم نزاهته كقاض) غير متعاطف فى الوفد.

المحتوى

للنشر فى السلسلة :

* يتقدم الكاتب بنسختين من الكتاب على أن يكون مكتوباً على الكمبيوتر أو الآلة الكاتبة أو بخط واضح مقروء. ويفضل أن يرفق معه أسطوانة (C.D) أو ديسك مسجلاً عليه العمل إن أمكن.
* يقدم الكاتب أو المحقق أو المترجم سيرة ذاتية مختصرة تضم بياناته الشخصية وأعماله المطبوعة .
* السلسلة غير ملزمة برد النسخ المقدمة إليها سواء طُبع الكتاب أم لم يطبع .

صدر مؤخراً في سلسلة
حكاية مصر

18- حكاية يهـــود مصـــر .... عمر مصطفى لطف

19- حكاية الدساتير المصرية .... ماهر حسن

20- حكاية مكتبة الإسكندرية القديمة ......حسام الحداد

21- الصحافة والحركة الوطنيـة المصريـة .... د. لطيفة محمد

22- حكايات المجموعة ٣٩ .... محمد الشافعي

23- حكاية المسرح القومي.................... د.عمرو دوارة

24- حكاية البنك الأهلي المصري ..... محمد مبروك محمد قطب

25- حكاية حي مصر القديمة .... د. خالد حامد السيد أبو الروس

26- حكاية مشعلي الثورات .... أحمد بهاء الدين شعبان

27- غزو مصـــر في العصور القديمة... د. صدقة موسى على

28- حكاية عملات مصر والسودان .... محمد مندو

29- حكاية مصربين الخنادق والمخابئ.... عبد العزيز السباعي

30- حكاية الخبـز في مصر الحديثة .... د. جمال كمال محمود

الأحزاب السياسية ودورها المهم..هو ما يركز عليه الكتاب، خاصة العمق التاريخى وهذه الصفحة المجهولة فى تاريخ حزب الوفد فى أربعينيات القرن الماضى، وظهور ما يعرف باسم "الطليعة الوفدية" لتجديد الحزب وتطعيمه بالأفكار الاشتراكية التى كانت المستجد المهم على الساحة السياسية فى مصر فى ذلك الوقت.



www.gocp.gov.eg

الثمن : جنيهان